

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب
الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٦



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦

٧	المسائل التنظيمية	أولا -
٨	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٨	بيان مديرة البرنامج، والبرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	ثانيا -
١٦	التقييم	ثالثا -
١٨	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
١٨	بيان المدير التنفيذي، والبرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	رابعا -
٢٤	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
٢٤	بيان المديرة التنفيذية	خامسا -
٢٦	الجزء المشترك	
٢٦	توصيات مجلس مراجعي الحسابات	سادسا -
٣٤	مسائل أخرى	سابعا -

الجزء الثاني

الدورة السنوية لعام ٢٠١٦

٣٦	المسائل التنظيمية	أولا -
٣٦	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٣٦	بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج	ثانيا -
٣٩	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	ثالثا -
٤١	الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رابعا -
٤٣	تقرير التنمية البشرية	خامسا -
٤٤	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	سادسا -
٤٥	التقييم	سابعا -

٤٧	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.	ثامنا -
٤٩	متطوعو الأمم المتحدة	تاسعا -
٥٠	الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
٥٠	بيان المدير التنفيذي والتقارير السنوي للمدير التنفيذي	عاشرا -
٥٥	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	حادي عشر -
٥٥	التقييم	ثاني عشر -
٥٧	الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
٥٧	بيان المديرية التنفيذية والتقارير السنوي للمديرية التنفيذية	ثالث عشر -
٥٩	الجزء المشترك	
٥٩	مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان	رابع عشر -
٦٤	تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.	خامس عشر -
٦٤	المرفق - تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.	

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦

٧٥	المسائل التنظيمية	أولا -
٧٥	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٧٥	بيان مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بتمويله	ثانيا -
٨١	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة.	ثالثا -
٨٢	التقييم	رابعا -
٨٦	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
٨٦	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة.	خامسا -
٨٧	بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بتمويله	سادسا -

٩٢	التقييم	سابعاً -
	بيان المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧	ثامناً -
٩٥	الجزء المشترك	
٩٨	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	تاسعاً -
٩٨	متابعة اجتماع مجلس التنسيق البراجمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	عاشراً -
١٠٠	الزيارات الميدانية	حادي عشر -
١٠٠	مسائل أخرى	ثاني عشر -
١٠١		
	مرفق	
	البيان الذي أدلى به المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بصندوق الأمم المتحدة للسكان في المشاورة غير الرسمية بشأن وثائق البرامج القطرية للصندوق التي عقدت في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦	
١٠٥		
		المرفقات
١١٢	القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦	الأول -
١٥١	أعضاء المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦	الثاني -

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦

المعقودة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك

في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت دورة عام ٢٠١٦ العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة، في نيويورك، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ورحب رئيس المجلس بجميع الوفود ووجه الشكر إلى رئيس المجلس ونواب الرئيس المنتهية ولاياتهم، تقديراً لقيادتهم والتزامهم بعمل المجلس خلال عام ٢٠١٥. كما هنأ أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

٢ - ووفقاً للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المجلس التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٦:

الرئيس: السيد زُهراب مناتساكانيان (أرمينيا)

نائبة الرئيس: السيدة بينيديكت فرانكينيت (بلجيكا)

نائب الرئيس: السيد مامادي توري (غينيا)

نائب الرئيس: السيد خيان فانسوريفونغ (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية)

نائب الرئيس: السيد توماسي بليير (أنتيغوا وبربودا)

٣ - وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦ (DP/2016/L.1)، ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥ (DP/2016/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٦ (DP/2016/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة لدورة ٢٠١٦ السنوية.

٤ - ترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥ في الوثيقة DP/2016/2، المتاحة على الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥ - وافق المجلس التنفيذي، في قراره ٣/٢٠١٦، على الجدول الزمني التالي لأجل دورتي المجلس التنفيذي المقبلتين في عام ٢٠١٦:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٦: ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦: ٦ إلى ٩ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - بيان مديرة البرنامج، والبرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦ - ووجهت مديرة البرنامج، في ملاحظاتها الافتتاحية الموجهة إلى المجلس التنفيذي (المتاحة على الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، الشكر إلى الرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولاياتهم، تقديراً لالتزامهم ودعمهم المشهودين طوال عام ٢٠١٥ وهنأت الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثاً لعام ٢٠١٦. وقد بُنيت الدورة مباشرة على الشبكة العالمية. وأبرزت مديرة البرنامج، في فيلم قصير، الأعمال التي قام بها البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٥. وقالت إن أمام المجتمع الدولي في عام ٢٠١٦ فرصة هائلة لتحقيق تقدم فعلي فيما يختص بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما يتصل بها من خطط إنمائية عالمية. وأشارت إلى اجتماع وزاري ينظمه البرنامج الإنمائي في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على إنشائه، وأشارت إلى أنه يمثل لحظة رائعة تتيح للشركاء التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن دور البرنامج الإنمائي في ترجمة الالتزامات الطموحة المدرجة في خطة عام ٢٠٣٠ إلى أفعال ونتائج ملموسة.

٧ - وتطرقت مديرة البرنامج إلى العمل الجاري، فأبرزت دور البرنامج الإنمائي في التصدي للأزمات، مسترعية الانتباه، أولاً، إلى هجرة وتشرد الملايين جراء النزاع، مما يمثل اتجاهًا يدفع الشواغل الأمنية والإنسانية إلى رأس جدول الأعمال. وقالت إن هناك حاجة ملحة إلى التركيز على الأسباب الجذرية، وإن من الأهمية بمكان أن يعمل كافة الشركاء متجاوزين المسارات الإنسانية والإنمائية العتيقة كي يضمنوا الاستجابة الأشد فعالية. ومن شأن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، الذي أنشأه الأمين العام، أن يساعد على رسم طريق التقدم. وألقت الضوء على أعمال البرنامج الإنمائي في الجمهورية العربية السورية في إطار برنامج جديد يستغرق سنتين من شأنه أن يوسع نطاق مساعداته المقدمة دعماً للصمود، بالتركيز على الفئات الأضعف، بما فيها المشردون والمهاجرون. وقد استند عمل البرنامج الإنمائي في هذا المجال إلى الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، المعقود عام ٢٠١٥ في الأردن بهدف تحسين التكامل بين الجهود الإنسانية والجهود الإنمائية، ودعم الجهود الوطنية وقدرات المجتمعات المحلية والبلدان المضيفة بوسائل تشمل، على سبيل المثال، خطة الاستجابة الأردنية. كما لفتت الانتباه إلى الحالة غير المستقرة القائمة في بوروندي، حيث ينشر البرنامج الإنمائي فريقاً تابعاً لمرفق القدرات الاحتياطية بهدف التصدي للأزمة وتحقيق الإنعاش المبكر.

٨ - ثم شددت مديرة البرنامج على إبراز أهمية أعمال البرنامج الإنمائي المتعلقة بالانتقال إلى الحكم الدستوري في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والصومال، وليبيا، ومالي، واليمن، حيث يعمل البرنامج في مجالات مترابطة متنوعة لدعم العمليات الانتخابية بالتشارك مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، منها المجالات التالية:

توطيد السلام؛ والحد من العنف؛ واستعادة سلطة الدولة؛ وبناء الدولة؛ والعدالة الانتقالية والمصالحة؛ ووضع الدستور؛ وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ والتماسك الاجتماعي؛ والأمن الغذائي وسُبل الرزق؛ وتقديم الخدمات الأساسية؛ وتعزيز القدرة على الصمود وتحقيق الإنعاش على الصعيد المحلي. كما لفتت الانتباه إلى دعم البرنامج الإنمائي للانتخابات في كل من بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وسري لانكا، وهايتي، فضلاً عن بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتركيز على مساعدة هيئات إدارة الانتخابات وتعزيز المجتمع المدني وتعزيز مشاركة المواطنين، لا سيما مشاركة المرأة.

٩ - ووفقاً لما ذكرته مديرة البرنامج، وجهت ظاهرة النينيو في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ أقوى ضرباتها منذ عام ١٩٥٠، ويمكن أن يستمر أثرها على الأمن الغذائي لمدة سنتين. ولمواجهة عواقبها السلبية، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لمبادرات الإنعاش المبكر وللأعمال الرامية إلى تعزيز القدرة على مواجهة الجفاف في إثيوبيا والقرن الأفريقي المتضررين بشدة، وذلك بالاشتراك مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والجماعات الاقتصادية الإقليمية عملاً على تعزيز آليات التنسيق الوطنية والإقليمية. كما تجري في الوقت نفسه أعمال مماثلة يضطلع بها البرنامج الإنمائي في "ممر الجفاف" الموجود بأمريكا الوسطى - في باراغواي، والسلفادور، وهايتي، وهندوراس - حيث يعزز التصدي الوطني والإقليمي، ويقوّي القدرات، ويكفل التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة الإنسانية. وفي منطقة المحيط الهادئ، يشارك البرنامج الإنمائي حكومة بابوا غينيا الجديدة وفانواتو في التنسيق لمواجهة الطوارئ والتأهب للكوارث عن طريق برنامج زيادة قدرة بلدان المحيط الهادئ على تحمّل الكوارث، المنبثق عن البرنامج الإنمائي.

١٠ - ثم تطرقت مديرة البرنامج إلى تنفيذ الخطط العالمية الجديدة، التي يطورها البرنامج الإنمائي بالاشتراك مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يختص بتعميم والتسريع ودعم السياسات. وفي عام ٢٠١٥، قاد البرنامج الإنمائي عملية التحضير، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، عملية إعداد الدليل المرجعي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية، بينما كان يُعد مع اليونيسيف أداة مخصصة لمساندة الحكومات وأصحاب المصلحة لأجل تسريع التقدم نحو الأهداف. وكان البرنامج الإنمائي على رأس المساهمين في بلورة ثلاثة عوامل محركة يختص بها وتكمن في قلب الأهداف، وهي: (أ) نهج "الخطّة بأسرها" و "المجتمع بأسره"؛ (ب) حشد الدراية الفنية والدعم البرنامجي حول الأهداف ١ و ١٠ و ١٦، فضلاً عن الأهداف الأخرى التي يمتلك فيها البرنامج الإنمائي نقاط قوة معينة؛ (ج) تقديم الدعم للبلدان من أجل الرصد والإبلاغ وتطبيق الدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف استناداً إلى أعمال البرنامج الإنمائي المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يختص بالاتفاق الذي جرى

التوصل إليه مؤخراً بشأن المناخ في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ، شددت مديرة البرنامج على تمتع البرنامج الإنمائي بوضع متميز يمكنه من تحويل الالتزامات المحتملة في المساهمات المعتمدة المقررة وطنياً إلى إجراءات طموحة متعلقة بالمناخ، وذلك على ضوء الأعمال التي اضطلع بها حتى الآن لمساعدة البلدان على وضع الصيغة النهائية لمساهماتها المعتمدة المقررة وطنياً.

١١ - وأكدت أن الموارد العادية (الأساسية) جد ضرورية لتمكين البرنامج الإنمائي من الوفاء بولايته، وأنه لما كان الأمر كذلك يظل استمرار الاتجاه النزولي في الموارد الأساسية شاغلاً أساسياً. وأعربت عن أملها في أن يقلب ذلك الاتجاه في عام ٢٠١٦ من خلال زيادة التدفقات من الدول الأعضاء الشريكة وكذلك من خلال ارتفاع في عدد الشركاء المساهمين بموارد أساسية. وذكرت أن البرنامج الإنمائي سيواصل السعي جاهداً إلى تنويع قاعدة موارده، بما في ذلك بالاشتراك مع المصارف الإنمائية، ومن خلال تنفيذ استراتيجية منقحة لأجل مساعدته على تحسين عمله مع القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. وثمة تطور رئيسي جديد يتمثل في إنشاء أربع نوافذ تمويل جديدة من خلالها يستطيع الشركاء الإسهام في دعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة بشأن: (أ) التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ (ب) تغيير المناخ وتخفيف حدة مخاطر الكوارث؛ (ج) الحوكمة من أجل مجتمعات سلمية شاملة للجميع؛ (د) الاستجابات الإنمائية في حالات الطوارئ للأزمات والكوارث، والإنعاش. وأشارت إلى أن ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الأموال سيستخدم لأنشطة مراعية للمنظور الجنساني لضمان نهج معمم متكامل إزاء تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وفيما يختص بملاحظة متصلة بذلك، أكدت أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالشفافية والمساءلة والاحتفاظ بمكانته الرفيعة عن طريق المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وأنه قد داوم على نشر تقاريره المتعلقة بالمراجعة الداخلية لحساباته على الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبيناً أن أعماله تخضع لتدقيق شديد مستقل.

١٢ - وفي عام ٢٠١٦، سيجري البرنامج الإنمائي استعراض منتصف المدة الذي يغطي خطته الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، وهو بالفعل يجمع البيانات ويجري التحليلات كي يتعرف على الأداء الجيد ويشرح أوجه القصور ويعالجها بصورة أفضل لتتوافق مع خطة عام ٢٠٣٠. وبموازاة ذلك، ستوفر حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي مَدْخلاً هاماً لاستعراض ٢٠١٦ الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ويتناول الأنشطة التنفيذية المضطلع بها للأغراض الإنمائية. وقالت إن البرنامج الإنمائي يعمل في تعاون وثيق مع مجموعة متنوعة من الدول الأعضاء الشريكة لإعداد الاستراتيجية الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإن ثمة شراكة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تنفيذ تلك الاستراتيجية. كما يقدم البرنامج الإنمائي

الدعم المالي والتقني إلى فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لوضع الممارسات الحميدة والدروس المستفادة في دليل للمستخدمين يخصص للأفرقة القطرية والحكومات. وأكدت أن البرنامج الإنمائي وغيره من الشركاء المنتمين لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية يعملون سوياً على مساعدة الأفرقة القطرية على صوغ نهج متكامل إزاء أهداف التنمية المستدامة باستخدام نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات، يشمل سد فجوة التمويل البالغ حجمها ١٧,٥ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بالنسبة لنظام المنسقين المقيمين. وأعربت، على وجه التحديد، عن أملها في أن توافق اللجنة الخامسة للجمعية العامة على الإسهام المقدم من الأمانة العامة للأمم المتحدة، بقيادة الدول الأعضاء وبدعم منها.

١٣ - ورحب أعضاء المجلس ببيان مديرة البرنامج، وأنشأوا على قيادتها القوية للمنظمة. وانصبت تعليقاتهم على أهمية البرنامج الإنمائي والتحديات الذي يواجهه في تحقيق توازن في دوره المركزي في الدفع قدماً بتنفيذ الخطة لعام ٢٠٣٠ من خلال عمله الشديدي الأهمية المضطلع به لمساعدة البلدان والمناطق الواقعة في قبضة الأزمات الإنسانية والنزاع الطويل الأمد. وأكدوا أن تحقيق التناغم بين الأنشطة الإنسانية والأنشطة الإنمائية أمر شديدي الأهمية لا مجرد وضع حد لنزاعات العالم وأزماته العديدة، بل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضاً.

١٤ - وبعد أن لفتت الوفود الانتباه إلى الاتفاقات العالمية الكبرى المتوصل إليها عام ٢٠١٥ - المتمثلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ - أعربت عن سرورها بجهود البرنامج الإنمائي، وكذا جهود الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، المبذولة لتحديد الطريقة التي يُعالج بها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات، القائم على المسؤولية والقيادة الوطنيتين. وأعربت الوفود عن تقديرها لريادة البرنامج الإنمائي لنهج التعميم والتسريع ودعم السياسات الذي تأخذ به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للمساعدة على تحديد المؤشرات وبناء القدرة على جمع البيانات وتحليلها من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني. كما رحبت الوفود بمبادئ البرنامج الإنمائي التوجيهية البراغمية التنفيذية المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ المخصصة لاستخدام الحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وقالت الوفود إنها تتطلع إلى الاستماع إلى الدروس المستفادة من المرحلة التجريبية لنهج التعميم والتسريع ودعم السياسات، ورحبت بأية أفكار أخرى مبتكرة للتسريع بالتقدم على الصعيد القطري. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على القيام، كجزء من الجهود الرامية إلى ضمان استمرار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التنسيق لتحقيق الأهداف، وتعزيز توسع البلدان في اعتماد إجراءات التشغيل الموحدة، القائمة على "توحيد الأداء"، وكذا التوسع في تبني دروسها المستفادة. وأعربت الوفود عن اتفاقها مع

البرنامج الإنمائي في تركيزه على الأهداف ١ و ١٠ و ١٦، وقالت إنها تتلهم على رؤية البرنامج الإنمائي وهو يرمي البيئة التي يسودها القانون والبيئة المحققة لاستقرار الاستثمارات، وهذان عاملان رئيسيان للنجاح في تحقيق الهدف ١٦، الذي هو هدف تأسيسي، وإنه ما لم تنعم المجتمعات بالعدل والسلام وتحقق ثمراتها للجميع وتمتلك مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة ستكون كافة الجهود غير مثمرة. وبالمثل، سُرّت الوفود لإدراج البرنامج الإنمائي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كموضوعين شاملين في كل حزمة دعم أساسية قطرية يقدمها البرنامج.

١٥ - وأكد عدد من الوفود أن الهدف الجامع لأعمال البرنامج الإنمائي كافة في البلدان النامية ما زال يتمثل في القضاء على الفقر، لا سيما في أقل البلدان نمواً، تمشياً مع ما جاء في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وذلك بالاستناد إلى دور ذلك البرنامج البالغ الأهمية المتمثل في بناء القدرات الوطنية. وفي هذا الصدد، لاحظت الوفود أن التحول النمطي الذي ولدته خطة عام ٢٠٣٠ قد وضع القطاعات المنتجة في صميم الخطة الإنمائية، ولذلك يتعين على البرنامج الإنمائي أن يولي الاهتمام الدقيق إلى البعد الاقتصادي لخطة عام ٢٠٣٠، لا سيما في مجالات العمالة، والتصنيع، والبنية التحتية. ودعت البرنامج الإنمائي إلى إظهار هذا التحول عند تعديل خطته الاستراتيجية، للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٧، أثناء استعراض منتصف المدة عام ٢٠١٦، بحيث تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، التي أشارت الوفود إلى ضرورة تضمينها استعراضاً مؤسسياً لنظم الرصد والتجميع والإبلاغ المتعلقة بالإطار المتكامل للنتائج والموارد، وفقاً لقرار المجلس ٧/٢٠١٥، وذلك عملاً على تعزيز مصداقيته وقابليته للمساءلة. وجرى التشديد على المشاركة مع البرنامج الإنمائي في أنشطته المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك طلب زيادة المشاورات معه فيما يختص باستراتيجيته الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما شددت الوفود على أهمية عمل البرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تتطلب الجيوب الكبيرة التي يترسخ فيها الفقر تجاوز معايير تخصيص الموارد مجرد المعايير المحابية للفقراء التي تمثل حصة متواضعة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

١٦ - وبينما أحس أعضاء المجلس بسعادة غامرة إزاء الأمل المعلق على خطة عام ٢٠٣٠، أعربوا أيضاً عن قلقهم البالغ إزاء ازدياد عدد "الأزمات الكبرى" في مختلف أرجاء العالم، التي تشمل أعداداً غير مسبوقه من جموع المشردين، ونداءات توجه دون تحصيل التمويل المطلوب، وإغلاق الحيز الإنساني، والعبء المرهق الذي يلقيه ذلك على كاهل منظومة الأمم المتحدة الإنسانية. ورحب أعضاء المجلس بجهود البرنامج الإنمائي المبذولة لتعزيز قدرته على الاستجابة للأزمات، وشجعوا كافة أصحاب المصلحة على اغتنام فرص اللقاءات الإنسانية في عام ٢٠١٦، لا سيما مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ومؤتمر مانحي سوريا لعام

٢٠١٦، وذلك للتفكير على نحو إبداعي، ووضع البشر في صميم عمل المجتمع الدولي، واحتضان تحوّل نمطي شديد اللزوم فيما يختص بالطريقة التي بفضلها يمكن تحسين تكامل الاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية وتناغمها. وشددوا على وجوب إسهام العمل الإنساني في تحقيق مكاسب إنمائية أطول أجلاً، مع وجوب معالجة العمل الإنمائي لأوجه الضعف وأوجه اللامساواة والمخاطر معالجة أسرع.

١٧ - وشددت الوفود على شدة أهمية عام ٢٠١٦ لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل، لأن خطة عام ٢٠٣٠ قد أعادت التركيز على الأهداف المشتركة ووفرت إطاراً لقياس التقدم المحرز على مدى السنوات الخمسة عشر التالية. ويتعين على البرنامج الإنمائي، بوصفه حارساً لنظام المنسقين المقيمين، القيام بدور قيادي. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان - حسبما أكدت الوفود - إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإعادة تجهيزها لضمان تقديمها أفضل المساعدات وتوزيع النتائج بأفعل وأكفأ صورة. وأكدت الوفود أن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والحوار الذي يجريه المجلس بشأن الموقع الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تشغله في الأجل الطويل، والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات تتيح جميعها المحافل المثلى لمعالجة هذه القضايا بصورة مباشرة، بما في ذلك البنية العامة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفيما يتعلق بالقضية المتصلة بذلك، أكد عدد من الوفود أهمية الشمول في هياكل إدارة تلك المنظومة الإنمائية، التي يتعين أن تعكس تمثيلاً عادلاً لكل منطقة. وشددت الوفود على الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠، التي تنطبق بصورة متكافئة على كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وأكدت أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يركز على ما يتمتع به من ميزات نسبية، ستظهر في المناقشات المتعلقة بالموقع الذي ينبغي أن تشغله منظومة الأمم المتحدة في الأجل الطويل. واقترح إجراء مزيد من النقاش بشأن هذه القضايا أثناء الدورة السنوية في عام ٢٠١٦.

١٨ - وعلى ضوء العمل المنتظر للبرنامج الإنمائي ودور البرنامج الإنمائي القيادي الرئيسي، أبدى أعضاء المجلس قلقاً بالغاً بشأن الحالة التمويلية الصعبة التي يواجهها ذلك البرنامج، إذ لاحظوا الهبوط الشديد في التمويل الأساسي من ١,١ بليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٦. إلا أن بعض البلدان أشارت إلى الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وأعربت عن قلقها خشية ألا يتمكن البرنامج الإنمائي من تحقيق هدف الكتلة الحرجة ومعالجة اختلال التوازن بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي من خلال استخدام موارد غير أساسية أكثر مرونة تتواءم مع الخطة والأولويات الاستراتيجية، مع تحاشي استخدام الموارد الأساسية لدعم الأنشطة الممولة بموارد غير أساسية. وأكدت تلك الوفود أنه إذا اعتمد البرنامج الإنمائي أكثر من اللازم على الموارد غير الأساسية فسيعرض ذلك طبيعته العالمية المتعددة الأطراف للخطر. ونظراً لما يساور تلك الوفود من قلق لأن الضغوط التمويلية

مصيرها الحتمي هو التفاقم في مواجهة الأزمات الإنسانية المتصاعدة، فقد دعت البرنامج الإنمائي إلى مواصلة استكشاف المسارات المؤدية إلى توسيع وعميق قاعدة مانحيه، عن طريق كل من الدول الأعضاء والشراكات مع المانحين غير التقليديين، ومن بينهم المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص. وشدد عدد من الوفود على أن توافق الآراء العالمي على "عدم إغفال أحد" يقتضي أن يقوم كل بلد بدور فعال، يتكافأ مع إمكانياته وقدراته، لا مجرد تحقيق الأهداف وطنياً، بل للإسهام أيضاً بطريقة معقولة في مساعدة جهود الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان المستفيدة من البرامج.

١٩ - وعلى سبيل الرد، أكدت مديرة البرنامج، بعد أن اعترفت بجسامة الخطة وضخامة الآمال المعلّقة على المنظمة، أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالقضاء على الفقر باعتبار ذلك هدفه الشامل الرئيسي، ومما يتسق مع ما ورد في خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي. ومضت قائلة إن البرنامج يسعى إلى معالجة جوانب الفقر المتعددة الأبعاد، بالاستناد بصورة خاصة إلى الخبرات الآتية من أمريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي سعياً إلى تقاسمها عالمياً. وشددت على قضية العالمية المدرجة في ولاية البرنامج الإنمائي، مؤكدة على أن ذلك البرنامج قائد فكري فيما يختص بخطاب التنمية، مثلاً من خلال دعمه لدور الدول الأعضاء في تصميم الخطة لعام ٢٠٣٠. وهو لا يسعى إلى الاضطلاع بدور إنمائي في البلدان التي لا يكون فيها ذلك داخلاً في نطاق ولايته، بل يسعى إلى تعظيم ميزاته النسبية حيثما لزم. وبشأن العمل المتصل بالأزمات، يعمل البرنامج الإنمائي - حسبما أكدت - على مساعدة جموع السكان المشردين والمهاجرين، بالتعاون مع شركائه الذين يؤيدون بقوة نهج القائم على تعزيز القدرة على الصمود، وهذا مجال يمكن أن يكون فيه البرنامج الإنمائي خير معين في غمار الأزمة. وأكدت أن البرنامج الإنمائي سيواصل تعديل نموذج عمله القائم على حالة تمويله الفعلية، ولكنها شددت على أنه رغم سعي ذلك البرنامج بنشاط إلى توسيع قاعدة تمويله، بوسائل تشمل الاستعانة بمانحين غير تقليديين من قبيل المصارف الإنمائية والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية وفرادى الأشخاص، ونوافذ التمويل الجديدة المقترحة، لم يسهم سوى ٥١ دولة عضواً بموارد أساسية للبرنامج الإنمائي بالمقارنة بأكثر من ١٢٠ دولة عضو أسهمت بموارد أساسية لمؤسسات أخرى داخلية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدت أن البرنامج الإنمائي سيواصل المشاركة بنشاط مع الدول الأعضاء الشريكة فيما يختص بإعداد استراتيجيته المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بينما يواصل أيضاً إعطاء دفعة قوية لأنشطته المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي تشمل التزامه بالعمل في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يختص بموضوع أقل البلدان نمواً، قالت إن البرنامج الإنمائي يشارك بصورة نشطة في عملية استعراض برنامج عمل اسطنبول في عام ٢٠١٦ وفي دعم عملية انتقال البلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً. وكررت القول بأن البرنامج الإنمائي سيخصص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من

موارده الآتية من نوافذ التمويل الأربع لتعميم مراعاة قضيتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الشاملتين، في أعماله. وأكدت أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمر الآن بمرحلة الإصلاح المتواصل، كجزء من الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وهذا يشمل اعتماد نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات المشترك فيما بين منظمات الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن البرنامج الإنمائي يشارك في دعم حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي استعراض النوعية لعام ٢٠١٦ للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. وأبرزت انشغال المنظومة بهدف كفاءة المزيد من التمثيل الجنساني والجغرافي في مجموعة المنسقين المقيمين. وأخيراً، طمأنت مديرة البرنامج المجلس إلى أن البرنامج الإنمائي يقبل كافة توصيات مجلس مراجعي الحسابات ويعالجها بصورة فعالة، وأنه مستعد لإتاحة المزيد من المعلومات للمجلس.

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٢٠ - عرض المدير الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، في البرنامج الإنمائي، هذا البند. وقدم مديرو البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا، والدول العربية، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرضاً تفصيلياً لمشاريع وثائق البرامج القطرية لكل من إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وأوروغواي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والعراق، فضلاً عن التمديد الأول لمدة سنة للبرامج القطرية لكل من أوكرانيا، والبرازيل، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وغانا، وتمديد البرنامج القطري للفلبين لمدة سنتين.

٢١ - ووفقاً للقرار ٧/٢٠١٤، استعرض المجلس التنفيذي وأجاز البرامج القطرية التالية: إثيوبيا (DP/DCP/ETH/3)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/DCP/TZA/2)، بالنسبة لأفريقيا؛ والجمهورية العربية السورية (DP/DCP/SYR/3)، والعراق (DP/DCP/IRQ/2 و Corr.1)، بالنسبة للدول العربية؛ وأذربيجان (DP/DCP/AZE/4)، بالنسبة لأوروبا ورابطة الدول المستقلة؛ والأرجنتين (DP/DCP/ARG/3)، وأوروغواي (DP/DCP/URY/3)، بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة سنة للبرامج القطرية لكل من البرازيل، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ولأوكرانيا، والجمهورية الدومينيكية، وغانا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهي تمديدات أقرتها بالفعل مديرة البرنامج (DP/2016/3).

٢٣ - ووافق المجلس التنفيذي أيضاً على تمديد البرنامج القطري للفلبين لمدة سنتين للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (DP/2016/3).

ثالثاً - التقييم

٢٤ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل، في البرنامج الإنمائي، هذا البند. وعرض مدير التقييم بالمكتب التقييم الذي يتناول إسهام البرنامج الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالألغام (DP/2016/4)؛ وعرض مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في البرنامج الإنمائي، ردّ الإدارة على التقييم (DP/2016/5).

٢٥ - وأثنى أعضاء المجلس على مكتب التقييم المستقل تقديراً لتقريره المتعلق بإسهام البرنامج الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالألغام والاستجابة الإدارية له، وعلى الإدارة تقديراً لاستجابتها. وحثوا البرنامج الإنمائي على أن يكفل أن تكون التوصيات أساساً لتعزيز تعاونه في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام مستقبلاً. وشددت الوفود على إسهام البرنامج الإنمائي إسهاماً عظيماً في الإجراءات المتعلقة بالألغام، على النحو الذي أقر به فريق التقييم، لا سيما عمله الهادف إلى تعزيز القدرة المؤسسية للشركاء الوطنيين وزيادة سلامة وأمن المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام. ورحبت الوفود بعمل البرنامج الإنمائي الهادف إلى تحسين سبل الرزق وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأيدت بالكامل رؤيته لإزالة الألغام وتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك مساعدة الضحايا التي تركز على الإعاقات والتنمية الشاملة للجميع. كما رحبت الوفود بتشديد البرنامج الإنمائي على اتباع نهج مختلفة إزاء النساء، والرجال، والفتيان، والفتيات فيما يختص بالتوعية بمخاطر الألغام، وأخذة بمنظور جنساني. وأكدت الوفود أن عمل البرنامج الإنمائي بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام يجب أن يتشكل وفقاً للنتائج ذات الأولوية الواردة في البرامج القطرية المتفق عليها، وشجعت البرنامج الإنمائي على العمل مع الحكومات الوطنية على ضمان توليد أنشطتها في مجال إزالة الألغام أثراً أكثر إيجابية في المجتمعات المحلية الأفقر والأكثر تهديماً.

٢٦ - وأكدت الوفود على ضرورة دعم التزام البرنامج الإنمائي الاستراتيجي الطويل الأجل بدعم البرامج الجارية للإجراءات المتعلقة بالألغام دعماً محكماً على صعيد المقر والصعيد الإقليمي عملاً على توفير المشورة التقنية، ودعم القدرات، والتوجيه العملي للبلدان التي تنتقل إلى مرحلة التنفيذ الوطني لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبناء القدرات الإدارية الوطنية اللازمة للإجراءات المتعلقة بالألغام أمر أساسي، يشتمل على الخدمات الاستشارية القوية في مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية وتحسين تعميم الإجراءات المتعلقة بالألغام في الإجراءات الإنمائية الأعم، لا سيما للمناطق المتضررة. ولاحظت الوفود أن هذا النهج ينبغي: أن يراعي الاحتياجات والمخاطر المحلية قبل تحديد الأولويات؛ وأن يتضمن مؤشرات واضحة للنجاح؛ ويشرك المجتمع المدني وغيره من الشركاء في التخطيط الإنمائي للانتعاش في مرحلة ما بعد النزاع؛ ويستهدف زيادة الكفاءة والمساءلة. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى إعادة تأكيد البرنامج الإنمائي على عمله المتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيد العالمي، وطلبت

أن يعكس البرنامج الإنمائي عمله المتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام في تقاريره السنوية المقبلة وفي خطته الاستراتيجية التالية، بينما يقدم للمانحين الذين يوفرون موارد غير أساسية إبلاغاً يأتي في التوقيت المناسب ويركز على النتائج.

٢٧ - واستجابة للإشارات المتكررة إلى الصلات القائمة بين المساعدة المقدمة إلى ضحايا الألغام والعمل الأعم المتعلق بالإعاقات، ذكر مدير التقييم بمكتب التقييم المستقل أن خطة التقييم لمتنصف المدة قد تَضَمَّت تقييماً للتنمية الشاملة لأوجه الإعاقة في عام ٢٠١٥. وذكر أن المكتب سيقدم نتائج ذلك التقييم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧، مما يمهد السبيل لمناقشات مع الإدارة بشأن سُبُل التقدم فيما يختص بقضايا الإعاقة، مع مراعاة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاعتراف بعمل البرنامج الإنمائي الآخذ في التطور.

٢٨ - وأوضح مدير مكتب التقييم المستقل أن المقيمين قد سعوا إلى إدراج الأدلة المستمدة من الميدان والمجتمعات المحلية، التي تشمل دراسات إفرادية عديدة تقدم أدلة مستمدة على الصعيد القطري من شأنها أن تساعد على تجميع المعلومات لإظهار النتائج الإنمائية.

٢٩ - وشدد مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في البرنامج الإنمائي، على أن دور البرنامج الإنمائي يتمثل في دعم الجهود، بطريقة محايدة، لحل المشكلات التي تتسبب فيها الألغام الأرضية ولتقليل الخسائر البشرية إلى الحد الأدنى. وأوضح أنه بينما تساعد المساهمات غير الأساسية على تمويل برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، تكفل الموارد الأساسية أن يمتلك البرنامج الإنمائي القدرة التقنية والاستشارية اللازمة لبناء القدرات الوطنية، والحفاظ على الأفرقة الإقليمية والعالمية، وتنفيذ البرامج. وذكر أنه بينما أولى البرنامج الإنمائي أولوية للإجراءات المتعلقة بالألغام في خطته الاستراتيجية للفترة الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، ظل يستجيب للطلبات الواردة من البلدان المستفيدة من البرامج ويدرج الإجراءات المتعلقة بالألغام في عمله الإنمائي العام، مما يكمل جهود دائرة للإجراءات المتعلقة بالألغام وغيرها من المنظمات التي تنفذ استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨. وشدد على دفع التبادل الهائل الحادث في نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب للإجراءات المتعلقة بالألغام، وأكد أن تعبئة الموارد تكمل ما يتمتع به البرنامج الإنمائي من دراية فنية وقدرة تنسيقية في المناقشات التي تجري مع المانحين لمساندة تلك الجهود. وقال إنه بموجب القواعد الدولية للحرب لا يمكن أن يشترك البرنامج الإنمائي في أنشطة داخلية في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام إلا عند توقف النزاع. وفي الختام، أكد أهمية تقاسم المعارف والمعلومات في إطار الجهود الرامية إلى التعرف على المناطق المتضررة من الألغام ونزع الألغام منها.

٣٠ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ١/٢٠١٦: تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالألغام والاستجابة الإدارية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

رابعاً - بيان المدير التنفيذي، والبرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣١ - أعرب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في بيانه الموجّه إلى المجلس التنفيذي (المتاح على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان)، عن شكره للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولاياتهم، تقديراً لالتزامهم وقيادتهم وتوجيههم طوال عام ٢٠١٥. وكفلت مشاركتهم الفعالة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومشاورات ما بعد عام ٢٠١٥، إدراج خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وحقوق وصحة وتمكين المرأة والشباب إدراجاً محكماً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن إقرار خطة عام ٢٠٣٠ للعائد الديموغرافي يتيح فرصة فريدة أمام الصندوق كي يسرع بعمله المتعلق بالطموحات الأساسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. ثم هنأ الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثاً لعام ٢٠١٦؛ وذكر أن ذلك العام سيكون محورياً بالنسبة للمجتمع الإنمائي الدولي، إذ يبدأ تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٣٢ - وألقى المدير التنفيذي الضوء على إنجازات عام ٢٠١٥ المتعددة الجوانب، بما في ذلك اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ المعتمد في المؤتمر الحادي والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وذكر أن خطة العمل تلك تهدف إلى المواءمة بين التدفقات والسياسات التمويلية، من ناحية، والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من ناحية أخرى؛ ثم شدد على الحاجة إلى تعبئة الموارد المحلية. وشدد على كون التمويل أمراً حيوياً لنجاح أهداف التنمية المستدامة، كما أكد أن ساحة التمويل لا تزال تمثل تحدياً وأن الحالة هذه تتطلب تفكيراً جديداً وشراكات جديدة وطرائق جديدة لتصريف الأعمال.

٣٣ - وشدد على أهمية التمويل الأساسي الذي يمكن التنبؤ به للسماح للصندوق بالحفاظ على خدمات فائقة الجودة والوفاء بولايته. وقال إن عام ٢٠١٥ شهد انخفاضاً في الموارد الأساسية مقداره ٨٠ مليون دولار ويُعزى أساساً إلى تقلبات أسعار الصرف غير المواتية، مع توقع المزيد من الانخفاض في عام ٢٠١٦. والجزء الأعظم من التمويل غير الأساسي، الموجّه غالباً إلى الروافد غير المواضيعية، عبارة عن التزامات قصيرة الأجل، مما يصعب على الصندوق مهمة الحفاظ على إطاره المؤسسي القوي، بما في ذلك تجميد الوظائف. وأكد أن الصندوق قد أنشأ، لأجل التصدي لما يواجهه من تحديات، وحدة لإدارة التمويل غير الأساسي وأنه يجري حواراً جوهرياً مع المانحين لتحسين حالة التمويل الأساسي بينما يواصل دفع الابتكار في العمليات وإنجاز البرامج.

٣٤ - وأكد المدير التنفيذي أن ولاية الصندوق لم تكن في أي وقت من الأوقات بالأهمية التي تتسم بها حالياً. وذكر أن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والشباب أمور أساسية لا غنى عنها للتنمية المستدامة، ولتفجير طاقة العائد الديموغرافي، وبناء القدرة على الصمود. وبعد أن أكد أن خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠ يدعمان بعضهما بعضاً بالقطع، ذكر أن الصندوق سيركز استثماراته الكبرى في إطار خطة عام ٢٠٣٠ على تنظيم الأسرة، والعائد الديموغرافي، والاستجابة الإنسانية وبناء القدرة على الصمود، وتسخير البيانات لأغراض التنمية.

٣٥ - وتستند أنشطة الصندوق في مجال تنظيم الأسرة، التي تستهدف الوصول إلى مَن ”يقوا في المؤخرة“، إلى برنامج إمدادات الصندوق، الذي يمثل أضخم صندوق عالمي لتنظيم الأسرة وأكبر مورد لموانع الحمل. ولهذا البرنامج أهمية رئيسية فيما يختص بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف تنظيم الأسرة في عام ٢٠٢٠ المتمثلة في تمكين ١٢٠ مليون امرأة وفتاة أخريات من استخدام موانع الحمل الحديثة بحلول عام ٢٠٢٠. وأوضح أنه رغم إنقاذ برنامج الإمدادات أرواح أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة وتوفيره بلايين الدولارات أنفقها على الرعاية الصحية في البلدان التي شهدت أعلى نسب عدم تلبية الاحتياجات منذ عام ٢٠٠٧، تظل هناك أزمة تمويل عالمية في مجال تنظيم الأسرة، إذ تُقدَّر فجوة التمويل للبرنامج على مدى السنوات الخمس المقبلة بمبلغ بليون دولار، الأمر الذي يمكن أن يهدد أثر البرنامج بالخطر على امتداد العالم.

٣٦ - وأكد المدير التنفيذي أن أعمال الصندوق الهادفة إلى بلوغ الحد الأمثل لإمكانات الشباب والمراهقات، عن طريق العائد الديموغرافي، تركز على تهيئة الظروف لتمكينهن من ممارسة حقهن في الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة. ويعمل الصندوق على دعم هذه المبادرة مع الشركاء باللجوء، مثلاً، إلى المنتدى الاقتصادي العالمي، والبنك الدولي، ومشروع تمكين المرأة والعائد الديموغرافي في منطقة الساحل، والمنظمات القائمة على أساس ديني، وخلافها، وتعزيز الحوار الرفيع المستوى، وتسهيل الجهود الإقليمية، ودعم إعداد الدراسات الوطنية اللازمة للتخطيط الوطني، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار المتعدد القطاعات.

٣٧ - وأوضح أن الصندوق يقدم في حالات الأزمات خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ويتصدى للعنف الجنساني في الجمهورية العربية السورية، واليمن، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، في جملة بلدان، وهي تتعرض غالباً لحالات صعبة مشوبة بالتطرف وانتهاكات حقوق الإنسان. وذكر أن تقرير حالة سكان العالم عام ٢٠١٥ يركز على خطة لتغيير أحوال النساء والفتيات في البلدان المعرضة للأزمات. ويتطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مؤتمر مانحي سوريا عام ٢٠١٦، حيث سيوجه نداءً لالتماس مزيد من التمويل لتلبية الطلب الملح للمشردين داخلياً واللاجئين. ونظراً لأن نحو ٦٠ في المائة من وفيات الأمهات على الصعيد العالمي تحدث في سياقات إنسانية، فإن الصندوق محام قوي يدافع عن

خطة ”كل امرأة، كل طفل، في كل مكان“، بما في ذلك الدفاع عنها في ظروف الأزمات والكوارث، وذلك بتقديم خدمات تشمل أدوات الصحة الجنسية والإنجابية وتوظيف الدراية الفنية، حيثما لزم.

٣٨ - وختاماً، أبرز استمرار الصندوق في دعم وتطوير القدرات المتعلقة بإعداد البيانات والإحصاءات، والنظم الوطنية للبيانات السكانية، والقدرة على جمع البيانات المصنفة وتحليلها واستخدامها لأغراض البرمجة وتتبُّع التقدم. وسيُتيح استعراض منتصف المدة الذي يجري عام ٢٠١٦، ويتناول الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، فرصة تسمح للصندوق بتحسين اتجاهه الاستراتيجي وزيادة مواءمته مع استعراض الأنشطة التنفيذية المضطلع بها لأغراض التنمية الذي يجري كل أربع سنوات، والذي يخضع هو الآخر للاستعراض في عام ٢٠١٦، وكذا خطة عام ٢٠٣٠. وبالمثل، فإن الصندوق ملتزم دوماً بزيادة فعالية الرقابة والمساءلة.

٣٩ - وشكر أعضاء المجلس المدير التنفيذي على قيادته الفعالة، وأعربوا عن تأييدهم القوي المستمر لأعمال الصندوق في كل من البلدان التي تعاني من الأزمات والبلدان التي لا تعاني من الأزمات فيما يختص بتعزيز وتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بالحقوق الإنجابية، بالتركيز على النساء والشباب والسكان الضعفاء. وأعربوا عن سرورهم بتركيز الصندوق على تنظيم الأسرة، والعائد الديموغرافي، والاستجابة الإنسانية وبناء القدرة على الصمود، وتسخير البيانات لأغراض التنمية، تمثياً مع مبادئ خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة عام ٢٠٣٠، وشراكة تنظيم الأسرة بحلول عام ٢٠٢٠. وأكدوا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو، بحكم ولايته، الجهة الأمثل لقيادة الجهود المبذولة في إطار الهدفين ٣ و ٥ من أهداف التنمية المستدامة، اللذين يعتبران - من وجهة نظرهم - هدفين شاملين مقصود بهما تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ كلها والهدف الشامل المقصود به ”عدم إغفال أحد“.

٤٠ - وأعربت الوفود عن ثنائها وتأييدها القويين لأعمال الصندوق في الظروف الإنسانية التي اعتبرتها الوفود بالغة الأهمية للسلام والانتعاش وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكانت الوفود تدعم بشدة أعمال الصندوق في صفوف المشرّدين داخلياً واللاجئين في الجمهورية العربية السورية، والعراق، والأردن، والاستجابته لتفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا، لا سيما فيما يختص بالنساء والشباب في المناطق النائية، وهما فئتان تحتاجان إلى المساعدة وتنمية القدرات تحقيقاً للانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي. وفي هذا الصدد، كان يساور الوفود القلق بشكل خاص إزاء الحالة الهشة للنساء والفتيات في أحوال الطوارئ وكذا العنف الموجه ضدهن، وذلك على النحو الموثق في تقرير حالة سكان العالم عام ٢٠١٥. وحثت الوفود المجتمع الدولي على معالجة هذه القضايا معالجة مباشرة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني عام ٢٠١٦. وبالإشارة إلى مركزية الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في

إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، أكدت الوفود الدور القيادي للصندوق، لا فيما يختص بتقديم المساعدة فحسب، بل فيما يختص أيضاً بضمان قدرة النساء والفتيات على القيام بدور جهات فاعلة في مجاليّ بناء السلم والأمن، وفي مجال إرساء أسس التنمية الطويلة الأجل. وهذا يشمل عمل الصندوق الناجح بالفعل، في إدارة برنامجه الخاص بالإمدادات، الذي جعل منه فاعلاً رئيسياً في مجال توفير إمكانية الحصول على موانع الحمل وأدوية الصحة الإنجابية وخدماتها ولوازمها، لا سيما في الأحوال الإنسانية. ورحبت الوفود بإصلاحات الصندوق المقترحة لبرنامج الإمدادات، إلا أنها أعربت عن قلقها لأن ندرة الموارد أدت إلى انخفاض فعلي في مستويات الإمدادات، ويمكن أن تعرّض تأثير البرنامج للخطر.

٤١ - وشددت الوفود على كون استعراض منتصف المدة الذي يجري عام ٢٠١٦ ويتناول الخطة الاستراتيجية فرصة طيبة تتيح للصندوق تعديل مسار برنامجه على نحو يتسق مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع ميزاته النسبية. وأعرب وفدان عن اهتمامهما بالاستفادة من الاجتماع المشترك الذي تعقده المجالس التنفيذية في حزيران/يونيه ٢٠١٦ باعتباره منتدى لمناقشة القضايا المتعلقة بالمنظومة ككل والأعمال التحضيرية لاستعراض ٢٠١٦ في إطار استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات ويتناول الأنشطة التنفيذية المضطلع بها لأغراض التنمية، من أجل تحديد دور الصندوق في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في إطار الرؤية العامة للأمم المتحدة تحديداً أفضل. ولاحظت وفود أخرى أن دعم الصندوق للبلدان الأقل نمواً في إطار برنامج عمل اسطنبول ينبغي أن يظل أيضاً أولوية من الأولويات. ورأت تلك الوفود أن نتائج حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمثل مُدخلات رئيسية من أجل المناقشة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها بشأن التوازن بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومعالجة أزمات العالم الإنسانية المتعددة. واقترح أن يقوم الصندوق بدور أكبر في إدارة الشؤون الصحية العالمية، لا سيما على سبيل الاستجابة للطوارئ الصحية العامة التي من قبيل تفشي كل من فيروس إيبولا في غرب أفريقيا وفيروس زيكا في أمريكا اللاتينية، حيث سجّلت وفيات الأمهات والمواليد الجدد أرقاماً مرتفعة على نحو استثنائي. ولاحظت تلك الوفود أن تلك المواضيع ينبغي أن تناقش في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني عام ٢٠١٦ ومؤتمر مانحي سوريا عام ٢٠١٦، اللذين ينبغي أن يشارك الصندوق في الأعمال التحضيرية لهما مشاركة فعالة.

٤٢ - ورحب أعضاء المجلس بتركيز الصندوق على سبيل الأولوية على التخطيط القائم على الأدلة، والشفافية، والمساءلة، فضلاً عن حملته لبناء القدرات المؤسسية والإقليمية والوطنية اللازمة لجمع وتحليل البيانات المتسمة بالموثوقية والجودة الشديدة. وقال هؤلاء الأعضاء إنهم يعتمدون على الصندوق في المساعدة على زيادة جودة البيانات وإعداد المؤشرات المتعلقة بالديناميات السكانية وكذلك إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

وأعربوا عن ترحيبهم بالتقييم المشترك الذي أجراه الصندوق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأوصى بزيادة الاهتمام بتنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتعميم مراعاة العنف الجنساني في الاستجابة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وفيما يختص بمسألة متعلقة بذلك، فإنه جرى تقدير الحاجة إلى معالجة احتياجات المؤسسات الوطنية فيما يختص بالقدرات عن طريق تنمية القدرات، طلب إلى الصندوق أن يكفل معقولية مقترحاته الداعية إلى التحسين ودعمها بسياسات قوية وموارد مناسبة. وشددت الدول الأعضاء على أن نجاح أنشطة الصندوق في شتى أنحاء العالم لا بد أن يستند إلى شراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين وتنسيق محكم مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤٣ - ونظراً للولاية الهامة ولاستمرار النمو الاقتصادي البطيء في مناطق بعينها، يساور الوفود القلق بشأن استمرار الاتجاه النزولي في الموارد الأساسية، الذي قالت الوفود إنه يمكن أن يهدد جودة أنشطة الصندوق ويشوّه الأولويات. كما تساءلت الوفود عن السلامة المالية للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ واحتياطي الاستجابة الإنسانية، فضلاً عن جهود الصندوق المبذولة لمواصلة تمويلهما، وذلك على ضوء عدد من الأزمات المترامنة التي يتعين على الصندوق أن يعالجها. ورحبت الوفود بجهود الصندوق الرامية إلى الاضطلاع بتحقيق التناغم بين المانحين والتنسيق بين الوكالات في هذا المجال. وبالمثل، أبدى القلق بشأن التخفيضات الحادثة في أعداد الموظفين وفي التحركات الحادثة على الصعيد الإقليمي جرّاء الحالة المالية المتعسرة. وشددت مجموعة من الوفود بقوة على الدور الرئيسي الذي تضطلع به مكاتب الصندوق الإقليمية في مجال تقديم الدراية التقنية، والوصول إلى الشبكات الإقليمية والعالمية، وتقاسم الممارسات الحميدة. وبصورة شاملة، شجعت الوفود كل من يمكنه زيادة التبرعات على أن يفعل ذلك، بينما أوصت بأن يواصل الصندوق بذل قصارى الجهود لاستكشاف مصادر تمويل وشراكات جديدة أعرض وترتيبات غير تقليدية، بما في ذلك الترتيبات مع القطاع الخاص وعن طريق التمويل المحلي.

٤٤ - وردّ المدير التنفيذي مكرراً الإعراب عن التزام الصندوق بالارتباط بجميع الشركاء فيما يختص بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مؤكداً في الوقت نفسه أن الصندوق سيتعين عليه اتخاذ المزيد من الإجراءات بموارد أقل وتحسين التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسوف يعمل الصندوق مع المجلس على معالجة كافة القضايا المطروحة في استعراض منتصف المدة الذي يتناول الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧.

٤٥ - وفيما يتعلق بالعمل الإنساني، قال المدير التنفيذي مطمئناً الوفود إن الصندوق سيقدم خدماته في جوٍّ من الشفافية وسيعمل على ضمان بروز الجنسانية وحماية المرأة والفتاة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني عام ٢٠١٦. وذكر أن الصندوق قد استخدم صندوق مواجهة

الطوارئ للتصدي للأزمات الإنسانية في جملة بلدان من بينها العراق والجمهورية العربية السورية، بينما أكد على الحاجة إلى استمرار التمويل الكافي لتلبية الطلب. وفيما يختص بالتصدي لوباء الإيبولا، قال إنه من اللازم عمل المزيد لمعالجة وسائل التشخيص الصحي على الصعيد العالمي وبناء منظومات صحية قوية على الصعيدين الوطني والمحلي. وفيما يتعلق بفيروس زيكا، فقد خطى الصندوق خطوات عن طريق مكاتبه القطرية لضمان وضوح المعلومات وتزويد النساء والفتيات بخدمات الرعاية الصحية السابقة للولادة.

٤٦ - وأكد أن الصندوق يسعى بنشاط لاكتشاف مسارات غير تقليدية لتعبئة الموارد وأنه توصل بالفعل إلى اتفاقات مع بلدان لتمويل برامج تخفيفاً للضغط على الموارد الأساسية. وطمأن الوفود، قائلاً إنه رغم زيادة تركيز الصندوق على الأزمات الإنسانية والصعوبات المالية يظل عمله في البلدان المتوسطة الدخل أولوية عليا. وسيواصل الصندوق إجراء مشاورات مع تلك البلدان وبذل قصارى جهده للحفاظ على رتب الوظائف في المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، ألقى الضوء على إمكانية تعبئة الموارد على الصعيد الإقليمي. كما رحب بمبادرة الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند (وهي البلدان المعروفة سوياً باسم "مجموعة بريكس") لاستخدام نقل التكنولوجيا والمعرفة فيما بين بلدان الجنوب لمساعدة البلدان على استغلال العائد الديموغرافي.

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٤٧ - عرض نائب المدير التنفيذي للصندوق (لشؤون البرامج) ذلك البند. وتولى المديرون الإقليميون للصندوق عن مناطق الدول العربية، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوضحوا تفاصيل البرامج القطرية لكل من إثيوبيا، وأوروغواي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والعراق، فضلاً عن التمديد لفترة سنتين لبرنامج الفلبين القطري، والتمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطريين للجزائر واليمن، والتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لغانا.

٤٨ - وعقبت الوفود على ذلك، فأعربت عن قلقها إزاء افتقاد الوضوح فيما يختص بعملية تحضير وإقرار البرامج القطرية. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على الأهمية البالغة لتولي البلدان المستفيدة من البرامج زمام التخطيط الاستراتيجي والصياغة والتنفيذ للبرامج القطرية، بما يتمشى مع مبدأ المسؤولية الوطنية، وباشتراك كافة أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني.

٤٩ - استعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقاً للقرار ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية لكل من إثيوبيا (DP/FPA/CPD/ETH/8 و Corr.1)، وأوروغواي (DP/FPA/CPD/URY/3)، وجمهورية

تزانيا المتحدة (DP/FPA/CPD/TZA/8)، والجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CPD/SYR/8)،
والعراق (DP/FPA/CPD/IRQ/2)

٥٠ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد لفترة سنتين لبرنامج الفلبين القطري، والتمديد الثاني لسنة واحدة للبرنامج القطريين للجزائر واليمن (DP/FPA/2016/2)، وأحاط علماً بالتمديد الأول لسنة واحدة للبرنامج القطري لغانا (DP/FPA/2016/2).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

خامسا - بيان المديرية التنفيذية

٥١ - شكرت المديرية التنفيذية، في كلمتها الافتتاحية الموجهة إلى المجلس (المُتاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، الرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولاياتهم، تقديراً لالتزامهم ودعمهم على مدى عام ٢٠١٥. وهنأت الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثاً لعام ٢٠١٦. واسترعت الانتباه إلى الازدياد المزعج في عدد الأزمات الإنسانية، والنمو السكاني العالمي المتسارع، والاحترار العالمي، وتغيّر المناخ. وألقت الضوء على عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الهادف إلى معالجة هذه التحديات، بالعمل مع شركاء من القطاعين العام والخاص، لتقديم منتجات للاستجابة السريعة، وبنية تحتية، ومشترية، وخدمات إدارة مشاريع في العمليات الإنسانية وعمليات السلام في الجمهورية العربية السورية واليمن على سبيل المثال - وتلك خبرات يتطلع الصندوق إلى تقاسمها مع الآخرين في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني عام ٢٠١٦.

٥٢ - وقالت إنه لأجل مواصلة التصدي لهذه التحديات عدّل المكتب وحسّن كُلاً من هيكله ووظيفته، وزاد تنسيقه مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، وإنه يعزز وظيفته المتعلقة بالاتصالات والدعوة. وفي عام ٢٠١٦، سيضم المكتب إلى تقريره السنوي "تقريراً متعلقاً بالاستدامة"، يستند إلى معايير المبادرة العالمية لتقارير الأداء، لا يركز على المخاطر المالية وحدها بل يركز أيضاً على المخاطر التشغيلية، ويستند إلى خبرة القطاع الخاص. كما سينضم المكتب في عام ٢٠١٦ إلى الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، إذ سيعمل مع الشركاء على إنشاء وكشف واستخدام بيانات للمساعدة على وضع حد للفقر، ومحاربة اللامساواة والظلم، ومكافحة تغيّر المناخ.

٥٣ - وشددت المديرية التنفيذية على كون عام ٢٠١٥ عاماً إيجابياً بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، اتسم بزيادة جودة العمليات وفعالية التغيّرات الهيكلية، بما فيها إنشاء منصة جديدة وحيدة تسمى "المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع" مخصصة لنُظُم دعمه الإدارية والمالية، وبدأ تشغيلها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. كما

أنشأ المكتب لجنة معنية بالاستثمار لتقدم المشورة بشأن إدارة أكثر من بليون دولار يشرف عليها سنوياً. وأكدت المديرية التنفيذية أن المكتب يواصل السعي إلى الابتكار وإلى تعبئة استثمارات من القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيقدم المكتب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ استعراض منتصف المدة لخطته الاستراتيجية، الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، وسيسمح هذا الاستعراض بزيادة ضبط المسار لخطة عام ٢٠٣٠.

٥٤ - وأثنى أعضاء المجلس على المكتب تقديراً لهوجهه المبتكرة الحديثة إزاء المشتريات المستدامة وتنفيذ المشاريع وإدارتها، وهي النهج القائمة على مبادئ التنمية المستدامة حسبما وردت في خطة عام ٢٠٣٠. وإذ أقرت الوفود بتركيز المكتب تركيزاً واضحاً على الاستدامة في جميع مجالات عمله، سرّها بوجه خاص عمل المكتب بطريقة مسؤولة في مجال المشتريات؛ وشجعت الوفود منظمات الأمم المتحدة الأخرى على استخدام المكتب لتلبية احتياجاتها من المشتريات، لا سيما نظراً لظروف ازدياد ندرة الموارد. وشجعت الوفود المكتب على المضيّ في اتباع النموذج الذي وضعه للمشتريات المستدامة في شراكة جارية مع منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والقطاع الخاص، وهذا مجال يتمتع فيه بميزة نسبية معينة، لا سيما في تعبئة الدعم لأهداف التنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك، أعربت الوفود عن تقديرها لنموذج إدارة الأعمال الفريد لدى المكتب في إطار منظومة الأمم المتحدة، حيث يتضح نجاحه، كما لاحظت الوفود، في تنامي ميزانيته وأنشطته، مع تنوع مدى الجهات الفاعلة المنتمة إلى القطاع العام والقطاع الخاص، التي تعمل غالباً في أقسى البيئات. وشددت الوفود على دور المكتب الحاسم في الطريق نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وشجعت على مواصلة جهوده لتحقيق شفافية وفعالية متزايدتين دائماً، لا سيما بفضل الإدارة المحكّمة للمخاطر واستمرار المشاركة مع القطاع الخاص.

٥٥ - ورداً على ذلك، رحبت المديرية التنفيذية بالدعم القوي المتواصل الذي يبديه أعضاء المجلس للتوصل إلى سبل مبتكرة لتعزيز التنمية المستدامة، بما فيها المشتريات المستدامة، التي تمثل حجر زاوية لعمليات المكتب. ولاحظت أن عام ٢٠١٦ سيكون عام تحوّل بالنسبة للمكتب بينما هو يعمل على إدخال منصة جديدة للمعلومات والاتصالات ومنصة جديدة للتجارة الإلكترونية لتيسير الوصول الأسهل إلى الشركاء وتعزيز الحلول المبتكرة المحققة لفعالية التكاليف. كما يتعاون المكتب مع الشركاء على تعميم معلومات بشأن موقع الأمم المتحدة الشبكي المخصص للمشتريين على الشبكة الدولية لأجل التوسع في استخدامه، وتعزيز الابتكار وبلوغ الحد الأقصى لاستخدام التمويل المتاح لمساعدة أولئك الأشد احتياجاً إليه. كما يعني العمل مع القطاع الخاص سعي المكتب إلى تعزيز نُظْمِهِ المخصصة لإدارة المخاطر، التي تشمل إنشاءه مؤخراً وحدة لمراقبة المخاطر والجودة، بهدف تحسين إدارة المخاطر مع شركائه.

الجزء المشترك

سادسا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٥٦ - عرض مدير مكتب الخدمات الإدارية، بالبرنامج الإنمائي، تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٤ (DP/2016/6). وعرض نائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية)، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير المدير التنفيذي عن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2016/1) والمرفقات). وعرض نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٤ (DP/OPS/2016/1).

٥٧ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لآراء مراجعي الحسابات غير المتحفظة فيما يخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ورحبوا بالتقدم الذي أحرزته عموماً المنظمات الثلاث جميعها في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وكانت هناك دعوة للمنظمات كي تواصل، كجزء من أولوياتها في مجال مراجعة الحسابات، التركيز على القضايا الشاملة والناشئة، بما فيها القضايا المتصلة بتحديات تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتواصل تقاسم الدروس المستفادة فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وعقبت الوفود، بدورها، على مجالات التقدم والتحسين في كل وكالة على حدة. وكان هناك أيضاً طلب لمزيد من المعلومات بشأن: (أ) التغييرات الهيكلية التي أحرقتها كل منظمة وكيف تؤثر تلك التغييرات على الموارد البشرية؛ (ب) خطة تحقيق الفوائد المتولدة عن التغييرات الهيكلية، لكي يتمكن أعضاء المجلس من تحديد إسهاماتها النوعية؛ (ج) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على وجه التحديد، بما في ذلك مزيد من التفاصيل بشأن الموعد المدرج في خطة المكتب للانتهاج من دراسته التي تتناول تحقيق الفوائد جراًء تنفيذ عملية تخطيط موارده المؤسسية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٨ - بعد أن أثنى أعضاء المجلس على البرنامج الإنمائي، تقديراً للتقدم الذي أحرزه في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، رحبوا بالفرصة السنوية المتاحة لممارسة الرقابة وحصر المجالات التي أدخلت فيها الإدارة تحسينات. ولاحظوا على وجه التحديد نقصان الحادث بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً في عدد الأولويات العليا المتصلة بمراجعة الحسابات منذ عام ٢٠٠٧ وقرب الأخذ التام بتوصيات مراجعة الحسابات التي ظلت عالقة لأمد طويل. وبينما رحبوا بالرؤى المتعمقة المتعلقة بكيفية معالجة التحديات الإدارية بشأن التقدم فيما يختص بالأولويات الثماني المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، قالوا إنهم يتوقعون

معلومات أكثر تحديداً بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وطلبوا معلومات أوفى في التقارير المقبلة بشأن طريقة استجابة البرنامج الإنمائي للتوصيات، واقترحوا أن تستكشف تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إمكانية التوصل إلى فكرة بشأن مستوى التفصيل المتوقع.

٥٩ - وأعربت الوفود عن سرورها إزاء قيام البرنامج الإنمائي باعتبار المشتريات أولوية عليا، ورحبوا بالإجراءات الوقائية التي اتخذها البرنامج الإنمائي للتخفيف من الاحتيال والفساد وإساءة استعمال الأموال. وأبدوا اهتماماً شديداً باستراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة المتعلقة بالمشتريات، وأعربوا عن تفاؤلهم بإمكانيات معالجتها قضايا القدرات والامتثال، وأعربوا عن تطلعهم إلى أثرها المتحقق مستقبلاً. وحثوا البرنامج الإنمائي، وكذا منظمات الأمم المتحدة الأخرى، على الاستفادة من الدراية التي يتمتع بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال المشتريات. وشدد أعضاء المجلس على وجوب زيادة جهود البرنامج الإنمائي لمعالجة المخاطر المرتبطة باعتماده على الشركاء الخارجيين. وكرروا ما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات، إذ رأوا أن هناك حاجة إلى زيادة مراقبة الشركاء المنفذين، لا سيما الشركاء الذين يتبعون طريقة التنفيذ الوطني. وبينما أعربوا عن سرورهم ببدء تنفيذ نهج ٢٠١٥ المنسق المنقح لإطار التحويلات النقدية، شجّعوا البرنامج الإنمائي على مواصلة إيلاء الأولوية لتنفيذه ومراقبته عن كثب، ورفع تقرير إلى المجلس عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، حثوا البرنامج الإنمائي على الاستثمار في بناء القدرات العالية الجودة لبدء تنفيذ الإطار الجاري، لا سيما في البلدان المعرضة لمخاطر شديدة.

٦٠ - وفيما يتعلق بالاحتيال، رحب أعضاء المجلس بالطريقة الشفافة التي عالج بها البرنامج الإنمائي هذه المسألة في تقريره المالي، ولكنهم لجأوا إلى التخمين بشأن ما إذا كان نقصان عدد القضايا المبلغ عنها عائداً إلى تدخّل الإدارة أو هو مجرد انخفاض في عدد حالات الإبلاغ. وأشاروا إلى قرارات المجلس السابقة، وأكدوا أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يبذل قصارى جهوده، مدعوماً بسياسات قوية معروفة للموظفين كافة، لحماية المبلغين عن الأعمال غير القانونية من الانتقام. وعلى سبيل الاستجابة لتعليقات مراجعي الحسابات بشأن الضعف المتواصل في إدارة المشاريع ورقابتها والإبلاغ عنها إبلاغاً مرحلياً، شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على إيلاء أولوية عليا لضمان جودة البرمجة والإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري. كما ينبغي أن يكفل البرنامج الإنمائي إعداد المكاتب القطرية تقارير حسنة التوقيت بشأن كافة المشاريع وتليتها لمتطلبات مراقبة المشاريع، بما في ذلك تحديث سجلات المخاطر. ولاحظت الوفود أن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قد زادت بعد عام ٢٠١٤ جرّاء عوامل خارجية، وإدراكاً منها أن لدى البرنامج الإنمائي استراتيجية مداها ١٥ عاماً

لتمويل الفجوة الفاصلة بين الالتزامات الأصلية والمبلغ الممول، التمسست تفاصيل إضافية بشأن نجاح هذه الاستراتيجية حتى تاريخه.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦١ - رحب أعضاء المجلس بما أحرزه الصندوق من تقدم منذ عام ٢٠١٥ في تنفيذ معظم توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وبعد أن اعترفوا بأن بيئات العمل الحافلة بالتعقيدات تعرّض الصندوق لمخاطر جسيمة، أعربوا عن سرورهم بالتقدم المحرز في إعداد وتنفيذ إطاره المؤسسي لإدارة المخاطر، وأعربوا عن رغبتهم في رؤية التقارير المقبلة وقد تضمنت بيانات عن أثره. إلا أنهم أكدوا على الحاجة إلى ضمان امتلاك كافة وحدات الأعمال المشاركة في تقييمات المخاطر الاستراتيجية ما يلزم من تدريب ومهارات تمنحها الفعالية والاستدامة. وأعربوا عن تقديرهم للتقدم المشهود الذي أحرزه الصندوق منذ عام ٢٠٠٩ في تعزيز قدرة المكاتب القطرية والميدانية، وعن سرورهم بالجهود المبذولة لتحسين الرقابة بواسطة استعراض شامل لأحوال المكاتب اللامركزية والتنقيحات المدخلة على دليله التنظيمي. إلا أنهم حثوا على زيادة الرصد والتقييم لقدرات المكاتب الإقليمية والقطرية، والتمسوا معلومات إضافية بشأن الأثر العام لممارسة الهيكلة الإقليمية.

٦٢ - وشددت الوفود على الحاجة إلى امتلاك الصندوق ترتيبات مشتريات وإدارة للمخزون تتسم بالقوة، ورأت أن وجود نظام أفضل لتتبع الشحنات من شأنه أن يساعد الصندوق على رصد التسليم والتوزيع ويخلق إمكانية زيادة فعالية إدارة الإمدادات. وشجعت الوفود الصندوق على رصد النظام الجديد وتأثيره على إنجاز البرامج رصدًا محكمًا. كما أكدت أهمية مقاييس التتبع المنتظم على كافة مستويات سلسلة الإمداد ضمانًا لوصول الإمدادات إلى المستفيدين المستهدفين في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة باستخدام الشركاء المنفذين، أثنت الوفود على الصندوق لإطلاقه نظام البرمجة العالمي، وأعربت عن تطلعها إلى مهامه الوظيفية التي تؤدي على مرحلتين ورحبت باشتراطه توفير الشركاء المنفذين تقارير مرحلية دورية حسنة التوقيت فيما يختص بخطة العمل قبل حصولهم على مدفوعات. وبينما رحبت الوفود بالمعلومات المحدثة بشأن التقييم الجزئي الجديد في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية، فضلاً عن السياسة المنقحة الموضوعية لاختيار وتقييم الشركاء المنفذين، شجعت الصندوق على استخدام هذه الأدوات لمواصلة تعزيز رقابته للشركاء المنفذين وإدارته لشؤونهم.

٦٣ - كما أعرب أعضاء المجلس عن سرورهم إزاء تحسّن إدارة شؤون الخبراء الاستشاريين والرقابة عليهم من خلال استعراض جميع عقود الخدمة القائمة لفحص الاختصاصات وضمان التقيّد بسياسة عقود الخدمة. ورحبوا بالسياسة المنقحة المتبعة بشأن فرادى الخبراء

الاستشاريين وبالأداة الإلكترونية الجديدة المخصصة لتقييم الأداء قبل تجديد العقود. كما شجعوا الصندوق على مواصلة استعراض هذه السياسات والأدوات لضمان فعاليتها.

٦٤ - وبينما رحبت الوفود بمستوى الشفافية والتفصيل لدى الصندوق، طلبت مزيداً من الصراحة بشأن إجراءات مراجعة الحسابات في دورات المجلس المقبلة، وطلبت تضمين التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة في مرفق يضاف إلى ردّ الإدارة. ورحبت الوفود بتقليل مستويات السيولة في البيانات المالية، والتمست مزيداً من الإيضاح، لا سيما بشأن إدارة الصندوق للمخاطر وعائد الاستثمارات. وإذ لاحظت الوفود ازدياد التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في عام ٢٠١٤، جرّاء تغيير الافتراضات الاكتوارية؛ وفي هذا الصدد، التمست الوفود تفاصيل إضافية بشأن نجاح تنفيذ إطار إدارة المخاطر في المؤسسة حتى تاريخه. كما طلبت الوفود توضيح بشأن العملية والمخاطر المتعلقة بتحويل الأموال لإدارة الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين فيما يخص مديري الصناديق الخارجية، وما يتصل بذلك من تدابير مُخَفِّفة اتخذها الصندوق. وأخيراً، التمست الوفود معرفة ما إذا كانت حالة الصندوق المالية الصعبة قد أثرت على قدرته على تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وعن طريقة تحقيق ذلك في حالة الرد على ذلك بالإيجاب.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٥ - رحب أعضاء المجلس بالتقرير وأقروا بأوجه الضعف التي يتعرض لها المكتب في ظروف ميدانية صعبة. وأعربوا عن سرورهم بالجهود التي بذلها المكتب للتصدي لتلك المخاطر والتخفيف من آثارها، لا سيما باستخدام النظام الجديد لإدارة المخاطر الذي بدأ في تشغيله عام ٢٠١٣، وهو النظام الذي قالوا عنه إنه سيساعد على إنشاء إطار فعال لإدارة المخاطر. وأعرب أعضاء المجلس عن تطلعهم إلى إيراد آثار ذلك البرنامج الجديد في التقارير المقبلة. كما أثنوا على المكتب لإنشائه نظاماً جديداً للتخطيط يستخدم في التخطيط للموارد المؤسسية، وأعربوا عن سرورهم لإيراد تحديث للأوضاع في التقرير للعرض على المجلس في الدورة العادية الأولى. والتمسوا مزيداً من المعلومات بشأن جهود المكتب الرامية إلى تحسين القدرة على الصعيد القطري لاستخدام نظام إدارة المخاطر فيما يختص بمشاريع المكتب، بوسائل تشمل تقييم القدرة والرقابة فيما يختص بسلامة المشاريع على مدى فترة بقائها. وطلبوا مزيداً من التفاصيل بشأن الطريقة التي بفضلها يستطيع المجلس دعم تلك الجهود بواسطة برامج تنمية المشاريع أو عن طريق التخطيط لإدارة موارد المشاريع. وقالوا إنهم يتطلعون إلى معلومات أوفى بشأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي لم يقدم المكتب بعد تقارير بشأنها، وإنهم يلتزمون بالوضوح بشأن كيفية متابعة المؤسسة لتلك التوصيات.

٦٦ - ورداً على ذلك، أوضح مدير مكتب الخدمات الإدارية، بالبرنامج الإنمائي، ما يلي:
(أ) سيواصل البرنامج الإنمائي اتباع نهج منظم إزاء توثيق تقدمه في معالجة توصيات مراجعة

الحسابات، بوسائل تشمل توفير المزيد من التفاصيل؛ (ب) لدى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، أيضاً، مبادرة لزيادة المنهجية في معالجة وتقليل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، بوسائل تشمل تحسين الاستفادة من السلطات الصحية الوطنية ومخططات التأمين. وقال إن منظمات الأمم المتحدة ستكون مستعدة للإبلاغ عن تلك المبادرة في دورة مقبلة من دورات المجلس. وفيما يختص بموضوع تحقيق الفوائد لإحداث تغييرات هيكلية، قال إن البرنامج الإنمائي قد أحرز قدراً طيباً من التقدم، وإن بعض الفوائد سيأتي بها المستقبل، وإنه سيقدم معلومات ذات صلة بالموضوع حسبما طلب المجلس.

٦٧ - وأشار نائب المدير وكبير موظفي الشؤون المالية بمكتب الخدمات الإدارية، وهو يتناول قضايا ذات طابع جد فني، إلى أن تقرير البرنامج الإنمائي يشمل مرفقاً تفصيلياً يورد حالة كل ملاحظة من ملاحظات مراجعة الحسابات. وقال إن الإدارة مستعدة لكي تناقش مع أعضاء المجلس خيارات أخرى لعرض المعلومات بشكل مختلف. وأضاف قائلاً إن البرنامج الإنمائي قد أجرى استعراضاً لعمله مع الشركاء الوطنيين، بالتركيز على ما أتبع من عمليات مختلفة، وتلك ممارسة تتجاوز طريقة النهج المنسق للتحويلات النقدية لتغطي قضايا أخرى متصلة بالموضوع. وأشار إلى أن الإدارة قد قامت بمناقشة داخلية لورقة مفاهيمية وأن لديها خطة عمل جاهزة للتنفيذ في غضون أسبوعين، لا تشمل مجرد نموذج للتقييم قائم على المخاطر بل تشمل أيضاً خيارات لبناء القدرات المستهدفة على الصعيد القطري. وستدمج البلدان المستفيدة من البرامج نموذج التقييم والخيارات لبناء القدرات المستهدفة في برامجها القطرية. والأمثلة الدالة على ذلك تشمل قاعدة البيانات العملية للبرنامج الإنمائي المتعلقة بالتقدم الذي تحززه المكاتب القطرية في تنفيذ طريقة النهج المنسق للتحويلات النقدية. ولفت نائب المدير الانتباه أيضاً إلى أن معدل استكمال المكاتب القطرية للتقييمات الكلية قد بلغ ٨٠ في المائة وأن معدل استكمالها للتقييمات الجزئية قد بلغ ٦٨ في المائة. وإضافة إلى ذلك، أعدت المكاتب القطرية نحو ٥٨ خطة للتأمينات. وأكد أنه رغم هذا التقدم المحرز، يلزم تحقيق المزيد. ولاحظ أن الشفافية فيما يختص بتنفيذ طريقة النهج المنسق للتحويلات النقدية قد زادت بدرجة كبيرة عما تحقق عام ٢٠١٤، وإن هذا إيقاع سيسعى البرنامج الإنمائي جاهداً إلى الحفاظ عليه بينما يواصل العمل مع شركائه المنفذين. وشدد على أخذ البرنامج الإنمائي الاحتياطي مأخذاً جاداً كل الجدية سواء في داخله أو مع شركائه، ونتيجة لذلك أصدر سياسة جديدة بشأن الاحتياطي تشجع كل شريك وطني على امتلاك سياسة لمكافحة الاحتياطي. وذكر أن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وهو هيئة مستقلة، هو الذي توصل إلى الأعداد المفترضة لحالات الاحتياطي وبذلك يكفل ألا تتمكن الإدارة من التأثير على ذلك بأية طريقة.

٦٨ - وأكد أن رصد المشاريع والبرامج ما زال يمثل مجال عمل رئيسي للبرنامج الإنمائي، الذي ابتكر نهجاً ثلاثي المراحل، يبدأ بنشأة البرنامج ويمر بتنفيذ المشروع وينتهي بالختم.

وبالمثل، ظل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مجالاً هاماً بالنسبة للبرنامج الإنمائي، الذي يمول حتى الآن ٤٩ في المائة من الالتزامات، التي تمثل رقماً متقلباً يرصده البرنامج الإنمائي بدقة ويعدله بانتظام. وهذه ممارسة تستغرق وقتاً لأن البرنامج الإنمائي يعوّض تأخره بشأن التزامات ماضية مفتقرة إلى التمويل الكامل تراكمت على مدى عدد من السنوات. وأوضح أن البرنامج الإنمائي يصدر، بوصفه منظمة ممولة تمويلياً جزئياً، مخصصات قبل أن يتلقى تمويله التام، وهذا هو سبب تبيّنه هج السنوات الخمسة عشر. وفيما يختص ببطء التنفيذ، استرعى الانتباه إلى برنامج الإنجاز المعجل لدى البرنامج الإنمائي الذي يرصد البلدان العشرة التي تحتل رأس قائمة البلدان المتخلفة ليساعدها على زيادة الإنجاز؛ وفيما يختص بإغلاق المشاريع، الذي يمثل قضية كبرى، أكد أن إطلاق أداة ومبادئ توجيهية جديدة للمشاريع القديمة قد ساعد على تحقيق قدر كبير من التقدم عام ٢٠١٥. واسترعى الانتباه إلى الدراسة المستقلة التي يجريها وتشمل كلاً من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن الاحتياطي التشغيلي، مع مراعاة كافة التعليقات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات؛ وأضاف قائلاً إن التقرير سيكون جاهزاً في وقت قريب بينما سيبدأ التنفيذ في عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بالإجراءات التشغيلية الموحدة لسياسة مكافحة الاحتيال، قال إنه نظراً لنطاقها العريض يقوم البرنامج الإنمائي بتحديث السياسة بانتظام كي تعكس التغييرات الحاصلة في المحتوى التوجيهي الإفرادي لكل مجال بعينه.

٦٩ - وأشار مدير شعبة الخدمات الإدارية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الصندوق قد دُشّن في حزيران/يونيه ٢٠١٥ آليته المؤسسية لإدارة المخاطر، نموذج تقييم المخاطر، وهو عبارة عن عملية ناجحة مدفوعة داخلياً حققت معدل امتثال مرتفع. وقد صمم نموذج الاستجابة للمخاطر، الذي يُدشّن عام ٢٠١٦، لاستخداماً جزئياً في التوعية في مختلف أنحاء الصندوق بأنواع المخاطر الممكنة تحقيقها. ونظراً لأن حزيران/يونيه ٢٠١٦ سيشهد نهاية الدورة الأولى لنموذج تقييم المخاطر، سيغتنم الصندوق الفرصة لإحصاء الدروس المستفادة، التي سوف يدمجها في عمله في المستقبل. ويتمثل هدفه في كفالة أن يكون التخطيط المؤسسي لمواجهة المخاطر جزءاً من الممارسة العادية في الصندوق. وأكد أن آلية الإدارة المؤسسية للمخاطر تشمل أيضاً تقييم مخاطر الاحتيال، التي أقرت عدم التسامح إطلاقاً مع مخاطر الاحتيال في شتى أنحاء الصندوق؛ وسوف يعزز نموذج التصدي للمخاطر سياسة عدم التسامح إطلاقاً متى نُفذت تنفيذاً تاماً عام ٢٠١٦. ونظراً لأن الصندوق يعمل باطراد في بيئات شديدة التعرّض للمخاطر، من قبيل الأزمات الإنسانية، فإن الصندوق سيقوم بالرصد الدقيق وسيدوم على تحديث آلياته المخصصة لإدارة المخاطر من أجل التصدي للمخاطر الناشئة. وبينما يمثل التدريب عنصراً رئيسياً من عناصر الإدارة المؤسسية للمخاطر، لجأ الصندوق إلى التدريب باستخدام الإنترنت حصراً جرّاء الصعوبات المالية، وذلك رغم تشديد المتكلم على كون اكتساب الدراية الفنية بفضل النموذج أمراً متعلقاً إلى حد كبير بالتعلّم بالممارسة. وقال إن الصندوق يعمل مع

البرنامج الإنمائي واليونيسيف على وضع سياسة منقحة تستهدف إدماج طريقة النهج المنسق للتحويلات النقدية في أدواته المخصصة لتقييم قدرات شركائه المنفذين، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للمستخدمين. وفيما يختص بقضايا السيولة والمخاطر والعائد وملاحظة تقلب الأسواق في عام ٢٠١٤، أكد أن الصندوق، وهو يهدف إلى الحفاظ على السيولة والحصر في معدل محدد، يسعى إلى ضمان حصوله على أمواله ومن ثم اختار الاستثمارات طويلة الأجل. ولاحظ أن البيانات المالية الراهنة تبين انخفاضاً في نسبة عائد الاستثمارات القصيرة الأجل التي حلّ موعد استحقاقها في سنة واحدة. ومع ذلك، أكد للمجلس أن الاستثمارات عموماً ظلت على مستوياتها المحققة عام ٢٠١٣، بينما كادت الاستثمارات طويلة الأجل تتضاعف بالمقارنة بمستوياتها المحققة عام ٢٠١٣. وأدار الصندوق استثماراته بالاشتراك مع خزانة البرنامج الإنمائي بواسطة سياسة مشتركة تدفعها الحاجة إلى السيولة، لا المخاطرة.

٧٠ - وفيما يتعلق بموضوع التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أكد أن الصندوق يحتل المرتبة الثالثة بين منظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتمويل الالتزامات، حيث سعى إلى ضمان تمويل الالتزامات السابقة على أساس سنوي، وأنه تمول الالتزامات الجارية المتعلقة بالموظفين الموجودين والجدد على أساس شهري، مع تعميل تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الاشتراكات المدفوعة المقتطعة من المرتبات، وبذلك يضمن ألا تحدث زيادة أخرى في الالتزامات. ويمول الصندوق بدوره الالتزامات التي حُددت كمياً (في تلك النقطة الزمنية) سواء من فائض الأموال المتحقق في نهاية السنة أو من الإيرادات الآتية من الاستثمارات. وتعاون الصندوق مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف لضمان تكافؤ استثماراتهم في صناديق الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مع الالتزامات طويلة الأجل. والمنظمات هذه مستعدة لتسليم الأموال المخصصة لدفع التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلى مديري صناديق محترفين في النصف الأول من عام ٢٠١٦، والهدف من ذلك تحسين العائد باستثمار تلك الأموال في الأسواق التي تضارع التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من حيث الطبيعة كالتزام طويل الأجل. وختاماً، أعرب عن سعادته بإعلان نبأ مفاده إصدار الصندوق مبادئ توجيهية جديدة بشأن المكاتب اللامركزية، حسبما أوصى مجلس مراجعي الحسابات؛ وقال إن نظام البرمجة العالمية قد عالج قضية مؤشرات الأداء؛ وأن الصندوق عالج بنجاح القضايا المتصلة بأصحاب عقود الخدمة. وبينما اعترف بإمكانية ظهور آثار سلبية متولدة عن مصاعب التمويل، أكد للمجلس أن الصندوق يولي أولوية عليا لمعالجة توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٧١ - وتناول نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ثلاث قضايا جرى طرحها. القضية الأولى تتعلق بمسألة الحالة المالية في الميدان وكيف أدار المكتب الضوابط الداخلية بالنظر إلى حجم عملياته وما يرتبط بها من مخاطر - وذكر أن المكتب

يتحكم لا في مجرد التكاليف العامة بل يتحكم أيضاً في التكاليف العامة للملكية، التي تشمل كافة التكاليف التي يتحملها المكتب أو يحملها على العملاء. وهناك ثلاثة أنواع من تلك التكاليف، هي: التكاليف العامة؛ والتكاليف غير المباشرة؛ والتكاليف المباشرة. ثم تنقسم التكاليف المباشرة إلى تكاليف متصلة بالمقر والأقاليم والمكاتب القطرية. ويسعى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى ضمان السيطرة على تلك التكاليف على مدار الزمن. وفي عام ٢٠١٥، انخفضت تلك التكاليف بنسبة ٠,٢ في المائة عموماً، رغم أن المكتب يهدف إلى الحفاظ على مستوى قدره ٩ في المائة للرسوم، مع إدراج التكاليف جميعها، التي تضاف إلى أتعاب يُكشف عنها عادة. والقضية الثانية تتعلق بنظام تخطيط الموارد المؤسسية. وأجرى المكتب، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استعراضاً شاملاً يتناول ضعف النظام وتقييم مخاطر الاحتيال ليضمن التصدي للقضايا التي من قبيل تكرار الدفع. وقادت وحدة مراجعة الحسابات الداخلية في مكتب خدمات المشاريع تلك المبادرة، بينما عُهد بالتنفيذ إلى شركة تابعة للقطاع الخاص تتوافر لديها الخبرة. وفيما يختص بالقضية الثالثة، التي تتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتزامات ما بعد انتهاء الخدمة، مكتب خدمات المشاريع في وضع جيد بوصفه إحدى منظمتين فقط تابعتين للأمم المتحدة لديهما تمويل تام للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ورغم إدراك الإدارة أن من الممكن ظهور مشكلات في المستقبل إذا ظل المكتب يتوسع فإنها لا تشعر بالقلق في الوقت الحالي بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأخيراً، قال المتكلم فيما يتعلق بتحقيق فوائد تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية إن المكتب فعلاً في خضم ما بعد التنفيذ، وما يتولد عن ذلك من نتائج فعلية وعواقب يتعين الإبلاغ عنها، وتلك أمور سيبلغها لأعضاء المجلس، حسب المطلوب. وأكد أن المكتب يسبق الجدول الزمني وأنه يستفيد حالياً بالمنافع المتولدة عن تنفيذه.

٧٢ - وقال مدير مراجعة الحسابات الخارجية بمجلس مراجعي الحسابات إنه قد تشجع لأن الوفود متفقة مع توصيات المجلس، لا سيما فيما يختص بإدارة البرامج والمشاريع، التي تمثل تحدياً شديداً لمراجعي الحسابات. كما أعلن ترحيبه باستجابة الإدارة والتزامها بمعالجة تلك التوصيات.

٧٣ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢/٢٠١٦: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٤.

سابعاً - مسائل أخرى

مناسبة خاصة لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان: شراكات من أجل معالجة صحة الأم والطفل وتحقيق العائد الديموغرافي: المنظمات الكائنة في إفريقيا تحتل المقدمة

٧٤ - رحب أعضاء المجلس بمبادرة الصندوق الهادفة إلى إنشاء منصة للحوار القائم على أساس ديني. وسلموا بالدور الرئيسي الذي تؤديه المنظمات القائمة على أساس ديني في تعزيز ومعالجة الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، لا سيما في أوساط الشباب، على كل من الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد القطري. والتمسوا معرفة الطريقة التي يفضلها يمكن أن تعيى المنظمات القائمة على أساس ديني الشباب وراء إعلان دأكار الصادر عن القادة المستنديين إلى الدين بشأن تسخير العائد الديموغرافي في غرب أفريقيا، وأعربوا عن تلهفهم إلى معرفة الطريقة التي يفضلها يمكن أن تساعد هذه المنظمات على القضاء على المفهوم الشائع القائل بأن الدين يتعارض مع الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

٧٥ - واسترعت الوفود الانتباه إلى الدور القيادي الهام الذي تضطلع به المنظمات القائمة على أساس ديني فيما يختص بتغيير السلوكيات، والدعوة إلى اتباع نهج حقوقي إزاء الصحة الجنسية والإنجابية، والتمست معلومات عن الدور الذي تؤديه المنظمات في تعزيز الحوار لتقرير الممارسات الحميدة وتحديد التحديات الجارية. وجرى التأكيد على دور العلمانية الهام كمنصة للحوار. إلا أنهم شددوا على أن أي نهج للتثقيف بالاستناد إلى الدين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ينبغي أن يتكيف مع الظروف الوطنية، حيث يقوم على إشراك القادة الدينين الوطنيين إشراكاً قوياً. وشددوا على ضرورة استخدام البلدان إعلان دأكار للتصدي لتحويل الشباب على مستوى القاعدة الشعبية إلى عناصر متشددة.

٧٦ - ورحبت الوفود بخطط الشراكة الوطنية المقترحة التي ستجمع بين المنظمات القائمة على أساس ديني بهدف إدماج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في أفريقيا، ولكنها أشارت إلى الحاجة إلى تعليم مبادئ السلامة وإلى التوعية بها، وهذان مجالان تؤدي فيهما النساء والفتيات دوراً رئيسياً. كما شجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعه هيئة الأمم للمرأة، على مواصلة العمل مع المنظمات القائمة على أساس ديني لتحقيق أقصى استفادة من قيادتها من أجل اتباع نهج مراعي للفوارق بين الجنسين. وقُدّم اقتراح يدعو إلى تنظيم مثل هذه المناقشات مع المجلس بصفة منتظمة.

الجزء الثاني

الدورة السنوية لعام ٢٠١٦

المعقودة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك

في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورته السنوية لعام ٢٠١٦. بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.
- ٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٦ (DP/2016/L.2) واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦ (DP/2016/7).
- ٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ في الوثيقة (DP/2016/19) وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- ٤ - ووافق المجلس التنفيذي في قراره ١٥/٢٠١٦ على الجدول الزمني التالي للدورات المتبقية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦:
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦: ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والتقارير السنوي لمديرة البرنامج

- ٥ - سلطت مديرة البرنامج الضوء في بيانها الافتتاحي أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) على التطورات الهامة التي شهدتها البرنامج في مستهل عام ٢٠١٦، ومن أبرزها مشاركتها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وتوقيع على التزام بالعمل تحقيقا لهدف خطة عام ٢٠٣٠ ألا وهو "إلحاق الجميع بالركب" وأشارت إلى أن البرنامج نال في عام ٢٠١٦، للعام الثاني، التقدير باعتباره أكثر منظمات العالم المقدمة للمعونة شفافية. وعرضت في سياق بيانها التقرير السنوي المتكامل لعام ٢٠١٥ واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2016/9) والمرفقات).
- ٦ - وأحاطت مديرة البرنامج المجلس علما بأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أظهر أن البرنامج أحرز تقدما مشهودا خلال العامين الأولين في تنفيذ الخطة وقالت إن البرنامج بات أكثر صلابة وانفتاحا وشفافية وأفضل تنظيما نتيجة لعملية إعادة الهيكلة حيث إنه يباشر عملياته بتكلفة أقل مع زيادة الموظفين والخدمات في المناطق ويطبق في المشاريع والبرامج معايير أعلى ويتبع سبلا أفضل في الرصد والتقييم. وخلص الاستعراض إلى أن الخطة الاستراتيجية متسقة مع خطة عام ٢٠٣٠. وأضافت قائلة إنه يلزم مع ذلك إيلاء مزيد من العناية لمسألة فهم الصلة بين الموارد والنتائج بشكل أفضل

ومن أجل العمل انطلاقاً مما تحقق من إنجازات على كفاية أن يُسند إلى المرأة مزيد من الأدوار التي تمكنها من إحداث تغيير. وأفادت بأن استعراض منتصف المدة للعنصر المؤسسي في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أظهر تقدماً لا يستهان به صوب تحقيق الأهداف على الرغم من انخفاض المساهمات في الموارد العادية (الأساسية). ورغم أن ذلك الانخفاض في الموارد الأساسية كان له أثره في العنصرين البرنامجي والمؤسسي، نجح البرنامج الإنمائي في تأمين الاعتمادات الأساسية للبرامج القطرية وأنشطة التنسيق على صعيد الأمم المتحدة والمكتب المعني بتقرير التنمية البشرية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشددت مديرة البرنامج على أن زيادة الموارد الأساسية أمر يعد من أولويات البرنامج العليا.

٧ - وتطرقت مديرة البرنامج إلى الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في سياق الأزمات والكوارث في الأردن وإكوادور وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والصومال والعراق ولبنان وليبيا واليمن وإلى استجابته فيما يتصل بتخفيف آثار ظاهرة النينيو المناخية وأكدت مجدداً التزام البرنامج الإنمائي باستضافة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأكدت أنه جار اتخاذ خطوات تنفيذاً لجميع التوصيات الصادرة مؤخراً عن مراجعي الحسابات. وأضافت قائلة إن سياسة التقييم المنقحة المقرر تقديمها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ من شأنها أن تعزز بالمثل جودة التقييمات وجدواها وسوف تتضمن هدفاً يتعلق بتمويل وظيفة التقييم. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بتولي البرنامج الإنمائي قيادة جهود التنسيق، قالت إنها تهيب بالدول الأعضاء أن تدعم البرنامج في إدارته لنظام المنسق المقيم في سياق استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والذي يمين موعده في عام ٢٠١٦ وأن تكفل التمويل اللازم كي يتمكن النظام الآنف الذكر من أداء ولايته.

٨ - وأكد أعضاء المجلس أن البرنامج الإنمائي منوط به دور رئيسي في كفاية سريان أثر التنمية، لا سيما في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وأعربت الوفود عن غبطنها لمواءمة الخطة الاستراتيجية مع الخطة آنفة الذكر وأهداف التنمية المستدامة والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. وأبدت تأييداً قوياً لنهج التعميم والتسريع ودعم السياسات الذي تتبعه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في دفع خطة عام ٢٠٣٠ قدماً وتعزيز الدور الريادي للبرنامج الإنمائي في ذلك المجال.

٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم بالتقرير عن التقدم المحرز في استعراض منتصف المدة وأثنوا على الجهود المبذولة من أجل ترسيخ دعائم نظام إبلاغ قوي وإدارة فعالة قائمة على النتائج ورحبوا بما تجلّى في الاستعراض من دلائل على أن البرنامج الإنمائي في سبيله إلى تحقيق معظم الأهداف المدرجة في إطار النواتج المنشودة. ونوهوا بتحسينات الهيكليّة التي أفضت إلى التقدم المحرز وباحتفاظ المنظمة بمركزها كأكثر منظمات العالم المقدمة للمعونة

شفافية. وأشاروا إلى أن أوجه النجاح تلك تبعث على السرور، لا سيما أنها تأتي في ظل حالة من عدم اليقين الاقتصادي وأخطار تهدد البيئة وأزمات طال أمدها.

١٠ - وأثنت الدول الأعضاء على البرنامج الإنمائي لأدائه القوي فيما يتعلق بشؤون الجنسين إلا أنها وجهت الاهتمام في الوقت نفسه إلى أوجه قصور فيما يخص الأهداف المتعلقة بتمكين المرأة وبالحماية الاجتماعية وبتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومؤشرات المساواة بين الجنسين. وقالت إنها تتوقع من البرنامج الإنمائي أن يبدي مزيداً من المرونة والشفافية باتخاذ خطوات عملية لتحسين أداء الموارد البشرية وأساليب تحليل البرامج وتنفيذها وأدوات الرصد والتقييم وإدارة المخاطر وفرض مزيد من الضوابط المشددة وتدعيم عمليات الضمان. وشجعت البرنامج الإنمائي على السعي إلى وضع ترتيبات مشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة في مجالات المشتريات والموارد البشرية والإدارة المالية. وأثنت على البرنامج لما تتسم به وظيفته الرقابة لديه من قوة إلا أنها دعت في الوقت نفسه إلى استعراض وظيفتي الرصد والتقييم وأدواتهما المتصلة بالإطار المتكامل للنتائج والموارد بما يكفل مزيداً من المصدقية والمساءلة.

١١ - وفي معرض الإشادة بأنشطة المنظمة في حالات الأزمات والإنعاش المبكر، أكدت الوفود ضرورة أن يظل القضاء على الفقر حجر الزاوية في ولاية البرنامج بما يشمل مساعدة البلدان على التخفيف من أثر تغير المناخ. وقالت إن من المهم بشدة أن يُحترم مبدأ المسؤولية الوطنية والأولويات المحددة على الصعيد الوطني بالموازاة مع جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص، من خلال خطة البرنامج الاستراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وباستضافته لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووجهت الوفود الاهتمام إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية التي انتقل العديد منها إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل والتي بالنسبة لها يرتبط نجاح خطة عام ٢٠٣٠ بالاتفاقات المبرمة مؤخراً بشأن تغير المناخ (اتفاق باريس بشأن تغير المناخ) والحد من أخطار الكوارث (وإعلان سينداي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)). وشددت على أهمية تعزيز البرامج الإقليمية التي تنهض على شراكات قوية، وأعربت عن أملها ألا تهددها ثغرات التمويل.

١٢ - وأعربت الوفود عموماً عن قلقها المستمر إزاء احتلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وشددت على أهمية توافر تمويل مضمون يتسم بالمرونة وجيد النوعية من أجل تحقيق الخطة الاستراتيجية الطموحة وشجعت البرنامج الإنمائي على مواصلة تنويع قاعدته التمويلية وتعديل النموذج الذي يتبعه في أساليب العمل بما يكفل استدامة التمويل. ودعت البرنامج إلى تحسين نهج استرداد التكاليف وحثت الشركاء على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ورحبت بنوافذ التمويل الجديدة ولكنها أكدت أن تلك

النوافذ لن تصحح اختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وأبدي قلق إزاء خفض التمويل الأساسي المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل. ودُعي البرنامج إلى استجلاء أوجه عدم المساواة والتفاوت الراسخة في البلدان المتوسطة الدخل، التي تتطلب حضوراً مستمراً للبرنامج الإنمائي.

١٣ - وأيد أعضاء المجلس بشدة إدارة البرنامج لنظام المنسقين المقيمين الذي يعد أداة رئيسية يستعان بها في إحراز النتائج. وأبرزوا أهمية الدور القيادي الذي يؤديه البرنامج في بناء علاقة بين العمل الإنساني والتنمية قوامها التلاحم والتنسيق في ظل الشراكة مع مؤسسات الأمم المتحدة.

١٤ - وردا على ما تقدم، طمأنت مديرة البرنامج أعضاء المجلس إلى أن القضاء على الفقر لا يزال يشكل محور عمل البرنامج الإنمائي. وقالت إنه لإعانة البلدان المشمولة بالبرامج على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يلتزم البرنامج الإنمائي بمساعدة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، خصوصاً فيما يتعلق الجمع بين العمل الإنساني والتنمية والتصدي لتغير المناخ وبالقيام، في الوقت نفسه، بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل. وأضافت أن البرنامج يباشر عمله انطلاقاً من استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات وهي الاستراتيجية التي تنهض على الطلب الوطني والمسؤولية الوطنية. ومضت قائلة إن نتائج استعراض منتصف المدة تبعث على السرور إلا أنها أعربت عن القلق إزاء استمرار تقلص الموارد الأساسية وإمكانية تأثر معدلات الإنجاز من جراء ذلك رغم الجهود المبذولة لتعديل نموذج عمل المنظمة. وكررت التأكيد على أن البرنامج الإنمائي عازم على تنفيذ جميع توصيات مراجعي الحسابات الخاصة بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإنمائي وأنه يلتزم بتسريع وتيرة التقدم في مجالي شؤون الجنسين وتمكين المرأة بما يجعلها عنصر تغيير. وسلطت الضوء على الاتجاه التصاعدي الملحوظ في معدل التكافؤ بين الجنسين داخل المنظمة.

١٥ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٦/٤: استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والتقرير السنوي لمديرة البرنامج.

ثالثاً - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

١٦ - عرض نائب مديرة البرنامج نتائج استعراض منتصف المدة لميزانية البرنامج الإنمائي المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2016/10).

١٧ - ورحب أعضاء المجلس بنتائج استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة وأثنوا على البرنامج الإنمائي لتمكّنه في خضم الحالة المالية الصعبة من حماية بعض بنود الميزانية المتعلقة

بفعالية التنمية ودعم عملية التنسيق على صعيد الأمم المتحدة التي سعى المجلس إلى حمايتها. ورحبوا بخفض حجم الموارد الأساسية المخصصة للعناصر المؤسسية، الأمر الذي يرجع الفضل فيه بصفة رئيسية إلى التغييرات الهيكلية. بيد أنهم أشاروا إلى أن البرنامج الإنمائي اضطر في ظل حماية بعض بنود الميزانية إلى تقليص أنشطته في مجالات من قبيل تعميم مراعاة المنظور الجنساني. والتمست الوفود آراء الإدارة في ما يتصل بأثر تقلص حجم التمويل في الأنشطة المتعلقة بكفالة فعالية التنمية وطلبت طرح خيارات بديلة لتمويل أو إعادة تنظيم الخدمات التي اضطر البرنامج إلى تقليصها.

١٨ - وشددت الوفود على وجوب ألا تستخدم الموارد الأساسية في تغطية تكلفة برامج مموله من الموارد غير الأساسية. وأعربت عن غبطلتها لتفوق البرنامج الإنمائي على نفسه في مستوى الامتثال، الأمر الذي يرجع الفضل فيه إلى سياسته الجديدة الخاصة باسترداد تكاليف الدعم الإداري العام. إلا أنها أعربت عن قلقها إزاء اضطراب البرنامج الإنمائي إلى الإنفاق من الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف على الأنشطة المتعلقة بكفالة فعالية التنمية بقدر يفوق المستوى الذي كان مقررا في الأصل. وقالت إنها تتطلع إلى استمرار المناقشات في هذا الصدد في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦. وحثت البرنامج على أن ينفذ بالكامل سياسته الخاصة باسترداد التكاليف. وفيما يتعلق بالميزنة القائمة على النتائج، ذكرت الوفود أنها كانت تود أن تتاح لها معلومات أوفر وتحليل أعمق لسرد الميزانية. وأشارت إلى نقص التمويل بعد عامين رغم موافقة المجلس في عام ٢٠١٣ على تمويل النواتج السبعة المتوخاة في مجال التنمية. وحثت البرنامج على تحليل تجربته في تطبيق ذلك النهج.

١٩ - وتطرقت الوفود إلى الخطة المحدثة الرباعية السنوات المتعلقة بالموارد، فاستفسرت عن الأثر الذي يمكن أن يطال النواتج من جراء خفض ميزانية البرامج والكيفية التي سيعدل بها البرنامج الإنمائي الاعتمادات لتعويض ذلك الخفض. وطلبت إرساء أساس منطقي يربط تخصيص الموارد بأداء البرامج مما يشمل تحسين الإطار المتكامل للنتائج والموارد. ولاحظ أعضاء المجلس أن المعلومات المتاحة بشأن الميزانية الإجمالية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أدمجت في أرقام الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وقالوا إنهم كانوا يفضلون عرض كل من فترتي التخطيط مقابل الأخرى توخيا لمزيد من الوضوح. وشدد أحد الوفود على أهمية الامتثال لركائز الميزانية المتكاملة الثلاث مع أخذ الموارد المخصصة للمكاتب القطرية والتنسيق على صعيد الأمم المتحدة في الحسبان. وطلبت الوفود مزيدا من التفاصيل بشأن تعديل سياسة استرداد التكاليف. وكررت تأكيد طلبها أن تُبين المعلومات بالتفصيل، لا سيما ما يتعلق منها بتخصيص الموارد لمكتب مراجعة الحسابات والرقابة ومكتب الأخلاقيات ومكتب التقييم. وقالت الوفود إنها تتوقع أن يسترشد البرنامج في تخصيص الاعتمادات لدعم نظام المنسقين

المقيمين بنتائج الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات والذي حل مواعده في عام ٢٠١٦ وبتحارب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتصلة بتقاسم التكاليف.

٢٠ - وردا على ما تقدم، كرر نائب المسؤول المالي الأول بالبرنامج الإنمائي تأكيد أن إنحياز البرنامج فاق الأهداف المحددة في الميزانية المتكاملة مما يعزى في جانب كبير منه إلى التغييرات الهيكلية. وقال إن البرنامج الإنمائي بصدد اتخاذ خطوات عملية لتصحيح وضعه المالي وذلك بخفض تكاليف الإدارة وزيادة الكفاءة والفعالية. وفيما يتعلق بسياسة استرداد التكاليف، ذكر أن المنظمة أحرزت تقدماً لا بأس به وإن ألح على طلب تمديد التدابير الانتقالية بحيث يتسنى للبرنامج اتخاذ مزيد من الخطوات قبل انتهاء الدورة البرنامجية الراهنة. وفيما يتصل بالشفافية، قال إن البرنامج على استعداد لتلبية طلب المجلس أن تجري موافاته بمعلومات مبنية بالتفصيل. أما عن أهداف الإطار المتكامل للنتائج والموارد وتخصيص الموارد، فأفاد بأن البرنامج أحرز نتائج طيبة ولكنه لا يزال مقيدا في عمله بسبب تخصيص الأموال بشكل محدد وحدوث انخفاضات في حجم التمويل الأساسي. وأضاف أن نوافذ التمويل الأربع تتيح الفرصة لمزيد من المرونة.

٢١ - وأكد مدير مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج الإنمائي أن البرنامج بصدد تكييف النموذج الذي يتبعه في تسيير العمل مع النقص في الموارد الأساسية، إلا أن تقلص حجم التمويل يعوقه عن التصرف في سياق القصد الاستراتيجي ويحد من قدرته على التطرق إلى بعض مجالات الخطة الاستراتيجية مما يعزى إلى تخصيص التمويل لأغراض محددة. ونتيجة لذلك يجري البرنامج حالياً مسحا للطلب على خدماته في السنتين اللاحقتين.

٢٢ - تناول نائب مديرة البرنامج مسألتي الإدارة القائمة على النتائج والمعلومات المجزأة وذكر أن البرنامج الإنمائي على استعداد لمد أعضاء المجلس بمعلومات مفصلة عن مواضيع شتى من بينها المسائل المتعلقة بالأخلاقيات ومراجعة الحسابات.

٢٣ - واعتمد المجلس القرار ٥/٢٠١٦: استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

رابعاً - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٤ - عرض مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي التقرير السنوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية البرنامج للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٥ (DP/2016/11).

٢٥ - وأعرب أعضاء المجلس عن غببتهم للتقدم الذي أحرزه البرنامج ولعزمه على النهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيدين المؤسسي والبرنامجي. ونوهوا بالنجاح المحرز فيما يتصل بتمكين المرأة اقتصادياً والمشاركة في الحياة السياسية والعنف الجنساني وبارتفاع عدد المكاتب

القطرية التي تبلغ بالنتائج المحرزة في مجال المساواة بين الجنسين. وأبدوا رضاهم عن الأدوات والترتيبات المؤسسية الداعمة لجهود البرنامج الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ورحبوا بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وطلبوا موافقتهم بتفاصيل خطط البرنامج لتعزيز تلك الشراكة في ظل المبادرة الرئيسية في هذا المضمار. وشجعوا البرنامج على توسيع نطاق التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة بناء على المزايا المقارنة وطلبوا من البرنامج الإنمائي تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة. ورحبوا بالتقدم المحرز في تحقيق التوازن بين الجنسين في القوة العاملة وإن شددوا في الوقت نفسه على ضرورة إسناد مزيد من الأدوار القيادية للمرأة.

٢٦ - ورحبت الوفود بالتحول إلى اتخاذ إجراءات تصبح النساء والفتيات في ظلها عناصر تغيير، الأمر الذي يستلزم إجراء تحليل كمي متعمق وتوفير الملاك الوظيفي اللازم. وأعربت عن قلقها من تأثير قيود التمويل بشكل غير متناسب في الهيكل الجنساني للبرنامج. وتساءلت الوفود عما إذا كان البرنامج في سبيله إلى تحقيق الهدف المحدد في إطار بند النفقات المتعلقة بأنشطة المساواة بين الجنسين وذلك في ضوء الزيادة التي شهدتها هذا المجال في عام ٢٠١٥ وطلبت موافقتها بتفاصيل الإجراءات التي يتخذها البرنامج لتسريع وتيرة الأداء. ورحبت بالتحول إلى تمويل مبادرات أطول أجلا تهدف إلى إحراز نتائج في مجال الشؤون الجنسانية إلا أنها ركزت على أنه لم ترد في التقرير أي إشارة إلى أهمية إشراك الرجال والفتيات في أنشطة المساواة بين الجنسين. وأبدت رضاها عن ما اتخذته البرنامج، بناء على توصيات مكتب التقييم المستقل، من إجراءات كان لها أثرها في أنشطة المساواة بين الجنسين. وقالت إنها تود أن يتم إحراز تقدم في عام ٢٠١٦. وأقرت بضرورة أن يجري في عام ٢٠١٨ الجمع بين استراتيجية المساواة بين الجنسين والخطة الاستراتيجية. ولكنها ارتأت ضرورة تضمين استراتيجية المساواة بين الجنسين خططاً وأهدافاً محددة تنصب على التنفيذ العملي. ورددت الوفود آراء متماثلة تسلط الضوء على وجوب أن يكون النساء والأطفال عناصر تغيير وليس مجرد فئات مستفيدة ورحبت بتولي البرنامج دور القيادة في سياق خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واتباعه نهجاً قطاعية شاملة (كما في ذلك خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة).

٢٧ - وردا على ما تقدم، أكد مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي أن النهج الذي يتبعه البرنامج في بناء القدرات ينصب على بناء قدرات الشركاء على الصعيد الوطني. وذكر أن الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وخطة عام ٢٠٣٠، ككل، يتصدران أعمال المنظمة مقترنين بالمفهوم القائل بأهمية دور النساء بوصفهن من قيادات التنمية. وقال إن من دواعي فخر البرنامج أن يقود الجهود المشتركة المبذولة في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لكفالة التقدم في مجال

المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية، أفاد بأن البرنامج يهدف إلى إنفاق ١٥ في المائة من ميزانيته على الأقل على المسائل الجنسانية في البرامج، لا سيما البرامج المتصلة بحالات ما بعد الأزمة؛ وذكر أن الفريق المعني بالشؤون الجنسانية يُشارك في ما يضطلع به البرنامج الإنمائي من برامج تندرج فيها المساواة بين الجنسين ضمن الأهداف الهامة أو الرئيسية. وفيما يتصل بأدوات البرمجة الجيدة النوعية، قال إن الضمانات الاجتماعية والبيئية تشمل معايير للحدود الغرض منها تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في البرامج القطرية. وأضاف أن البرنامج يلتزم بإحراز نتائج أفضل حيث يتخذ خطوات محددة لبناء قدرته المؤسسية في هذا المجال. وأفاد بأن البرنامج يسعى إلى إكمال قوام المكاتب القطرية بحيث تضم عنصرا قويا معنيا بالتوازن بين الجنسين. وقال إن المجالات التي يلزم فيها بوجه خاص إجراء تحسينات تشمل الحد من أخطار الكوارث والإنعاش في مرحلة ما بعد الأزمة والبيئة. وأكد حرص البرنامج على العمل مع الرجال والفتيان من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وقال إن ذلك يحدث بالفعل في المكاتب القطرية التي تتوفر فيها القدرة الابتكارية بقدر أكبر. وشدد على أهمية الشراكات، لا سيما مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وأكد أن البرنامج يعمل بمهمة على ترقية النساء المنتميات إلى البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا إلى المناصب الإدارية العليا.

٢٨ - وقدم إلى المجلس التنفيذي التقرير السنوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية البرنامج للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٥ (DP/2016/11).

خامسا - تقرير التنمية البشرية

٢٩ - قدم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية تقريرا شفويا عن المشاورات التي أجريت توطئة لإعداد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤.

٣٠ - وأثنى أعضاء المجلس على المكتب لتنظيمه عملية التشاور وشدد على أهمية تقرير التنمية البشرية. وأكد أحد الوفود أهمية البيانات المقدمة بوصفها بيانات موضوعية قائمة على الأدلة وإمكانية تعميق المشاورات مع الدول الأعضاء. وطلب وفد آخر تفاصيل بشأن المرحلة التي بلغت المشاورات الإقليمية وطلب معلومات عن الجدول الزمني للمشاورات مع الدول الأعضاء وعن سبل ومواعيد إيصال الردود وتساءل عما إذا كان سيجري طرح مذكرة مفاهيمية أخرى أكثر تفصيلا أم لا. ولفت الوفد الانتباه إلى أن حكومة بلده ترأس اللجنة الإحصائية وطلب إيضاح دور اللجنة المذكورة في تنسيق عملية إعداد تقرير التنمية البشرية ودرجة الاتساق بين المؤشرات المستعان بها في التقرير والمؤشرات التي أعدت على الصعيد الوطني.

٣١ - وأكد مدير مكتب تقرير التنمية البشرية أن الهدف من عمل المكتب هو كفالة موضوعية البيانات الواردة في التقرير واستنادها إلى الأدلة بأقصى قدر ممكن وأفاد بأنه كانت هناك على الصعيدين الوطني والعالمي مشاكل فيما يتعلق بالبيانات وأن عملية تحسين البيانات لا تتوقف. وقال إن المكتب عقد العزم على الاستناد إلى العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعنى بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة. وأضاف أن المكتب أولى الاعتبار للبيانات غير الرسمية وما يتصل بها من بحوث من قبيل البيانات الآنية والبيانات الضخمة. وأيد الرأي القائل بإمكانية تعميق المشاورات مع الدول الأعضاء وقال إنه ثبت أن الحوار الثنائي يُثري النقاش بوجه خاص. وأضاف أن المكتب سعى إلى الاستفادة من نشر تقارير التنمية البشرية الإقليمية في الدخول في مشاورات وفي الوقت نفسه ظلت المشاورات الثنائية مستمرة بشأن مسائل شتى من بينها السياسات المبتكرة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واحتتم قائلًا إن المكتب سيتشاور مع المجلس ويوفر وثائق تتضمن مزيدًا من التفاصيل بمجرد بلورة التقرير بقدر أكبر.

٣٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي المتعلق بالمشاورات بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦.

سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٣ - عرض نائب مديرة البرنامج البند وقدم وثيقة البرنامج القطري لكل من جنوب السودان وموريشيوس وطلبات التمديد الأول لمدة سنة للبرامج القطرية لبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وكابو فيردي وموريتانيا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وطلب التمديد الثاني لمدة سنة لكل من البرنامجين القطريين لبوركينا فاسو واليمن من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وطلب التمديد الثاني للبرنامج القطري للسنغال من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا معلومات أكثر تفصيلا عن وثائق البرامج القطرية وعرض طلبات التمديد من منظور إقليمي.

٣٤ - وإثر المناقشات، راجع المجلس التنفيذي واعتمد، وفقا لمقره ٧/٢٠١٤ وثيقة البرنامج القطري لموريشيوس (DP/DCP/MUS/4) ووثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان (DP/DCP/SSD/2).

٣٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالطلبات الواردة في الوثيقة (DP/2016/12) والمتعلقة بالتمديد الأول لمدة سنة للبرامج القطرية لبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وكابو فيردي وموريتانيا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٣٦ - ووافق المجلس التنفيذي على طلب التمديد الثاني لكل من البرنامجين القطريين ليوركينا فاسو واليمن من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وعلى طلب التمديد لمدة سنتين للبرنامج القطري للسنغال من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وهي الطلبات الواردة في الوثيقة DP/2016/12.

سابعاً - التقييم

٣٧ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل بالبرنامج الإنمائي التقرير السنوي المتعلق بالتقييم (DP/2016/13) وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج رد الإدارة على التعليقات.

٣٨ - ورحب أعضاء المجلس بالتقرير، لا سيما ما ورد فيه من تقييم مواضيعي لإسهام البرنامج في أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة، المجال الذي أحرزت فيه هذه المنظمة تقدماً كبيراً. وشجعوا البرنامج على تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم، وبخاصة من خلال منح الأولوية للعمل المتصل بالشؤون الجنسانية وتوفير الموارد اللازمة له بحيث يُحدث تغييراً. ولاحظوا أنه تم على الصعيد القطري إحراز تقدم في مواءمة البرامج القطرية مع الأولويات الوطنية في بلدان شتى، من بينها بلدان متوسطة الدخل، إلا أنهم ذكروا أن اعتماد البرنامج بشكل أساسي في بعض البلدان على مصدرين اثنين للتمويل يثير تساؤلات عن مدى جدوى البرامج. وشجعوا البرنامج الإنمائي على استخلاص الدروس من البرامج القطرية التي أعاق فيها عدم وجود استراتيجيات إنمائية واستراتيجيات خروج طويلة الأجل ومتناسكة إحراز نتائج تحدث تحولا.

٣٩ - وأثنت الوفود على جهود البرنامج في مجال التنسيق وعلى فعاليته في مجال توحيد الأداء وأكدت أن آليات التنفيذ في حاجة إلى التحسين اجتناباً للتشتت. وذكرت أنها تود أن تشهد مزيداً من التعاون في مجال بناء القدرات فيما بين مكاتب التقييم بالوكالات وطلبت معلومات مفصلة عن جهود مكتب التقييم المستقل في مجال بناء القدرات على الصعيد القطري، ورحبت باستعانة البرنامج في عمله ببرمجية EvalLink. وشجعت المكتب على إيلاء مزيد من الاهتمام للصلة بين إنتاج البيانات واستخدام المكاتب القطرية لها. وأعربت عن تقديرها لعدد التقييمات اللامركزية ولردود الإدارة ولكنها ذكرت أن معدلات الإنجاز والامتثال منخفضة. وشجعت البرنامج الإنمائي على الاستعانة بالبيانات والتقييمات في تحسين الاستراتيجيات العامة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها على النحو الأمثل. ووافقت الوفود على نظام تتبع استجابة الإدارة، الذي يعد أداة جيدة لتحقيق هذا الهدف، ومن ثم ينبغي تدعيمه. وشددت على أهمية التقييم المستقل على نطاق المنظومة بالنسبة لخطة عام ٢٠٣٠ وحثت مؤسسات الأمم المتحدة على التعاون لكفالة توفير الموارد اللازمة له وإضفاء الطابع المؤسسي

عليه. وطلبت معلومات حديثة عن ثقافة التقييم في البرنامج الإنمائي والمعوقات التي تعترضه وشددت في الوقت نفسه على أهمية استمرار وجود البرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل.

٤٠ - وردا على ما تقدم، أكد مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي أن البرنامج ينفذ التوصيات الواردة في التقييم مستخدما في ذلك برنامج إصدار شهادات ختم المساواة بين الجنسين وأدوات التحليل الجنساني لقياس التقدم. وفيما يتعلق بالموارد المعتمد عليها، قال إن موارد البرنامج التمويلية متنوعة ووفيرة ومحكومة بالشفافية وغير مقيدة ومرتكزة على مبدأ المسؤولية الوطنية ولم تشكل أي عقبة تحول دون الاضطلاع بأنشطة تحدث تحولاً. وأضاف أن نسبة التمويل إلى التحول في المنظمة ما زالت أعلى نسبة في الأمم المتحدة. أما عن الصلة بين التقييم والتعلم، فأفاد بأن إعادة هيكلة مركز الموارد التقييمية أتاحت استخلاص دروس من التقييمات. وقال إن زيادة استقرار الموارد وتنقيح سياسة التقييم أمران من شأنهما أن يساعدا على تحسين الأداء. وأضاف أن البرنامج يعتبر التقييم أداة لا غنى عنها وأنه يلتزم بشدة بالعمل في البلدان المتوسطة الدخل ومعالجة احتياجاتها الفريدة.

٤١ - ومن ناحية أخرى، أكد مدير مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي أن الاعتماد بشكل أساسي على مصادر تمويل قليلة يحد من استقلال البرنامج الذاتي ومن نطاق أنشطته وذلك وضع يرتبط باختلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وشدد على أنه بالإمكان عمل المزيد فيما يتصل ببناء القدرات اللازمة للتقييم وللقائمين عليه؛ وقال إن مكتب التقييم المستقل يعتمز التركيز بقدر أكبر على بناء القدرات من أجل تلبية الطلب المتنامي. وأضاف أن عملية توحيد الأداء، هي الأخرى تشكل، بحكم طبيعتها ونتيجة لتنوع نهج التقييم المستخدمة من وكالات الأمم المتحدة، تحدياً فريداً في هذا الصدد وأن أي جهود من هذا القبيل يحالفها التوفيق بقدر أكبر متى اضطلعت بها مكاتب مشتركة. وفيما يتعلق بتقييم نتائج التنمية والتحسينات التي أجريت وجهود مكتب التقييم الداخلي الرامية إلى كفاءة الاهتمام بتلك التقييمات في وضع البرامج القطرية، أفاد بأن المكتب سيحدد موقفه الاستراتيجي من هذه المسألة مستقبلاً. وذكر أن استيعاب التوصيات أمر يُستدل منه على أن ثقافة التقييم في البرنامج قد تحسنت. وعن التقييمات اللامركزية، قال إن المكتب يعمل مع البرنامج الإنمائي على تعميم نظام تقييم منقح لقياس الأداء.

٤٢ - وأكد مستشار التقييم بمكتب التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي أن المكتب يعمل مع البرنامج على معالجة المشاكل التي تنطوي عليها عملية إجراء تقييمات لامركزية جيدة النوعية. وقال إن المكتب تخطى الآن مرحلة استعراض التقارير إلى العمل مع المكاتب القطرية على استقاء الآراء بشأن نوعية التقييمات المركزية. وأضاف أن البرنامج سيبدأ في ضخ دماء جديدة في قائمة خبراء التقييم في الوقت الذي ساعدت فيه عملية إعادة هيكلة مركز الموارد

التقييمية على استخلاص الدروس من التقييمات اللامركزية. وذكر أن البرنامج والمكتب يخططان للعمل مع المكاتب الإقليمية والقطرية على وضع إرشادات ليهتدى بها في التقييمات اللامركزية.

٤٣ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٦/٢٠١٦: التقرير السنوي بشأن التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٤ - قدمت الأمانة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير السنوي المتكامل بشأن النتائج التي حققها الصندوق عام ٢٠١٥ واستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2016/14).

٤٥ - ورحب أعضاء المجلس بأداء الصندوق المتميز في عام ٢٠١٥ ولاحظوا أن العناصر الثلاثة الرئيسية في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أي تعبئة الموارد المحلية وتأمين التمويل الخاص والالتزام بتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - تحتل مكانة بارزة في ولاية الصندوق. وقالوا إن الصندوق هو المؤسسة الوحيدة من مؤسسات الأمم المتحدة التي ينصب اهتمامها على أقل البلدان نمواً، الأمر الذي من أجله زود بقدرات فريدة من أهمها التمويل المراعي لمصالح الفقراء. وأضافوا أن الصندوق يعمل في أماكن لا تتوفر فيها أي مصادر أخرى للتمويل الخارجي فيقوم ببناء قدرات الشركاء المحليين وهيئة الظروف لأنشطة القطاع الخاص لا سيما على الصعيد دون الوطني.

٤٦ - ونوهت الوفود بتقدم الصندوق الكبير صوب تحقيق أهدافه الاستراتيجية وباستمرار أهميته وقيمه بالنسبة للجهات صاحبة المصلحة وهو ما تبينه نتائج التقييمات التي أجريت مؤخراً. ورحبت بالتغييرات التي اقترح، في سياق استعراض منتصف المدة، إدخالها على الإطار المتكامل للنتائج والموارد، وبخاصة التغييرات التي من شأنها أن تعزز السبل التي يتبناها الصندوق في إعداد التقارير الخاصة بشؤون الجنسين. وطلبت تضمين التقارير مستقبلاً مزيداً من التفاصيل بشأن أثر أنشطة الصندوق في الأجل الطويل، وأثنت على الصندوق بوجه خاص لاتباعه نهجاً مالية مبتكرة للدفع قدماً بالعملية الخاصة بوضع حلول جديدة. ودعت أيضاً بعض الوفود الصندوق إلى توسيع نطاق عمله ليشمل أقل البلدان نمواً قاطبة.

٤٧ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء انخفاض التمويل الأساسي مما يمكن أن يعرض إنجازات الصندوق للخطر ويضطره إلى الحد من عدد أقل البلدان نمواً التي يعمل فيها ويقوض ولايته. وأكدت أن الصندوق "مؤهل" بالفعل لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وحثت الوفود الصندوق على مضاعفة جهوده إلى أقصى حد في مجال تعبئة الموارد والاستفادة تماماً من نوافذ

التمويل المتاحة له، بما في ذلك الصندوق الاستثماري لتمويل مرحلة الميل الأخير وأن يكفل في الوقت نفسه توافر تمويل حر ومضمون واللجوء إن اقتضى الأمر إلى نموذج التمويل الذي يعتمد فيه من الألف إلى الياء على المصادر الداخلية والاستثمار المباشر. ودعت الصندوق إلى تضمين الإطار الاستراتيجي القادم استراتيجية تضمن له الاحتفاظ بفعاليته وأهميته في حالة نقص التمويل الأساسي. وحث أعضاء المجلس البلدان على زيادة مساهماتها.

٤٨ - وردا على ما تقدم، طمأنت الأمانة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أعضاء المجلس إلى أن الصندوق يبذل قصاره لتحسين وضعه المالي بطرق من بينها الشراكات والصكوك المالية الجديدة التي توجد طرقا جديدة لسد ثغرات التمويل بغية تلبية احتياجات أقل البلدان نموا. وذكرت أن وحدة التقييم في الصندوق أجرت منذ عام ٢٠١٠، على صغر حجمها، ٢٥ تقييما الهدف منها قياس الأثر المباشر والطويل الأجل وأدجت الدروس المستفادة منها في الإطار الاستراتيجي. وقالت إن الصندوق يسعى إلى إجراء مزيد من التقييمات المواضيعية على الرغم من أن نقص التمويل لهذا الغرض قد يشكل عقبة في هذا السبيل.

٤٩ - ومن ناحية أخرى، قال المدير المسؤول عن ممارسة تعميم الخدمات المالية إن الصندوق وضع البرنامج الخاص بـ "إتاحة إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية" وهو إطار تشخيصي الهدف منه تمكين النساء ماليا من خلال تعميم الخدمات المالية. وأضاف أن الصندوق يسعى من خلال الإطار إلى الزيادة في البيانات المصنفة لتهتدي بها الحكومات في وضع استراتيجياتها الخاصة بتعميم الخدمات المالية على النساء. ويأمل الصندوق أن يتسنى له تعزيز تلك البيانات في المستقبل لتصبح أداة قوية لتمكين المرأة.

٥٠ - وتكلم المدير المسؤول عن برنامج الصندوق لتمويل التنمية المحلية فقال إن الصندوق أعد، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، البرنامج العالمي المشترك المعنون "تنمية محلية منصفة وشاملة للجميع" الذي حرر الاقتصادات المحلية من الحواجز الهيكلية المعوقة التي تكبح قدرات المرأة وساعد على تعبئة الاستثمارات العامة والخاصة من أجل المشاريع التي تتخطى الحواجز. ويمكن قياس تأثير البرنامج من حيث تمكين المرأة اقتصاديا.

٥١ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٧/٢٠١٦: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: التقرير السنوي المتكامل بشأن النتائج التي حققها الصندوق عام ٢٠١٥ واستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

تاسعا - متطوعو الأمم المتحدة

٥٢ - قدم مدير البرنامج الإنمائي المعاون تقريره عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2016/5)، وبعد ذلك أدلى المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ببيان.

٥٣ - ولقد رحب أعضاء المجلس بتقرير فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المنصب على النتائج وأعربوا عن تقديرهم لمطوعي الأمم المتحدة والمتطوعين العاملين على الإنترنت الذين تم حشدهم، في إطار البرنامج نفسه، لإسهاماتهم الجلييلة في العمل على إقرار السلام وتحقيق التنمية. وقالوا إنهم يرون في متطوعي الأمم المتحدة شريكا قويا لمنظومة الأمم المتحدة يحفز على الابتكار في العمل التطوعي وبناء الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب مما يعزى في جانب منه إلى تزايد أعداد المتطوعين من بلدان الجنوب. ورحبت الوفود بمواصلة الاستثمار في تعبئة المتطوعين العاملين على الإنترنت وبازدياد الاستثمارات المالية في البرامج المشتركة. وأعربت عن اغتباطها لما أحرزه متطوعو الأمم المتحدة من تقدم في توسيع قاعدة المعارف المتعلقة بقيمة العمل التطوعي وذلك بدعم الدراسات والتعاون مع المؤسسات البحثية. وأقرت بأن تنفيذ الخطة الخاصة بالعمل التطوعي التي اعتمدها الجمعية العامة يمثل فرصة كبرى لبناء شراكات تحدث تحولا بما يوفر حولا. ورحبت بمبادرة متطوعي الأمم المتحدة إلى التشاور بصفة منتظمة مع الدول الأعضاء.

٥٤ - وحث أعضاء المجلس متطوعي الأمم المتحدة على زيادة الدعم المقدم إلى البلدان لتعبئة المتطوعين على المستوى الوطني من خلال خطط وطنية وإقليمية. وحثوا متطوعي الأمم المتحدة على نشر إعلانات الوظائف الشاغرة في البرنامج، لا سيما بين شباب بلدان الجنوب، ومواصلة العمل على زيادة فرص المتطوعين وعدد المتطوعين الوافدين من بلدان الجنوب. وحثوا متطوعي الأمم المتحدة على الاستفادة من العمل التطوعي كوسيلة للمشاركة في الحياة المدنية وحفز التطوع تحقيقا للتنمية على الصعيد الوطني. وأعربت الوفود عن تأييدها الشديد للعمل الذي يؤديه متطوعو الأمم المتحدة في أوقات الأزمة والتزاع حيث يشكلون قوة عملية حيوية غالبا ما تعمل في ظروف عصيبة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الاتجاه التنافسي الذي يشهده التمويل وحثوا الوفود على تقديم الدعم المالي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة من خلال قنوات عدة، من بينها صندوق التبرعات الخاص. وأشاروا إلى ضرورة الحفاظ على قدر كاف من التوازن بين تعبئة المتطوعين وإدارة شؤونهم والترويج للخطط القطرية لتعبئة المتطوعين ودعمها لكفالة احتفاظها بقوة الأداء في مواجهة تناقص الأموال.

٥٥ - ومن ناحية أخرى أعربت الوفود عن تقديرها لاستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي وللمحة العامة العريضة التي وفرها وشملت العمليات التي يضطلع بها متطوعو الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ورحبت بعملية إعادة التوجيه الاستراتيجية والتركيز على الابتكار والمواءمة الداخلية وبتعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج وأثنت على متطوعي الأمم

المتحدة لوفائهم بثلاثي مؤشرات النتائج/النواتج المقررة لهم أو تخطيهم لها. وأضافت الوفود أن عملية إعادة التوجيه جعلت من برنامج متطوعي الأمم المتحدة شريكا استراتيجيا بدرجة أكبر ومنظمة تركز على إرضاء العملاء. وأشارت إلى أن التكيف مع خطة عام ٢٠٣٠ أمر بالغ الأهمية وأعربت عن سرورها لاستمرار التحول الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة في ظل الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٥٦ - وردا على ما تقدم، أرحى المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الشكر للوفود لتقديرها لقيمة البرنامج والعمل التطوعي وملتطوعي الأمم المتحدة ولما يبذلونه من جهود من أجل إعادة تنظيم أنشطتهم لتركز بقدر أكبر على المجالات الاستراتيجية. وأيد الفكرة الداعية إلى مواصلة العمل على توسيع نطاق فرص المتطوعين وزيادة عدد المتطوعين من بلدان الجنوب ورفع مستوى دعم خطط المتطوعين الوطنية والإقليمية الرامية إلى حفز العمل التطوعي. وقال إن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يسعى بوصفه برنامجا للخدمات المشتركة يركز على إرضاء العملاء إلى تعزيز الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ورحب بالدعوة إلى زيادة التمويل الأساسي وأشار إلى أن صندوق التبرعات الخاص بالإطار الاستراتيجي تمولهما وتمتلكهما الدول الأعضاء قاطبة. ونوه بتعليق مجلس مراجعي الحسابات، الذي مفاده أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة برهن على أنه شريك سريع الاستجابة وسباق إلى العمل ويركز على النتائج. وأعرب عن ترحيبه بالإقرار بأنه لولا دور متطوعي الأمم المتحدة، الذين يمثلون ثلث القوام المدني الدولي في بعثات حفظ السلام، ما كان يمكن للأمم المتحدة أن تنفذ العديد من الالتزامات وكذلك الولايات المسندة من مجلس الأمن.

٥٧ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٨/٢٠١٦ المتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة: تقرير مديرة البرنامج.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

عاشرا - بيان المدير التنفيذي والتقارير السنوي للمدير التنفيذي

٥٨ - وجه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الانتباه في بيانه أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للصندوق) إلى أهمية استعراض منتصف المدة لخطة الصندوق الاستراتيجية وميزانيته المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأفاد بأنه اقترح في الاستعراض إجراء تعديلات طفيفة وتغييرات في الموارد المتاحة والمواءمة بشكل أفضل مع خطة عام ٢٠٣٠، بما يكفل الاستجابة على نحو أفضل لبيئة التنمية والعمل الإنساني المتغيرة. وقال إن الاستعراض أكد مجددا أهمية تركيز الصندوق على توجهه الاستراتيجي ("بؤرة الاهتمام") والنموذج الذي يتبعه في تسيير الأعمال. وأضاف أن الاتفاقات العالمية الأخيرة مثل برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج العمل لما بعد

عام ٢٠١٤ وخطة عمل أديس أبابا حددت وضع الصندوق من الناحية الاستراتيجية ولكن الموارد المالية تقلصت في مواكبة لتقلص التمويل المستمد من الموارد العادية. وأفاد بأن الصندوق احتفظ في الميزانية المنقحة بحصة الموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية على الرغم من اضطراره إلى تنفيذ تدابير تقشف. ولقد عمل الصندوق مع الشركاء في جميع القطاعات، ومن بينهم الجهات المانحة غير التقليدية، على جمع أموال إضافية.

٥٩ - ومضى قائلاً إن الصندوق حرص على كفالة الربط باستمرار بين العمل الإنساني والتنمية بحيث تجري معالجة الأسباب الجذرية من قبيل الفقر وعدم المساواة وترسيخ الاهتمام بها في إطار سنديا للحد من أخطار الكوارث واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقال إن الصندوق بتصرفه على هذا النحو وضع النساء والفتيات في صدارة الحل الرامي إلى تخفيف حدة الأزمات ومنع نشوبها في المستقبل. وسلط الضوء على مشاركة الصندوق في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في عام ٢٠١٦ وتطرق إلى ما يضطلع به من أعمال إنقاذاً للأرواح في غمار الكوارث والتزاع في الجمهورية العربية السورية والعراق ونيبال ونيجيريا إضافة إلى مكافحة فيروس زيكا. وشجع الحكومات على المصادقة على البيان المشترك المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية في حالات الطوارئ وتأييد ميثاق العمل من أجل الشباب ومعهم في سياق العمل الإنساني.

٦٠ - وأشار المدير التنفيذي إلى تقدم الصندوق بشكل مطرد في تنفيذ خطته الاستراتيجية وزيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها وإلى نجاحه في مساعدة الحكومات على إدماج المسائل المتصلة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية في عمليات التخطيط والميزانيات الوطنية. وسلط الضوء على دور الصندوق في الدعوة إلى إدراج أولويات المراهقين والشباب في أطر التنمية وقال إن المساعدة على تعزيز المزايا الديمغرافية والاستفادة منها تشكل أحد الجوانب الرئيسية في هذا الصدد. وأضاف أن إمكانية الاستفادة من البيانات في الدفع إلى الأمام بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وهي إمكانية لم تطرق بعد، تشكل عنصراً حافزاً قوياً لعمل الصندوق المتعلق بتحقيق التنمية استناداً إلى الأدلة وبناء القدرات الوطنية في مجال إنتاج البيانات المتصلة بالسكان وتحليلها ونشرها.

٦١ - وشدد المدير التنفيذي على التزام الصندوق بكفالة الرقابة بصورة فعالة؛ وقال إنه توسع في أنشطته التقييمية وأعاد الاعتماد الذي كان مخصصاً في الأصل لميزانية مكتب التقييم واستثمر بقدر أكبر في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، ويهدف إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تفرضها درجة التقييم "غير مرض" التي منحها مراجعو الحسابات للمكاتب القطرية. وسلط الضوء على التزام الصندوق بترسيخ ثقافة قوامها الأخلاقيات في المنظمة وذلك من خلال التوعية في هذا المجال، لا سيما على الصعيدين الإقليمي والقطري، والتدريب على الإدارة. وقال إنه بالنظر إلى المشهد المالي، يجري الصندوق استعراضاً لمدى

الفعالية والكفاءة في المنظمة وسوف يلتمس التوجيه، في هذا الصدد، من المجلس. بمجرد اكتمال الاستعراض. وكرر في ختام بيانه تأكيد أهمية الموارد العادية لكفالة أداء الصندوق لولايته.

٦٢ - وقدم المدير التنفيذي، في سياق تقريره السنوي، التقرير الجامع لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٤-٢٠١٧ وللتقرير المرحلي عن تنفيذها (DP/FPA/2016/2 (Part I))؛ وتقرير الاستعراض الإحصائي والمالي (DP/FPA/2016/2 (Part I/Add.1))؛ والتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٥ (DP/FPA/2016/2 (Part II))؛ واستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2016/3)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلقة باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2016/4).

٦٣ - ورحب أعضاء المجلس باستعراض منتصف المدة والخطوات التي اتخذها الصندوق لمواءمة خطته الاستراتيجية وميزانيته المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع خطة عام ٢٠٣٠ واستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والذي حل موعده في عام ٢٠١٦ وذلك مع التكيف في الوقت نفسه مع الاتجاهات الحديثة في مجال التمويل. وأبدوا ثقتهم في أن الصندوق بات بفضل الخطة الاستراتيجية المنقحة في وضع جيد يمكنه من أداء ولايته. وكرروا تأكيد تأييدهم القوي لولاية الصندوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وهي تتمحور حول أربعة من نواتج الخطة الاستراتيجية. وأيدوا بشدة مواصلة التركيز على بناء القدرة الوطنية وعلى الدعوة وتوفير الدعم التقني في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وأعربوا عن تقديرهم لما يتسم به التقرير السنوي من وضوح وتوازن ولازدياد مستويات الفعالية والكفاءة في المنظمة ولعمق التحليل ولاتباع نهج محسّن في الإدارة على أساس النتائج. وذكرت الوفود أن الصندوق يأتي في صدارة الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة البيانات المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بحيث يُستفاد منها في تحسين التخطيط والرصد والتقييم وفقا لأهداف التنمية المستدامة وفي صنع القرار على الصعيد الوطني.

٦٤ - ورحبت الوفود بتركيز الصندوق بشدة على المراهقين والشباب وذكرت أنه يتوجب عليه مواصلة أداء دور قوي في تدعيم المزايا الديمغرافية من خلال تنسيق الجهود في هذا الصدد على صعيد الأمم المتحدة. وشددت على ضرورة تسريع وتيرة التقدم في بعض المجالات، من أبرزها مجال بناء القدرات اللازمة لاتباع نهج قوامه حقوق الإنسان في وضع السياسات وتنفيذها على الصعيد الوطني. وشددت أيضا على أهمية دوره في المساعدة على بناء القدرة الوطنية اللازمة لجمع البيانات في المجالات المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إنها تتوقع أن يقود الصندوق الجهود في مجالات بالغة الأهمية لضمان حصول الجميع على خدمات

الصحة الجنسية والإنجابية بحلول عام ٢٠٣٠. وأعربت عن قلقها لأن السياسات الموضوعة في المقرر لم تتجسد بالقدر الكافي في التنفيذ على الصعيد القطري. وأبدت بعض الوفود اهتماما شديدا بمشاركة الصندوق في حركة تنظيم الأسرة ٢٠٢٠، وهي مبادرة عالمية تدعم حقوق النساء والفتيات في استخدام وسائل منع الحمل بحلول عام ٢٠٢٠، وبرنامج الصندوق الخاص بتوفير الإمدادات اللازمة في هذا الصدد ودعت الجهات المانحة إلى المشاركة. وشددت وفود أخرى على أهمية احترام المسؤولية الوطنية وأعربت عن أملها في أن يقوم الصندوق في حدود ولايته، باستغلال مزاياه المقارنة في دعم أقل البلدان نموا. بموجب برنامج عمل اسطنبول.

٦٥ - وأيد أعضاء المجلس بشدة العمل الذي يضطلع به الصندوق في مجالات التنمية. مفهوما التقليدي المتصل ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وحث أعضاء المجلس الصندوق على زيادة ما يقدمه من دعم في أوقات الأزمة. وسلطوا الضوء على الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية وشددوا على أهمية توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعمل على مكافحة العنف الجنساني في وقت الأزمات. وقالوا إنهم يعولون على الصندوق في النهوض بالالتزامات المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وكفالة أن تشكل النساء والفتيات أحد محاور الاهتمام الرئيسية في سياق العمل الإنساني وتعميم مراعاة الأهداف الإنمائية المتعلقة ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في منظومة الاستجابة الإنسانية. وأعرب البعض عن قلقهم لأن صندوق الطوارئ واحتياطي الاستجابة في المجالات الإنسانية لا يزال ناقصي التمويل أو أبقى عليهما عند مستوى منخفض. ووجهت الوفود الانتباه إلى استجابة الصندوق القوية في مواجهة فيروس الإيبولا وشجعت على مساعدة البلدان على إقامة بنى تحتية طبية مستدامة وصلبة وإنشاء آليات وقائية لمكافحة فيروس زيكا.

٦٦ - ورحبت الوفود بتشديد المساءلة المالية في الصندوق وتحسين استخدام الموارد وبعدم اقتران رأي مراجعي الحسابات بأي تحفظات وبالامتثال التام للمعايير المحددة في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وشجعت بعض الوفود الصندوق على مواصلة تعزيز الهياكل الإقليمية وأدوات إدارة المخاطر وقالت إنهما تتطلع إلى تقييم إطار إدارة المخاطر في المؤسسة في عام ٢٠١٦. وشدد أعضاء المجلس على أهمية وظيفتي التقييم ومراجعة الحسابات ورحبوا بالزيادة المقترحة في تمويل تقييمات المؤسسات. وأثنت الوفود على الصندوق لما أحرزه من تقدم في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ونوهت باستعداده لتحسين خدمات مكتب أمين المظالم بالاستعانة بخطة عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦ مما يشمل إجراء استعراض لأداء دوائر الشؤون الإدارية وسياسات السفر في الصندوق.

٦٧ - وأعرب أعضاء المجلس مرة أخرى عن القلق إزاء انخفاض الموارد العادية وأشاروا إلى تأثير ذلك سلباً في قدرة الصندوق على إنجاز ولايته. وشجعت الوفود الجهات المانحة على زيادة المساهمات في الموارد الأساسية وحثت الصندوق على السعي بهمة إلى إيجاد سبل مبتكرة للتمويل. وأبدى البعض قلقاً من أن الخطوط الفاصلة بين كل من دوري الجهات المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج تبدو مشوشة في خطة عام ٢٠٣٠ مما يمكن أن يؤثر بشكل سلبي في البلدان آنفة الذكر المدعوة الآن إلى تعبئة الموارد المحلية اللازمة للتنمية الوطنية حيث إن التمويل الذي يقدمه الصندوق لم يعد وحده كافياً. وشددت بعض الوفود على أن بعض الحكومات تنوء بأعباء وديون ثقيلة وحثت الصندوق على توشي الحصافة لدى التماس أي دعم مالي إضافي من البلدان عن طريق تعبئة الموارد المحلية. وأكدت وفود عدة أنها ستبقي مساهماتها عند مستواها الراهن في حين أعلنت وفود أخرى أنها ستزيد مساهماتها في الموارد العادية.

٦٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للصندوق لمشاركته في مبادرة توحيد الأداء. وشجعوا الصندوق على التوسع في المشاركة في النهج المشتركة المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وعلى العمل في الأفرقة المشتركة المعنية بالسياسات والاشتراك في البرمجة على الصعيد القطري. وأشاروا إلى أن الاستعراض القادم الذي سيجري بعد أربع سنوات يمكن أن يساعد على تحديد مهام الوكالات في السياقات القطرية المختلفة وطرق مشاركتها في العمل على نحو أفضل وأعربت الوفود عن أملها في أن تستحدث الدول الأعضاء هيكلًا أفضل لتمويل التنمية يزيد فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها. وشجعت الصندوق على مواصلة تحسين سبل التعاون والتنسيق مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة.

٦٩ - وردا على ما تقدم، أزعج المدير التنفيذي للصندوق الشكر للمجلس لتأييده القوي لولايته، لا سيما ما يتصل منها بالعمل الإنساني وبالزوايا الديمغرافية. وأكد مجدداً أنه ستجري مواءمة الجوانب الرئيسية من خطته الاستراتيجية بصورة تامة مع خطة عام ٢٠٣٠ والتنمية المتعلقة ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسوف يقوم الصندوق بتحديد احتياطي الاستجابة الإنسانية ماضياً قدما صوب كفالة فعالية أدائه في الأزمات. وفيما يتعلق بضرورة أن يبيّن الصندوق قدراته في مجال حقوق الإنسان، قال إن الصندوق يعمل مع لجنة حقوق الإنسان من أجل إحراز نتائج في الواقع العملي. وأضاف أن الصندوق عاكف على بناء قدراته في مجال جمع البيانات والأدلة المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهو يعمل في هذا الصدد مع الحكومات. وأفاد بأن الصندوق منخرط الآن في عملية إعداد الاستعراض الجديد الذي سيجري بعد أربع سنوات، وطمأن الوفود في هذا السياق إلى أن الصندوق سيعمل معها من أجل استجلاء احتياجاتها الإقليمية وسيكفل في الوقت نفسه مشاركتها في صوغ الخطة الاستراتيجية القادمة. وقال إن الصندوق يبذل قصارى جهوده لتعبئة موارد

إضافية، بطرق من بينها استراتيجيته الجديدة لتعبئة الموارد وإقامة شراكات جديدة. وشدد على أهمية تمويل الموارد العادية وذكر في هذا الصدد أن الصندوق يعمل بهمة على استرداد التكاليف إلا أنه يتوجب على الدول الأعضاء أن تنقيد بالتزاماتها.

٧٠ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٩/٢٠١٦: استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتقارير السنوي للمدير التنفيذي.

٧١ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٠/٢٠١٦: استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٧٢ - قدمت نائبة مدير صندوق الأمم المتحدة للسكان (في شؤون البرامج) عرضاً عاماً لمشروع وثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية لعام ٢٠١٧. وشددت على أهمية المسؤولية الوطنية وعملية التشاور بدعم من الصندوق خلال إعداد البرامج القطرية. وبعد ذلك عرض المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي مشروع البرنامج القطري لجنوب السودان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من منظور إقليمي.

٧٣ - وأعرب أحد الوفود عن كامل تأييده للبرنامج القطري الخاص ببلده وأكد أنه جرت الاستفادة في عملية إعداد البرنامج القطري من نهج قوامه المشاركة الكاملة. وشدد على أهمية جمع البيانات والأدلة لدى وضع البرنامج.

٧٤ - وأقر المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره ٧/٢٠١٤، وثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (DP/FPA/CPD/SSD2).

٧٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بطلب التمديد لمدة سنة للبرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية لعام ٢٠١٧ (DP/FPA/2016/6).

ثاني عشر - التقييم

٧٦ - عرضت مديرة مكتب التقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير السنوي المتعلق بمكتب التقييم في الصندوق (DP/FPA/2016/5) والتقييم المواضيعي للدعم المقدم من الصندوق في مجال بيانات تعداد السكان والمساكن بغرض الاهتمام بها في صنع القرار ووضع السياسات، ٢٠٠٥-٢٠١٤. وقدمت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (الشؤون الإدارية) رد الإدارة على التعليقات على كل من الوثيقتين.

٧٧ - ورحب أعضاء المجلس بخطة التقييم المتعددة السنوات المدرجة في الميزانية وكذلك بزيادة تنوع التقييمات على الصعيدين القطري والإقليمي. وأعربوا عن تقديرهم لتحسن تقييمات البرامج القطرية وقالوا إنهم يتطلعون لإجراء دراسة بشأن الدروس المستفادة في عام ٢٠١٦. ورحبوا بجهود إعداد إرشادات بشأن إجراء تقييمات على صعيد البرامج لكفالة الالتزام في التقييمات اللامركزية بسياسة وخطة التقييم. ورحبوا بمبادرات نشر نتائج التقييم وشجعوا الصندوق على الاسترشاد في عملية البرمجة بالدروس المستفادة وحثوه على إدماج أدوات الإبلاغ عن مؤشرات التقييم التي توفرها خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نظامه لتقييم النوعية. ورحبوا بالتحسينات التي أجريت في مجال تتبع مسار الأموال المخصصة للتقييم وشجعوا الصندوق على تحقيق هدفه المنشود المتعلق بتخصيص ٣ في المائة من الميزانية للتقييم وطلبوا موافقتهم ببيان أشتمل بالنفقات الخاصة بالتقييم.

٧٨ - ونوهت الوفود بالزيادة المقترحة في ميزانية مكتب التقييم ولاحظت في الوقت نفسه التخفيضات في تمويل عدد من تقييمات البرامج القطرية. وشجعت الصندوق على مواصلة بناء قدرة تقييمية على الصعيدين المؤسسي والوطني ورحبت بالجهود الرامية إلى تحسين قائمة الاستشاريين. وشجعت المدير ومكتب التقييم على المشاركة بهمة في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وأعربت عن الرأي الذي مفاده أنه لئن كانت التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة مفيدة في رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والإبلاغ عنه، فإنها تتطلب تمويلاً كافياً. وقالت إن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات يتيح فرصة لتعزيز التعاون على نطاق المنظومة في مجال التقييم والتمس أحد الوفود إيضاحاً بشأن التسلسل الهرمي للقائمين على التقييم وكيفية اختيارهم.

٧٩ - وردا على ما تقدم، كررت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (الشؤون الإدارية) تأكيد التزام الصندوق بوظيفة التقييم وشددت في الوقت نفسه على أهمية توافر موارد كافية في هذا الصدد. وقالت إن الصندوق يحرص على بحث السبل التي يمكن من خلالها كفالة إجراء التقييمات مع ضمان استقلال الوظيفة وفعاليتها. وأضافت أنه من المهم الموازنة بين الاحتياج إلى التقييمات والموارد المتاحة بما يكفل تعظيم أثرها.

٨٠ - وأكدت مديرة مكتب التقييم التابع للصندوق أن الصندوق يؤدي دوراً فعالاً في فريق التقييم فيما يتعلق بمسألة إضفاء الطابع المهني على التقييم وبالمسائل المتصلة بالتقييمات التي تجري على صعيد المنظومة وعلى صعيد مشترك. وتطرقت إلى هدف تخصيص ٣ في المائة من الميزانية للتقييم فأكدت طابعه الطموح ولكنها أفادت بأن الصندوق يحرز بالتدريج، رغم تدابير التقشف، تقدماً لا يستهان به. وقالت إن الصندوق حقق فيما يتصل بكفالة الفعالية عدداً من المكاسب مما أتاح له إجراء مزيد من التقييمات مع الاعتماد في الوقت نفسه بقدر

أكبر على موارد أخرى لتمويل التقييم، وهي استراتيجية سيواصل الصندوق اتباعها. وفيما يتعلق بالتقييمات اللامركزية للبرامج، قالت إن الصندوق يعترف بالقيام، تماشياً مع التزاماته المبينة في خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية، بتنوع مجموعة التقييمات بحيث لا تقتصر على البرامج القطرية بل لتشمل أيضاً الأنشطة المتعددة السنوات، ويهدف إلى ضمان تركيز التقييمات على الأنشطة الرئيسية حيث توجد حاجة إلى الدروس المستفادة وإلى المساءلة. أما النفقات فيجري تتبعها من خلال نظام البرمجة العالمي بغرض تحسين عملية الإبلاغ. وأكدت أن ٢٠ من ٢٢ تقييماً للبرامج القطرية لعام ٢٠١٦ قيد الإعداد حالياً. وقالت إن أي قصور يرجع إلى الحالة المالية ولكن الصندوق عاكف على العمل من أجل إيجاد حل. وذكرت أن سياسة التقييم المنقحة تحدد التسلسل الهرمي للقائمين على التقييمات المصنفة على نطاق واسع إلى تقييمات على مستوى المؤسسة (مواضيعية ومؤسسية وبرنامجية ومشاركة) وتقييمات على مستوى البرامج، من بينها التقييمات التي تجري على الصعيدين الإقليمي والقطري. وشددت على أن خطة عام ٢٠٣٠ تنيط بالدول الأعضاء دوراً في التقييمات التي تجري على الصعيد الوطني إسهاماً في عمليات الاستعراض والتعلم على الصعيد الوطني المنوط بالصندوق دعمها بمقتضى سياسة التقييم لعام ٢٠١٣.

٨١ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١١/٢٠١٦: التقرير السنوي لمكتب التقييم التابع للأمم المتحدة.

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثالث عشر - بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي للمديرية التنفيذية

٨٢ - عرضت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريرها السنوي لعام ٢٠١٥ (DP/OPS/2016/2) وسلطت الضوء على أداء المكتب في عام ٢٠١٥ حيث زاد معدل الإنجاز بنسبة ١٦ في المائة. وتناولت التحسينات الرامية إلى رفع الكفاءة فذكرت أن تلك التحسينات تشمل تطوير نظام تخطيط موارد المؤسسة ليصبح OneUNOPS واستحداث نظام معلومات واتصالات جديد. وقالت إن المكتب يعمل على كفاءة توخي المرونة في تخطيط البنى التحتية ووضع نهج قوامه النظم المتكاملة ليتبع فيما يخص البنى التحتية. وتفيد نتائج استقصاء أجري مؤخراً بأن معدل رضا العملاء والشركاء ارتفع في عام ٢٠١٥ إلى ٨٢ في المائة. ووجهت الانتباه إلى النجاح الذي أحرزه المكتب جنباً إلى جنب مع الشركاء في إنجاز مشاريع في مجال البنى التحتية في أفغانستان والسودان وكوسوفو وهاتي وفي مجال المشتريات في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار إضافة إلى أنشطة تدريب ما يربو على ٦٠.٠٠٠ شخص. وذكرت أن المكتب يتوسع أيضاً في خدمات الاستضافة.

٨٣ - وأكدت المديرية التنفيذية أن المكتب يقيم شراكات أكثر من نصفها مع مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، وتشمل خدمات الموارد البشرية. وقالت إن المكتب يتطلع إلى المشاركة بصفة منتظمة في الأفرقة القطرية بوصفه عضوا فيها ويعمل عن كثب مع الحكومات حيث يقترح أنشطة تدرج في أطر التنمية الوطنية. ووجهت الانتباه إلى العمل الذي يقوم به المكتب في أوقات الأزمة والتراع، ويشمل تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين في الجمهورية العربية السورية في مجالات الأمن والكهرباء واللوجستيات والإيواء ومشاريع الإعمار في دولة فلسطين (غزة). وقالت إن المكتب سينشر في عام ٢٠١٦ أول تقرير سنوي أعده في اتساق مع المبادرة العالمية لإعداد التقارير. وهو أول مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة تقوم بذلك. وأفادت بأن المكتب كان بصدد عملية استعراض منتصف المدة ليوائم استراتيجية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع خطة عام ٢٠٣٠. وسيقدم استراتيجيته الجديدة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦. وشددت على ضرورة أن تبحث الأمم المتحدة إمكانية زيادة الاستعانة برأس المال الخاص في مجال التنمية.

٨٤ - وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للمكتب لاستمرار أدائه القوي ولكفاءته وفعاليته في العمل ولما تتسم به عملياته من شفافية ولصلاية مركزه المالي وللعمل الذي يضطلع به في مجال بناء السلام وفي الحالات الإنسانية وبيئات التنمية ولتأسيس عمله على مقاييس تنبني على المعايير الدولية. وأثنت على المكتب لجهوده في مجالات تغير المناخ وإدارة أخطار الكوارث وبناء القدرة على الصمود وفي السعي إلى إيجاد حلول مبتكرة حسبما يجسده نظام OneUNOPS. وشجعت على زيادة عمله في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز أولوياته العملية في مجالات تركيزه الرئيسية: إدارة المشاريع المستدامة؛ وتشديد بنى تحتية مستدامة؛ والأخذ بممارسات الشراء المستدامة.

٨٥ - ورحبت الوفود بتزايد عمليات المكتب في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تمر بأزمة دعما للحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة وغالبا ما يكون ذلك في ظل ظروف عصيبة. وشجعت المكتب على المضي في تحسين الخدمات التي يقدمها إلى مؤسسات الأمم المتحدة انطلاقا من روح التنسيق المتبديية في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات وأن يعمل في الوقت نفسه على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، مع شركاء مثل البنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقات الدولية، ومن بينها مسار ساموا، ومن خلال شراكات القطاعين العام والخاص. ورحبت بخطط المكتب الرامية إلى إنشاء صندوق لتخصيص رأسمال أولي لاجتذاب استثمارات موجهة إلى أهداف محددة دعما لمشاريع البنى التحتية وبالشراكات التي يقيمها مع القطاع الخاص في إطار تعزيز روح الاستدامة وتشجيع الاستثمارات. وطلب أحد الوفود أن يجتنب المكتب التعليق في تقريره السنوي على جهود بناء السلام الوطنية وأن يتقيد بولايته مع

احترام مبدأ المسؤولية الوطنية. وأشارت وفود أخرى إلى المكتب بوصفه شريكا محل ثقة يعول عليه يتميز بمبكل مبسط يتسم بالمرونة.

٨٦ - وردا على ما تقدم، شددت المديرية التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع على أهمية ما يوفره المكتب من دعم وتوجيهات من أجل إجراء التحسينات اللازمة. وقالت إن المكتب منظمة محور عملها التنفيذ ومقدوره، بحكم طبيعته كمنظمة ذاتية التمويل، التركيز على احتياجات الشركاء. وأضافت أن المرونة والسرعة والجودة سمات أساسية فيه بينما تتيح سياسات التوظيف والمشتريات رفع المستوى أو خفضه على وجه السرعة. ولقد تسنى للمكتب، نظرا لمرورته، استكشاف سبل التكيف مع الاحتياجات المحلية. وأفادت بأن المكتب عمل على أن يكون على قدر توقعات المجلس فيما يتعلق بتطوير العمليات على الصعيد المؤسسي وقالت إنه يتوق إلى العمل مع المجلس على وضع نهج شراء مبتكرة تتبع حيال التنمية المستدامة.

٨٧ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٢/٢٠١٦: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي للمديرية التنفيذية.

الجزء المشترك

رابع عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

٨٨ - عرض مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين (DP/2016/16)، وقدم مدير مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج رد الإدارة على التعليقات. وعرضت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق في الصندوق (DP/FPA/2016/7)؛ وقدمت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (الشؤون الإدارية) رد الإدارة على التعليقات. وعرض مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير المتعلق بأنشطة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام ٢٠١٥ (DP/OPS/2016/3)؛ وقدم نائب المديرية التنفيذية للمكتب رد الإدارة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٩ - رحب أعضاء المجلس، بوجه خاص، بالرأي المتعلق بكفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج الإنمائي وشجعوا مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات على تضمين الإطار تحليلا للمخاطر ولكيفية تعامل الإدارة معها ومدى الاسترشاد بذلك. وأشاروا إلى التقدم المحرز وأكدوا أن التقدير الذي منحه مراجعو الحسابات بدرجة "مرض

جزئياً“ يعني أنه يتعين على البرنامج أن يفعل المزيد لمعالجة أوجه القصور في مجالي الحوكمة وإدارة المخاطر. وشجعوا الإدارة على تعزيز الدعم المقدم لعمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات. بما يشمل تخصيص الموارد الكافية والآنية لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لكفالة أدائه لولايته. وقالوا إنهم يودون معرفة ما إذا كان استمرار نقص الموارد سيؤثر في عمله أم لا. وأشاروا إلى تعليقات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن الصلة بين مصادر التمويل واستقلال مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وحثوا الإدارة على اتباع مشورة اللجنة. ورحبوا بآليات البرنامج الجديدة لإدارة المخاطر وقالوا إنهم يودون معرفة سبب وكيفية ازدياد التقديرات المرضية وانخفاض التقديرات غير المرضية. ولاحظت الوفود التقدير غير المرضي الذي منحه مراجعو الحسابات لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ونوهت بالخطوات المتخذة في هذا الصدد وحثت البرنامج الإنمائي على كفالة تنفيذ جميع توصيات مراجعي الحسابات. وطلبت أن يُبقي البرنامج المجلس على علم بالجهود المبذولة لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة البرامج والشؤون المالية والمشتريات التي يتكرر تناولها في مراجعة الحسابات، وحثت البرنامج على تدعيم عملية تحديد واختيار البائعين وكذلك تعزيز قدرة الموظفين على رصد عقود الشراء وضمان عرض حالات الشراء على لجان الاستعراض. وقالت الوفود إنها تود التعرف على اختناقات عمليات الشراء ذات الصلة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية: نوهت الوفود بالجهود المبذولة للتصدي لهذا المشكل، لكنها التمسست في الوقت نفسه معلومات مفصلة عن أثرها. وطلبت معلومات عن تعاون البرنامج الإنمائي مع مكتب مراجعة حسابات الصندوق العالمي في الجهود المبذولة توطئة لمراجعة حسابات عملية تمويل الصندوق العالمي للبرنامج الإنمائي. وأعربت عن أملها في أن تجد مستقبلاً في تقارير مراجعة الحسابات معلومات تفيد بأن البرنامج الإنمائي يحرز تقدماً في جهود الإصلاح في مجالي الرقابة على عملية البرمجة وإدارة الموارد. وحثت البرنامج على إيلاء الأولوية لإغلاق ملفات توصيات مراجعي الحسابات التي طال أمدها وقالت إنها تود معرفة أسباب ازدياد عدد التوصيات التي لم تنفذ بالكامل. وفيما يتعلق بالتحقيقات، طلبت الوفود معلومات عن كيفية تفسير البرنامج ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للزيادة في عدد التحقيقات، لا سيما الحالات الجديدة. وأعربت عن القلق من أن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات يقبل مزيداً من الحالات رغم انخفاض موارده وتساءلت عن السبب في أن ١٥ في المائة فقط من الحالات هي التي ثبت فعلاً أنها تنطوي على سوء سلوك. إلا أنها أعربت عن سرورها لأن ٧٠ في المائة من الموظفين أفادوا بأنهم لا يخشون الإبلاغ عن سوء السلوك. وقالت إنها تود معرفة الاستراتيجية التي يتبعها البرنامج الإنمائي في التصدي لارتفاع عدد حالات الغش والسرقة والاختلاس في مجال المشتريات والجهود المبذولة لاسترداد الموارد. وشددت على أهمية اتخاذ تدابير فعالة للحماية من الغش والتصدي له وحثت مؤسسات الأمم المتحدة على تكثيف جهودها لمكافحة الغش على نطاق المنظومة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٩٠ - رحب أعضاء المجلس بوجه خاص بالرأي القائل بكفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الصندوق. وشجعوا مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات على تضمين الإطار تحليلاً للمخاطر ولكيفية تعامل الإدارة معها ومدى الاستناد إليها في الرأي الذي أبداه عموماً مراجعو الحسابات. وأعربوا عن قلقهم لأن عملية تحديث تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات تأجلت بسبب التغييرات التي أحرقت في سياق تخصيص الموارد، الأمر الذي يعني أن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لم يستطع الإبقاء على النطاق المقرر أن تشمله مراجعة الحسابات مما يعرض الصندوق لخطر لا يستهان به. وأعربوا عن اغتباطهم لإعادة مستويات تمويل المكتب في عام ٢٠١٦ إلى ما كانت عليه، ورحبوا بالزيادة المقترحة لعام ٢٠١٧، وحثوا الصندوق على كفاءة توافر التمويل الكافي للتصدي للحالات الطوارئ وتلبية الطلبات التي لم تكن في الحسبان. وعلاوة على ذلك، طلب أعضاء المجلس من الصندوق أن يتخذ تدابير لخفض معدل الشواغر في المكتب البالغ ١٦ في المائة. وإذ لاحظت الوفود التقدير الذي منحه مراجعو الحسابات بدرجة "مرض جزئياً"، شجعت الصندوق على التركيز على إجراء تحسينات وتنفيذ التوصيات التي ظلت مدة طويلة دون أن تنفذ والمتعلقة بالحوكمة وإدارة البرامج. وسلطت الضوء على تكرار التوصيات في مجالات الرصيد والمشتريات والإدارة المالية وإدارة شؤون الشركاء المنفذين. وذكرت أنه يستدل من أوجه القصور والمخاطر تلك على ضرورة إيلاء العناية الواجبة في هذا الصدد وتشديد المراقبة المالية. ونوه أعضاء المجلس بالخطوة الإيجابية المتخذة صوب إرساء نظام لإدارة المخاطر في المؤسسة وإن أشاروا إلى ضرورة بذل مزيد من الجهد وحثوا الصندوق على تنفيذ تدابير لتخفيف حدة المخاطر كل على حدة وتوثيق تلك التدابير. ورحبوا بمشروع تحسين إطار الرقابة الداخلية وشجعوا الصندوق على العمل على كفاءة الاستعانة بجميع عناصر لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي بالاقتران مع وصلات الربط بخطوط الدفاع الثلاثة. ومن ناحية أخرى نوهت الوفود بالتقدم الذي أحرزته الإدارة في الرقابة على المكاتب القطرية وفي مواءمة قدراتها بشكل أفضل مع مقتضيات تنفيذ البرامج. وحثت الصندوق على تحسين خطط إدارة المكاتب وأطرها الاستراتيجية بما يربط على نحو أوثق بين أولويات المنظمة وبرامجها ومواردها. وفيما يتعلق بموضوع التحقيقات، أعربت الوفود عن القلق إزاء عدم استطاعة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات مواكبة مستوى الحالات المعقدة التي تستهلك الموارد بصورة كثيفة والطلب على الخدمات الاستشارية. وحثت الصندوق على إدراج تلك المواضيع في المناقشات المتعلقة بإدارة المخاطر وعلى تخصيص موارد كافية. ووجهت الانتباه إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بالغش وحثت الصندوق وسائر مؤسسات الأمم المتحدة على تكثيف الجهود في هذا المجال.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩١ - رحب أعضاء المجلس بخطة المراجعة الداخلية للحسابات على أساس تقييم المخاطر التي وضعها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وأعربوا عن غبطتهم لسرعة استجابة المكتب لتوصيات مراجعي الحسابات حيث يبلغ معدل تنفيذه للتوصيات عموماً ٩٨ في المائة (٢٠٠٨-٢٠١٥). وطلبوا معلومات عن الزيادة في عدد التوصيات الصادرة عن المراجعة الداخلية للحسابات وعن متوسط عدد توصيات كل عملية مراجعة. وهنأوا المكتب على الخطوات التي اتخذها لتعزيز برنامجه في مجال إدارة المخاطر وأعربوا عن سرورهم لتدشين النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد. وقالوا إنهم يتطلعون إلى معرفة أثره فيما يتصل بإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وأثنوا على المكتب لعدد المشاريع التي خضعت للمراجعة ونالت تقدير "مرض" فيما يخص الضوابط الداخلية. وطلبوا إجراء مزيد من التحسينات في مجالات إدارة المشاريع والمشتريات والشؤون المالية. وأعربوا عن قلقهم لأن أعلى عدد من التوصيات ظل يهيم مجال إدارة المشاريع والمشتريات. وفيما يتعلق بالتحقيقات، رأوا أن الزيادة الكبيرة في عدد القضايا في عام ٢٠١٥ تعد دليلاً على ثقة الموظفين في فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وأعربوا عن قلقهم إزاء استمرار المخالفات المالية، لا سيما ما يتعلق منها بالغش في مجال المشتريات وحثوا المكتب على إعطاء الأولوية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمشتريات. ونوهوا بالجهود التي يبذلها المكتب لمعالجة حالات سوء السلوك ولاسترداد التكاليف بطرق منها التوعية والتدريب.

٩٢ - وردا على ما تقدم، أكد مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المكتب: (أ) يعمل على التنبؤ بالمخاطر بطريقة أكثر منهجية؛ (ب) استوعب خفض الميزانية بنسبة ٤ في المائة في غضون أربعة أعوام بتقليص النفقات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والسفر، وأشار مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في هذا الصدد إلى أن أي تخفيضات أخرى ستطال الموظفين وسيكون لها أثرها في النطاق المشمول بمراجعة الحسابات؛ (ج) يعتبر أن عدد التقديرات الممنوحة بدرجة "غير مرض" منذ عام ٢٠١٣ في ما يتصل بالحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط لا تشكل اتجاهها بل هي حالة متغيرة؛ (د) يحمل إدارة البرنامج وإدارة الوحدات المعنية بتصريف الأعمال المسؤولية عن المخاطر التي تم تحديدها في سياق عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي (أو أي عملية مراجعة حسابات) على الصعيدين المؤسسي والمحلي وعمل مع الصندوق العالمي على الحد من ازدواج الأدوار والمسؤوليات وتوضيحها؛ (هـ) يرى أن الزيادة في قضايا الغش في عام ٢٠١٥ هي نتاج لازدياد ثقة الموظفين ولمزيد من حالات سوء السلوك؛ (و) يعمل مع البرنامج الإنمائي على كفالة توخي مزيد من اليقظة في استرداد الأموال التي تبذرت من جراء الغش والمخالفات المالية الأخرى.

٩٣ - وأكد رئيس مكتب الشؤون المالية في البرنامج الإنمائي أن البرنامج: (أ) سيبدل قصارى جهده لمعالجة مسألة "التقديرات غير المرضية" من جذورها وقد وضع خطة لإدارة المخاطر بناء على التكاليف والأثر المحتمل؛ (ب) يرى أن التقدير بدرجة "مرض جزئياً" منح في مجال من مجالات البيئة عالي المخاطر، إلا أن الإدارة ستعمل على وضع خطة وجدول زمني لمعالجة هذه المسألة؛ (ج) يسعى إلى "تقليل المخاطر إلى أدنى حد" لأن القضاء على المخاطر أمر صعب بالنظر إلى عدد المجالات عالية المخاطر؛ (د) يرى في ازدياد عدد قضايا الغش والتحقيقات مؤشراً على ازدياد ثقة الموظفين؛ (هـ) أطلق من جديد استراتيجية منع الغش وسيكفل تنفيذها في جميع مجالات العمل عن طريق العمل مع الشركاء واتباع أفضل الممارسات؛ (و) شكّل فرق معنية بقطاعات عدة لمعالجة قضايا الغش في ضوء أفضل الممارسات؛ (ز) يعمل بهمة على تنقيح النهج المنسق للتحويلات النقدية وبدء تنفيذه رغم أن التمويل يعد مشكلة رئيسية؛ (ح) احرز تقدماً في معالجة المسائل المتصلة بالمستفيدين الفرعيين من الصندوق العالمي وإن كان لم يُبت في الرصيد حتى الآن حيث إن ذلك الأمر مرهون بالنظم الوطنية.

٩٤ - وذكر مدير مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج الإنمائي أن البرنامج: (أ) يعمل حالياً على إرساء إطار على نطاق المنظمة يضم ضوابط تحكم نظامه اللامركزي؛ (ب) يعمل مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تنفيذ جميع التوصيات بحلول نهاية عام ٢٠١٦؛ (ج) يعمل على تشغيل نظام الشراء الإلكتروني العالمي فيما يتصل بالاتفاقات الطويلة الأجل وعلى تحسين خدمات المكاتب القطرية؛ (د) يركز على تدابير منع الغش حيث إن جهود البرنامج الرامية إلى استرداد التكاليف تأتي في سياق قيود مالية.

٩٥ - وقال مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بصندوق السكان إن المكتب: (أ) اتخذ قراراً واعياً بعدم إجراء تقييم للمخاطر لأغراض مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٥ لإفساح الوقت للإدارة لإجراء التغييرات الهيكلية وسوف يعاود النظر في المسألة في عام ٢٠١٦؛ (ب) اتخذ كل الإجراءات الممكنة لملء الوظائف الشاغرة بحلول نهاية عام ٢٠١٦؛ (ج) يبذل قصارى الجهد لإنجاز النظر في القضايا في الوقت المقرر؛ (د) يأخذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بالغش مأخذ الجد.

٩٦ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (في الشؤون الإدارية) أن الصندوق: (أ) يعمل بهمة مع الوحدات المعنية بتصريف الأعمال على تدارك التقدير الممنوح بدرجة "مرض جزئياً"؛ (ب) يبذل أقصى جهد ممكن لزيادة الموارد المخصصة للتقييم والرقابة والتحقيق وسيتخذ الخطوات الضرورية لتلبية الطلبات في أي حالة طوارئ رغم حالة الموارد؛ (ج) يلتزم بتوفير دعم مخصص لوظائف الرقابة عند الاقتضاء؛ (د) سيتناول ٨٠ في المائة من

التوصيات التي طال أمدها بحلول الفصل الرابع من عام ٢٠١٦؛ (هـ) اتخذ خطوات لتحسين إدارة المخزون وشؤون الشركاء المنفذين.

٩٧ - وقال مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن الفريق: (أ) يعتبر ارتفاع متوسط عدد توصيات مراجعي الحسابات يعزى إلى التركيز بقدر أكبر على المسائل المتعلقة بالامتثال توطئة لتدشين النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد واتخاذ خطوات محددة استلزم الأمر اتخاذها في سياق مراجعة الحسابات بسبب ارتفاع عدد عمليات مراجعة حسابات المشاريع الممولة بمنح صغيرة؛ (ب) ركز بقدر أقل على إدارة المشاريع والمشتريات بسبب التركيز على البنى التحتية في عام ٢٠١٥؛ (ج) يشدد على أهمية توقيع مذكرات تفاهم مع وحدات الرقابة التابعة للجهات المانحة لتلبية طلبات العملاء الخاصة بالحصول على المعلومات ويحترم في الوقت نفسه في الإبلاغ مبدأ مراجعة الحسابات على يد جهة واحدة؛ (د) عقد في عام ٢٠١٥ اجتماعين بشأن إجراء عمليتي مراجعة للنظام المركزي لتخطيط الموارد تتصلان بمكافحة الغش وبأمن الفضاء الإلكتروني.

٩٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٣/٢٠١٦: مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان.

خامس عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩٩ - عرض مدير مكتب الأخلاقيات بالبرنامج الإنمائي الأنشطة التي اضطلع بها المكتب في عام ٢٠١٥ (DP/2016/17) وقدم مدير مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج رد الإدارة. وعرضت مستشارة الأخلاقيات في صندوق السكان تقرير مكتب الأخلاقيات التابع للصندوق لعام ٢٠١٥ (DP/FPA/2016/8) وقدمت نائبة المديرة التنفيذية (الشؤون الإدارية) بالصندوق رد الإدارة. وعرض المستشار القانوني لمكتب خدمات المشاريع الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأخلاقيات في عام ٢٠١٥ (DP/OPS/2016/4) وقدم أيضا رد الإدارة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٠ - أثنى أعضاء المجلس على مكتب الأخلاقيات بالبرنامج الإنمائي لإرسائه ثقافة قوامها الأخلاقيات والنزاهة وأشادوا بأسلوبه المبتكر والاستراتيجي في النهوض بعبء العمل الواقع على كاهله رغم استمرار شغور الوظائف في المكتب. وقالوا إن تزايد عدد الموظفين الذين يلتمسون المشورة دليل على ازدياد ثقافة الأخلاقيات رسوخا وازدياد الثقة في عمل المكتب، وهو ما تؤكد في استقصاء لآراء الموظفين أجري مؤخرا: أشار الموظفون إلى مستوى أكبر من عدم التحرج من الإبلاغ عن سوء السلوك، الأمر الذي يرجع الفضل فيه أساسا إلى حملة

التوعية التي اضطلع بها مكتب الأخلاقيات والترويج لثقافة قوامها "عدم السكوت" على الخطأ تدعمها الإدارة العليا من أجل حماية الموظفين من الانتقام. وأعربت الوفود عن تقديرها للمواد التدريبية العملية التي قدمها مكتب الأخلاقيات، ولاحظت الوفود أن موظفين كثيرين التمسوا المشورة في أعقاب عملية إعادة الهيكلة التي أجراها البرنامج. وحثت الوفود البرنامج على كفالة أن تقتزن التغييرات بسبل أفضل للتواصل تحول دون اللبس وتدرأ الشك. وأعربت عن قلقها إزاء ما ثبت للبرنامج من تعرض أحد المبلغين عن المخالفات للانتقام وطلبت معلومات مفصلة عن كيفية حماية الشاكي خلال التحقيق وعن ما إذا كان البرنامج قد اتخذ إجراءات تأديبية ضد الموظف الذي أقدم على الانتقام أم لا. وحثت الإدارة على تهيئة بيئة عمل تسودها الأخلاقيات وعلى ترسيخ ثقافة قوامها الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من الانتقام. وقالت إنه يتعين على البرنامج أن يكفل مساءلة كل من يأتي تصرفات تنطوي على سوء سلوك واتخاذ إجراءات تأديبية عند الاقتضاء. وشجعت الإدارة على تنفيذ توصيات مكتب الأخلاقيات والمواظبة على تقديم تقارير بشأن التوصيات التي لم تنفذ بعد.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠١ - أشاد أعضاء المجلس بمكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمبادرته إلى حل المشاكل قبل أن يشكل خطر مساس بسمعته. وحثوا الإدارة العليا على كفالة حصول المديرين على ما يلزم من تدريب واكتسابهم ما يلزم من مهارات لترويج ثقافة قوامها الأخلاقيات والتزاهة. وأثنوا على المدير التنفيذي لدعمه مكتب الأخلاقيات وإرسائه نموذجاً للسلوك "على مستوى القمة" وشجعوا الإدارة على تعزيز ثقافة الإبلاغ عن المخالفات دون الخوف من الانتقام. وأشاروا إلى ازدياد الطلب على خدمات مكتب الأخلاقيات، الذي يعكس ازدياد الوعي وازدياد الثقة في عمله ويجسد ثقافة عامة في الصندوق قوامها الأخلاقيات، الأمر الذي يعزى في جانب كبير منه إلى المبادرة بنشر تلك الثقافة بين المكاتب القطرية، وأقروا بالقيود المالية التي تحد من قدرة مكتب الأخلاقيات في مجال السفر إلا أنهم شجعوه في الوقت نفسه على مواصلة تقديم دعم قوي للمكاتب القطرية. وشجعوا الإدارة على توخي المرونة في إدارة الميزانية العامة لمكتب الأخلاقيات بحيث يتسنى له الوفاء بولايته وتقديم الدعم للموظفين. ومن ناحية أخرى، أعربت الوفود عن قلقها من أن الموظفين المخولين سلطة في مجالي الشؤون المالية والمشتريات يُستثنون من برنامج إقرارات الذمة المالية، الأمر الذي يعرض الصندوق للخطر، وأيدت الرأي القائل بوجوب أن يستعرض مكتب الأخلاقيات سياسة وبرنامج إقرارات الذمة المالية وأضافت أن المديرين بسعيهم إلى توسيع نطاق فئات الموظفين المطلوب منهم تقديم تلك الإقرارات إنما أثبتوا أنهم يدركون القصد من برنامج إقرارات الذمة المالية، وأعربت الوفود عن قلقها إزاء ما ثبت من تعرض أحد المبلغين عن المخالفات للانتقام وأشارت إلى أن الإبلاغ عن تلك الحالة يؤكد أهمية الدور الذي يؤديه

مكتب أخلاقيات قوي. وحث الصندوق على أخذ مسألة حماية المبلغين عن المخالفات مأخذ الجد وكفالة مساءلة من يأتون تصرفات تنطوي على سوء سلوك.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠٢ - أشاد أعضاء المجلس بمكتب الأخلاقيات لالتزامه بتعريف الموظفين بالغرض مما توفره السياسة التي يتبعها مكتب خدمات المشاريع في مجال الأخلاقيات من حماية من الانتقام وبنطاق تلك الحماية ومدى توافرها. ومن ناحية أخرى أشارت الوفود إلى الشكوى الرسمية الوحيدة المسجلة في هذا الصدد في عام ٢٠١٥ وحث مكتب خدمات المشاريع على أخذ هذه المسألة مأخذ الجد، وكفالة حماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام ومساءلة من يأتون أي تصرف ينطوي على سوء سلوك. وأشار إلى أن ارتفاع عدد الموظفين الذين يلتمسون المشورة بشأن شواغل تتصل بالعمل ما هو إلا دليل على الثقة في مكتب الأخلاقيات، الأمر الذي يرجع الفضل فيه أساساً إلى الحملة التي اضطلع بها مكتب خدمات المشاريع للدعوة إلى عدم السكوت على الخطأ.

١٠٣ - وردا على ما تقدم، وجه مدير مكتب الشؤون الإدارية الانتباه إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه مكتب الأخلاقيات في الربط بين الأخلاقيات والمساءلة. وأفاد بأنه تم اتخاذ إجراء تآدي في الحالة المشار إليها.

١٠٤ - وتناول مدير مكتب الأخلاقيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة الحماية من الانتقام وإجراءات الحماية التي اتخذت في الحالة المذكورة وأكد أن المكتب وسع نطاق سياسة الحماية من الانتقام لتشمل المتعاقدين على تقديم الخدمات. وقال إن الحالة المشار إليها تتعلق بأحد هؤلاء المتعاقدين نال لدى مغادرته المنظمة توصية ضعيفة باطلة مشفوعة بتعليقات سيئة من المدير وأضاف أن ذلك المدير قد مُنِع من إعطاء أي خطابات توصية في المستقبل. وأنشئ نظام جديد لحماية المتعاقدين مما يمكن أن يتسبب في رفض الاستعانة بهم في أي جهاز آخر داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٠٥ - وأكدت مستشارة الأخلاقيات بصندوق الأمم المتحدة للسكان أنه سعيًا إلى تحسين برنامج إقرارات الذمة المالية بحيث يفهم بالغرض منه لم يجر الحد من عدد الموظفين المشمولين به، وذكرت أن الهدف المنشود هو كفالة إعداد البرنامج بما يناسب احتياجات الصندوق ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وقالت إنها تتطلع إلى تقديم معلومات حديثة عن برنامج الأخلاقيات في عام ٢٠١٧.

١٠٦ - وأشار المستشار القانوني لمكتب خدمات المشاريع إلى أن ازدياد الطلب على المشورة يعتبر في جانب كبير منه نتيجة لنجاح برنامج الإبلاغ وازدياد الثقة في مكتب الأخلاقيات.

وشكر المجلس على دعمه لعملية تحديد هدف محوري طموح في مجال الأخلاقيات وسلط الضوء على العمل البناء المشترك الذي اضطلعت به مكاتب الأخلاقيات التابعة للوكالات.

١٠٧ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٤/٢٠١٦: تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

المرفق

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة
الإئتماني وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات
المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم
المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي
(٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦)

ألف - العمل في سياقات هشة، تشمل البلدان ذات الدخل المتوسط

١ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإئتماني، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الاجتماع المشترك بالترحيب بجميع المشاركين في المجالس التنفيذية للبرنامج الإئتماني وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي. ورحب أيضا بنائب الأمين العام للأمم المتحدة.

٢ - ووصف نائب الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية، وضع الالتزامات المشتركة للأمم المتحدة في ضوء الاتفاقات العالمية الرئيسية الأخيرة مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسلط الضوء على المجالات التي تحتاج منظومة الأمم المتحدة الإئتمانية إلى تكثيف تعاونها فيها من أجل بناء مجتمعات سلمية. وهي تشمل ما يلي: معالجة منع نشوب النزاعات والحد من أخطار الكوارث عن طريق التخطيط والبرمجة المشتركين، والقيادة الجماعية، والتمويل الذي يمكن التنبؤ به؛ ومراعاة التركيز على أشد أفراد المجتمع ضعفا وهميشا، ولا سيما الشباب، في جميع البرامج؛ وبناء النظم الإحصائية الوطنية والتوسع في استخدام البيانات الضخمة؛ والعمل بطريقة رأسية داخل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من أجل توحيد الجهود؛ وتوسيع نطاق استخدام إجراءات التشغيل الموحدة من قبيل تلك الإجراءات المستخدمة في نهج توحيد الأداء، على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وإصلاح هيكل المعونة الشاملة.

٣ - وعرضت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإئتماني، والمدير التنفيذي لليونيسيف، حالات النجاح والتحديات التي تواجهها منظمة كل منهما عند العمل في سياقات هشة، بما في ذلك في البلدان المتوسط الدخل. وشددت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإئتماني على أن النزاع والهشاشة هما العقبتان الرئيسيتان أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يجعل من منظومة الأمم المتحدة ككل بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية وتحديد أولويات بناء المرونة. وأشارت إلى أن نهج مجموعة الأمم المتحدة الإئتمانية المتمثل في التعميم والتسريع ودعم السياسات هو الأداة الصحيحة لحشد الجهود على نطاق المنظومة. وأكد المدير التنفيذي

لليونيسيف إنه لئن كان من المهم التركيز على الدول الهشة ينبغي أن يكون السكان في صميم التنمية والعمل الإنساني. وسيؤدي تحسين البيانات (المصنفة والابتكارية) والشمول (عدم تخلف أحد عن الركب) والتكامل بشكل أوثق للعلاقة الإنمائية الإنسانية (التي تجمع بين الأعمال في مجالات مثل الفقر، والتزاع، والمناخ، وندرة الموارد) إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. وتلك التحديات لا يمكن فصلها بعضها عن بعض، ويجب أن تكون الاستجابة هي نفسها.

٤ - وناقش المنسق المقيم للأمم المتحدة، ألبانيا، الكيفية التي يمكن بها أن يساعد تمويل بناء السلام على إخراج أقل البلدان نمواً من حالة الهشاشة. ولفت الانتباه إلى نشوء توافق في الآراء بشأن كيفية معالجة الأزمات وبناء المجتمعات السلمية ليشمل ما يلي: (أ) معالجة الأسباب الجذرية؛ (ب) ممارسة منع نشوب النزاعات في التنمية؛ (ج) دفع مبادئ السلام المستدام في سائر منظومة الأمم المتحدة؛ (د) توسيع مفهوم حقوق الإنسان؛ (هـ) تعزيز العلاقات عبر الحدود؛ (و) ضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به. وبدوره ناقش منسق التنمية دون الإقليمية ورئيس مرفق الاستجابة دون الإقليمي للأزمة السورية، موضوع الهشاشة في سياق أزمة مطولة، وركز على بناء القدرة على الصمود، في البلدان المتوسطة الدخل. وسلط الضوء على أن الأدلة المستمدة من الميدان أثبتت كيف يمكن للصدمات أن تزعزع استقرار البلدان المتوسطة الدخل، وتؤدي إلى انتكاس مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس عبر المنطقة. وقال إن عجز بنية المعونة الحالية عن التصدي للأزمات بصورة كافية أدى إلى تفاقم الحالة. وأردف قائلاً إنه على الرغم من ذلك، تمثل استجابة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية القائمة على القدرة على التكيف، والتي جمعت من ناحية ثانية بين المجالين الإنمائي والإنساني في برنامج واحد، تقدماً كبيراً، ولا سيما فيما يتعلق بالأزمة في الجمهورية العربية السورية. وتشير الأدلة إلى الحاجة إلى ما يلي: (أ) أنواع جديدة من الاستجابة للأزمات؛ (ب) المعرفة والتكنولوجيا؛ (ج) إمكانية التنبؤ بالتمويل وجودته؛ و (د) الجمع بين الاستجابات على جميع الجبهات.

٥ - وناقش رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة، ورؤساء مؤسسات الأمم المتحدة الست وأعضاء المجلس التنفيذي فرص وتحديات العمل في الدول الهشة، بما يشمل البلدان المتوسطة الدخل. وشاركت الدول الأعضاء بفعالية طوال الدورة وقدمت عدداً من التعليقات أخصها بالذكر ما يلي:

- تتطلب الدول الهشة والبلدان المتوسطة الدخل استجابات وتقديرات وتقييمات مشتركة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لتحسين تركيز المساعدة؛
- يتطلب بناء السلام والقدرة على الصمود تكامل الجهود الإنسانية والإنمائية؛
- ينبغي أن يكون إصلاح هيكل المعونة الحالي من أولويات الأمم المتحدة؛

- تحتاج "المشاشة" كمفهوم إلى تعريف أوضح للتركيز على السكان في كل مجتمع، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وليس على الدول؛
- يُعد التعزيز المالي والمؤسسي عاملاً رئيسياً لبناء القدرة على الصمود في سياقات هشة؛
- أدت النساء والفتيات دوراً رئيسياً في بناء القدرة على الصمود في سياقات هشة.

٦ - وأبرز المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع في ختام حديثه أنه من أجل معالجة المشاشة، يتعين أن تركز مساعدة الأمم المتحدة على السكان لا على الدول، لبناء القدرة على الصمود قبل حدوث الأزمات. وأضاف قائلاً إنه يلزم توفير أشكال ابتكارية لتمويل إلى جانب النظم الابتكارية لقياس أوجه الضعف من أجل تخصيص التمويل والدعم. وقال في هذا السياق، إنه يوجد دور للأمم المتحدة لاحتذاب استثمارات القطاع الخاص في السياقات الهشة العالية المخاطر.

٧ - وأكد رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف أهمية الجهود المشتركة لكيانات منظومة الأمم المتحدة في معالجة أوجه الضعف الأوسع نطاقاً التي تؤثر على جميع المجتمعات، وذلك من خلال منظور يركز على السكان، وعلى وقف انتشار ذلك الضعف. وأضاف قائلاً إنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة في غمار الانتقال من الضعف إلى القدرة على الصمود، أن تعطي الأولوية للسكان المعرضين للخطر والمهمشين والضعفاء، وأن تعالج الأسباب الجذرية عن طريق القضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت وعدم المساواة.

٨ - وفي الختام وجه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشكر للوفود، ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها في الجزء الصباحي من الاجتماع المشترك.

باء - البيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة

٩ - رحب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بأعضاء المجالس التنفيذية الأربعة، وبممثلي منظمات الأمم المتحدة الست، وبالمتكلم الزائر في الجلسة بشأن المناقشة المتعلقة بالبيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة.

١٠ - ولفت المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الانتباه في الملاحظات الافتتاحية إلى إمكانات البيانات الضخمة - مجموعات البيانات الضخمة التي يمكن تحليلها للكشف عن أنماط واتجاهات وترابطات - لتوفير معلومات آنية، ولا سيما خلال الأزمات. وأشار إلى أن البيانات الضخمة لها أيضاً تأثير على المشاركة السياسية والاجتماعية للسكان، بما في ذلك التوعية بالمسائل الرئيسية ووضع الخرائط السكانية. بيد أن الاستفادة من إمكانات البيانات الضخمة لا تتطلب بناء قدرات النظم الوطنية والموظفين فحسب، بل وتلك المتعلقة

بالأمم المتحدة أيضا، وهي خطوة تتطلب تغيير المواقف تجاه جمع البيانات حتى يتسنى للسكان فهمها كأدلة.

١١ - وأكدت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرة البيانات على توفير منظورات اجتماعية واقتصادية مختلفة بشأن القضايا، وبخاصة في ما يتعلق برفاه المرأة والفتاة، والمساعدة في إثراء تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها. وأشارت إلى أن الافتقار إلى المعرفة يقيد قدرة المجتمع الدولي على مواجهة الأزمات واتخاذ إجراءات في حالات الأزمات. ولذا فمن الضروري تحسين البيانات الإحصائية الوطنية واستخدام البيانات الضخمة لتكملة البيانات التقليدية. وبالنظر إلى إمكانات البيانات، ينبغي أن تكون معرفة كيفية استخدامها ونشرها هدفاً أسمى للحكومات وللأمم المتحدة. بيد أنها أكدت أن البيانات الضخمة لا تحل محل المسؤولية المتعلقة بطلب المعرفة والعمل.

١٢ - وقدمت بيث سيمون نوفيك، المتكلمة الضيف، والأستاذة في شبكة جيري م. هولتن العالمية بمعهد تاندون للهندسة في جامعة نيويورك، ومديرة مؤسسة مختبر الحوكمة (Governance Lab)، عرضاً عن كيفية حل المشاكل العامة بواسطة البيانات. وسلطت الضوء على أن الثورة الحادثة في التفكير الحالي بشأن البيانات تقتضي تحول التركيز من نواتج الحكومة إلى شفافية النواتج، وسياسة البيانات المفتوحة، التي لا تُنشئ اقتصاد البيانات فحسب، بل "أخلاقيات البيانات" أيضاً. وأضافت قائلة إنه رغم قبول الممارسين بالفرضية القائمة على الأدلة، فإن مسألة كيفية استخدام البيانات لإثراء السياسات لا تزال تشكل تحدياً. لكن حتى وإن تحقق هذا، ينبغي أن تدور المحادثة والمشاركة والشراكات، حول الصلة بين السياسات والبيانات. ولفتت الانتباه إلى الدور الذي تقوم به "الجهات المتعاونة في مجال البيانات"، مثل "تويتر" أو "إنتل"، في المساعدة على إيجاد حلول جديدة للمشكلات. فبيانات الهاتف، على سبيل المثال، تعطي صورة أفضل للتحركات البشرية في أفريقيا أكثر من البيانات العامة، في حين أنه في نيويورك، تتيح بيانات الهاتف لأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة تحديد مجالات الاستثمار. بيد أن البيانات وحدها، ليست كافية؛ فينبغي تنقيتها وتحليلها لكي تكون مفيدة. ويساعد التعاون والشراكات أيضاً على ضمان استخدام المواهب غير المستغلة حالياً. وتعني قضايا الخصوصية والوصول إلى البيانات أن من الضروري بناء "المسؤولية في مجال البيانات" في إجراءات المعونة. وسلطت الضوء على أن الأمم المتحدة آخذة في استكشاف الطريقة التي يمكن بها تحقيق التعاون بين مؤسسة مختبر الحوكمة ومبادرة الأمم المتحدة لجس النبض العالمي ومختلف منظمات الأمم المتحدة، على أفضل وجه. وأكدت في ختام كلمتها أهمية تقاسم البيانات - وليس الاستئثار بها - كشرط أساسي لحل مشاكل التنمية والمشاكل الإنسانية.

١٣ - وردا على ذلك، أدلت اثنتان من الدول الأعضاء بمدخلات وعرضتا عددا من وجهات النظر، أبرزها ما يلي: (أ) أن هناك أوجه عدم المساواة في البيانات، حيث إن بعض البلدان والمناطق لديها بيانات والقدرة على استخدامها، بينما لا يتمتع غيرها بذلك؛ و (ب) أن المواقف الثقافية تؤثر في جمع البيانات وتفسيرها ولذا قد تجعلها غير موثوق بها؛ و (ج) أن الخبرة في ما يتعلق باستخدام البيانات الضخمة من أجل الأنشطة الإنمائية والإنسانية لا تزال في مراحلها الأولى، فلا تزال إمكاناتها الفعلية غير واضحة، و (د) أن ملكية قواعد البيانات ومراقبتها لا تزال تكتنفها المشاكل، ولا سيما عندما تكون بحوزة القطاع الخاص، بسبب آثارها الأخلاقية والتنظيمية؛ و (هـ) أنه ينبغي أن يكون السكان في صميم البيانات الضخمة وأن يشاركوا في تطبيقاتها؛ و (و) أنه ينبغي أن تفيد البيانات الضخمة في بناء قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على إنتاج البيانات، لا أن تحجبها؛ و (ز) أهمية المناقشات المتواصلة بشأن البيانات الضخمة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

١٤ - وقدم ممثل برنامج الأغذية العالمي، في ما يتعلق بالموضوع الرئيسي للبيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة، النتائج المستخلصة من دراسة استقصائية للهواتف المحمولة تساعد على دعم اتخاذ القرارات على الصعيد القطري، وأوضح ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان كيف أن الصور الساتلية تستخدم لإنتاج تقديرات سكانية في أفغانستان. وأبرزت اثنتان من الدول الأعضاء أنه رغم الأهمية البالغة التي تتسم بها البيانات المصنفة، فإن بلدانا كثيرة تفتقر إلى القدرة على إنتاجها؛ ويُعد تقاسم البيانات بين وكالات الأمم المتحدة جيدا ولكنه يتسم بالتجزئة. وأعربت الدولتان عن رغبتهما في معرفة نتائج ومستقبل مختبرات ابتكارات البيانات المنظمة من قبل مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وما إذا كان هناك نهج مماثل لمبادرة خصوصية البيانات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية داخل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة.

١٥ - وفي ما يتعلق بالموضوع الثاني "جمع البيانات وطرائقه" قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضا بشأن (أ) الطريقة التي يمكن بها لمصادر البيانات الجديدة المساعدة في قياس التغيرات المتعلقة بالفقر، في السودان، باستخدام الصور الساتلية لتحديد مستويات الدخل استنادا إلى استهلاك الكهرباء واستعمال الهواتف المحمول؛ و (ب) قياس التقدم الحاصل صوب تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في تونس، باستخدام بيانات مجمعة من وسائل التواصل الاجتماعي لتقييم التصورات بشأن الفساد. ووصفت منظمة اليونيسيف بدورها كيف أنها استخدمت الهواتف المحمولة لتحديد "بؤر المخاطر" والتدخلات الممكنة، على سبيل المثال، من أجل التصدي لأزمة وباء إيبولا في غرب أفريقيا. وأبرزت دول أعضاء خيراها في جمع البيانات الوطنية عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي للمساعدة على تحديد القضايا ومعالجتها، ورحبت بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال. وشددت على

أهمية بناء القدرة على جمع البيانات وتصنيفها على الصعيد القطري، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ولفتت الانتباه إلى الفجوة التكنولوجية الموجودة بين دول الشمال والجنوب وشددت على دور الأمم المتحدة في قيادة الجهود المبذولة لتحديد الكيفية التي يمكن أن تفيد بها البيانات الضخمة جميع السكان، مع احترام خصوصية الأفراد. والتمست تفاصيل عن موعد وكيفية قيام الأمم المتحدة بالاستثمار في بناء قدرة البيانات الضخمة، أو التخطيط لمعالجة ذلك الأمر. وأبرزت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أهمية التعاون المستمر بين منظمات الأمم المتحدة وأشارا إلى الدور الحفّاز لمبادرة الأمم المتحدة لجس النبض العالمي وتعاونها في ما يتعلق بمعظم مبادرات البيانات الضخمة التي قدمتها منظمات الأمم المتحدة.

١٦ - وأشار رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي لدى تلخيص المناقشة إلى توقيتها في ضوء ثورة البيانات واعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وكذلك الأهمية المتزايدة للبرمجة القائمة على الأدلة والرصد والتقييم من أجل تحقيق النتائج. بيد أنه شدد على التحديات التي تعترض بناء القدرات في مجال البيانات الضخمة، التي لا يزال كثير من البلدان يفتقر إليها. وأضاف قائلاً إن إمكانية التوسّع السريع وتنويع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كبيرة، وعلى الأمم المتحدة تسخير تلك القدرة. ولذا يتعين تعزيز القدرات الوطنية في مجال البيانات الضخمة وفي الوقت نفسه إنشاء إطار تنظيمي لحماية الخصوصية. وأشار إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون بمثابة المنظم للجهات المتعاونة في مجال البيانات في المستقبل.

١٧ - وأبرز رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة في الملاحظات الختامية ضرورة تطبيق منظور جنساني في جميع أعمال الأمم المتحدة بشأن البيانات الضخمة؛ وسدّ الفجوة الرقمية؛ واحترام الخصوصية. وشدد أيضاً على أن البيانات الضخمة وإن كانت لا تعوض مسؤولية الحكومة عن جمع البيانات فإنها قد تُكملها.

١٨ - واختتم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع بتوجيه الشكر للوفود ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها الفعالة ومناقشتها المفيدة.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦

المعقودة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك

في الفترة من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.
- ٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطة عمل دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦ (DP/2016/L.3)، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٦ (DP/2016/18). وأقر المجلس مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٧ (DP/2016/CRP.2) وخطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧.
- ٣ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦ في الوثيقة DP/2017/2 التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- ٤ - ووافق المجلس التنفيذي في المقرر ٢١/٢٠١٦ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧:

الدورة العادية الأولى:	من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧
الدورة السنوية:	من ٣٠ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧
الدورة العادية الثانية:	من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بتمويله

بيان مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ٥ - استهلّت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيانها أمام المجلس التنفيذي بملاحظات (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) تناولت فيها سلسلة مواضيع من منظور تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وحالة تمويل البرنامج الإنمائي. وتضمنت تلك المواضيع مشاركة البرنامج الإنمائي في: الخطط العالمية الرئيسية؛ وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠١٦؛ ومالية المؤسسة، وخاصة حالة الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية)؛ والحالات الإنسانية في شتى أرجاء العالم؛ والجهود المتواصلة لضمان الشفافية والمساءلة في كل مجالات العمل؛ وتحسين جودة البرامج القطرية؛ وبناء وظيفة تقييم وثقافة تقييم أكثر قوة على نطاق المنظمة.

٦ - وفيما يتصل بالخطط العالمية، وَجَّهَتْ مديرة البرنامج الإنمائي الانتباه إلى تعاون البرنامج الإنمائي مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال اتباع نهج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلق بالتعميم والتسريع ودعم السياسات في المجالات التالية: التخطيط المتعدد القطاعات، وتعزيز القدرات الإحصائية، وإذكاء الوعي وبناء الشراكات فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة. وعلى المستوى الوطني، سَلَّطَت الضوء على تعاون البرنامج الإنمائي مع الشركاء بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ أنشطة مشتركة بين الوكالات تساعد على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على المستوى القطري، وكان من أبرز هذه الأنشطة الآلية العالمية للتمويل الجماعي، وإجراءات التشغيل الموحدة، وخطط عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل أيضا مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لتعزيز الاستعراض الذي يُجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ دعماً لخطة عام ٢٠٣٠، بهدف الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل منظمة من المنظمات. وطرحَت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مقترحات عديدة بشأن كيفية تحسين الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦، تضمنت تحقيق تكامل تشغيلي أوثق داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقوية نظام المنسقين المقيمين بقدر أكبر، والتنفيذ الكامل لإطار المساءلة المتبادلة، بما في ذلك الفصل بين المهام.

٧ - وانتقلت إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فقالت إن البرنامج الإنمائي يركز على مساعدة البلدان في الاستعداد لتنفيذ الإسهامات التي حددتها على الصعيد الوطني وذلك عن طريق تعزيز المؤسسات، وتصميم إجراءات للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه، وتحسين الرصد. وسلطت الضوء أيضا على أحداث عالمية أخرى نُظمت في عام ٢٠١٦ وشارك فيهما البرنامج الإنمائي بصورة نشطة، منها الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التعامل مع التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

٨ - ثم انتقلت مديرة البرنامج الإنمائي إلى المسائل المالية، فوجهت الانتباه إلى الاتجاهات الإيجابية التالية: أن البرنامج الإنمائي قد تلقى رأيا غير مشفوع بتحفظ من جانب مراجعي الحسابات في عام ٢٠١٥، مما يتم عقدا حلت فيه آراء مراجعي الحسابات من التحفظات؛ وأن نسبة الموارد العادية التي تنفقها المنظمة على التكاليف المؤسسية قد هبطت في حين أن حصة الموارد العادية التي خُصصت للأنشطة البرنامجية قد ارتفعت؛ وأن نسبة التكاليف الإدارية قد انخفضت بدرجة كبيرة خلال فترتي السنتين السابقتين. وعلى الرغم من هذا، انخفضت الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية في عام ٢٠١٥، وهو اتجاه سلبي مستمر يسعى البرنامج الإنمائي إلى موازنته بتوسيع نطاق قاعدة مانحيه، وإنشاء نوافذ تمويل مواضيعية

جديدة، وإطلاق حملة ١٠٠ شريك، وتعبئة مساهمات من جانب البرامج القطرية. وشددت على أن البرنامج الإنمائي ملتزم التزاما راسخا بالشفافية والمساءلة، وتزويد المانحين ببرنامج على أثر مساهماتهم وبحافز على زيادة المساهمات في الموارد الأساسية. وأشارت إلى أنه في عام ٢٠١٦، جاء البرنامج الإنمائي مرة أخرى في المرتبة الأولى فيما يخص مؤشر شفافية المعونة. وأشارت إلى أن التقييم يتسم، هو الآخر، بأهمية مركزية للبرنامج الإنمائي، وأن سياسة التقييم المعدلة للبرنامج الإنمائي مقدمة إلى المجلس ليقراها في دورته الحالية.

٩ - وقدمت مديرة البرنامج الإنمائي أيضا معلومات عن استمرار العمل الإنساني الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في الأردن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وحبوب السودان، والصومال، والعراق، والكاميرون، وكينيا، ولبنان، وليبيا، واليمن، في مجالات سبل كسب العيش، وإيجاد فرص عمل، والخدمات الأساسية، ودعم اللاجئين والمشردين داخليا. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي قد أدى دورا رئيسيا في تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي في إطار خطة عام ٢٠٣٠، بما يتفق مع الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الأهداف المحددة في الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

١٠ - وقد أثنت الوفود، في إجمالها، على البرنامج الإنمائي لدوره المركزي في مساعدة البلدان على إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن عمليات التخطيط الوطني الخاصة بها، ولتعزيزه أولويات البلدان النامية في الخطط العالمية الرئيسية الحديثة العهد، ولقيادته نظام المنسقين المقيمين. ورحبت الوفود أيضا بالعمل المتواصل الذي تؤديه المنظمة في بيعات الأزمات بشأن دعم سبل كسب العيش، وإيجاد فرص العمل، والخدمات الأساسية، والمشردين داخليا، وفي تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي في خطة عام ٢٠٣٠.

١١ - وبصورة أكثر تحديدا، شدد بعض أعضاء المجلس على أهمية الالتزامات التي تعهدت بها المنظمة في إطار الصفقة الكبرى إبان مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦، وطلبوا موافقتهم بإحاطة محدثة عن تنفيذ البرنامج الإنمائي لتلك الالتزامات، وخاصة فيما يتعلق بالأهداف ذات الأولوية. وأكدوا أن جميع المؤسسات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تتأزر في العمل مع الشركاء على سد الفجوات في الاستجابة الإنسانية، ودعوا في الوقت نفسه الحكومات إلى تضمين استراتيجياتها الإنمائية الوطنية تدابير تتعلق باللاجئين والمشردين داخليا.

١٢ - غير أن الوفود قد ركزت معظم تعليقاتها على نتيجة الاستعراض المالي الذي كان موضوع النقاش الرئيسي للدورة. وأعربت جميع الوفود التي تناولت الكلمة عن قلقها الشديد إزاء استمرار هبوط الموارد الأساسية في عام ٢٠١٥، وتواصل اختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وشددت كل المجموعات الرئيسية للوفود على أن البرنامج

الإئمائي يحتاج، كي يؤدي الولاية المنوطة به بموجب الخطة الاستراتيجية والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، إلى تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به، ومرن، وطويل الأجل. وأعربت إحدى المجموعات عن قلقها من أن يؤدي تدني قاعدة الموارد الأساسية - إلى جانب استمرار اتجاه المانحين إلى تخصيص الأموال لأغراض بعينها - إلى تأثر قدرة البرنامج الإئمائي في نهاية المطاف على رصد موارد كافية للبلدان التي ينفذ برامج فيها، وعلى إنجاز ولايته على أرض الواقع. وأوضحت الوفود، في إجمالها، أنها تتطلع إلى تعزيز الحوار مع البرنامج الإئمائي، في سياق المناقشات بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦، من أجل معالجة حالة الموارد الأساسية المتناقصة.

١٣ - وأشارت الوفود إلى أن نوافذ التمويل المواضيعي وحملة المائة شريك قد قللتا من التكاليف الإدارية، غير أنها أعربت عن قلقها إزاء بقاء المساهمات من خلال نوافذ التمويل دون الهدف المتوخى. وشدد أيضا عدد من الوفود على أهمية استرداد كامل التكاليف كوسيلة لموازنة الحالة المالية الصعبة، لكن تلك الوفود حذرت من دعم الموارد غير الأساسية بموارد أساسية. وأكدت مجموعة من أعضاء المجلس أن البرنامج الإئمائي لن يتمكن من أداء ولايته إن اعتمد على الموارد غير الأساسية. وأشارت هذه المجموعة إلى أن تعبئة الموارد الوطنية لأغراض التنمية لن كانت قد حققت أثرا إيجابيا فإن هذه الطريقة تتسم بطابع طوعي وتستهدف في المقام الأول تعزيز السيطرة الوطنية.

١٤ - ونوهت مجموعة الوفود نفسها أيضا بأهمية السيطرة الوطنية وبضرورة أن تستند البرامج إلى الأولويات الوطنية. وحثت المجموعة البرنامج الإئمائي على كفالة أن يظل القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة (مع التركيز على الأسباب الجذرية) المجالين ذوي الأولوية في عمله الإئمائي، اللذين تركز عليهما كل الأنشطة الأخرى، وفقا للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والخطط العالمية الرئيسية، بما في ذلك على وجه الخصوص خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. ورأت هذه المجموعة أيضا أنه من الضروري إضفاء الطابع الديمقراطي على وجود البلدان النامية في المجلس، وضمان تمثيل جغرافي أكثر إنصافا للدول الأعضاء بين موظفي منظومة الأمم المتحدة الإئمائية.

١٥ - ورداً على ذلك، أكدت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإئمائي، في معرض تناولها للموضوع الرئيسي المتعلق بالتمويل، أن البرنامج الإئمائي يعمد بصورة نشطة إلى تنوع مصادر تمويله، وطمأنت المجلس إلى أن الأنشطة غير الأساسية لا يجري دعمها بموارد أساسية. وقد خصص البرنامج الإئمائي الجانب الأكبر من تمويله الأساسي للأنشطة في البلدان المتضررة من الأزمات أو الكوارث، وأظهر براعة في حشد موارد إضافية بجملة سبل منها مثلا تحويل

نسبة مئوية من الأموال الأساسية إلى مجالات أخرى، مثل احتياجات البلدان المتوسطة الدخل. ولاحظت في هذا الصدد أن هناك فجوة كبيرة في النتائج المتعلقة بالحكومة الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والتعافي المبكر، والقيادة الفكرية. وقالت إن البرنامج الإنمائي لئن كان قد استجاب لبيئة التمويل الأقل اتساما بالمرونة من خلال تدابير مؤسسية تستهدف زيادة الكفاءة وتحقيق الوفرة، فإن الموارد الأساسية تظل شديدة التأثر بحجم التخفيضات وتقلب أسعار الصرف؛ وحثت أعضاء المجلس القادرين على زيادة مساهماتهم على أن يفعلوا ذلك. وأشارت إلى أن عدد المساهمات المقدمة من خلال حملة ١٠٠ شريك قد انخفض في عام ٢٠١٥ وإن كان من المنتظر أن يرتفع في عام ٢٠١٦، وأعربت عن الرأي الذي مفاده أن الحوار المنظم بشأن التمويل هو الإطار الأمثل لمناقشة الحالة المالية. ولئن تبين أن نوافذ التمويل المواضيعي مبادرة جيدة لتحسين جودة الأنشطة غير الأساسية، فإن التدفقات لم تُرق إلى مستوى التوقعات؛ غير أنها حذرت من أن النوافذ ينبغي ألا تُحول الأموال بعيدا عن الموارد الأساسية. وتشمل جهود البرنامج الإنمائي لتنويع التمويل تعبئة الموارد المحلية، والصناديق الرأسية، وتنفيذ القروض، والقطاع الخاص.

١٦ - وأكدت مديرة البرنامج الإنمائي للمجلس أن القضاء على الفقر يظل موطن التركيز الأساسي والمعياري المرجعي الرئيسي في عمل البرنامج الإنمائي الذي ينصب على أقل البلدان نموا، إلى جانب أن البرنامج الإنمائي يدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية دعما تاما من خلال مسار ساموا. وسلطت الضوء على أن البرنامج الإنمائي قد اضطلع بدور حاسم في مساعدة البلدان على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للظروف القائمة على المستوى القطري، بالعمل في ارتباط مع مؤسسات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالصفقة الكبرى وبالصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، التزم البرنامج الإنمائي بتحقيق الأهداف المتفق عليها والعمل من خلال نظام المنسقين المقيمين لتصميم خطة متعددة السنوات للعمل الإنساني تراعي النتائج الجماعية المنشودة، وبضمان أن تكون هذه العملية شاملة للجميع. ويظل البرنامج الإنمائي ملتزما أيضا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالعمل في ارتباط وثيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والبرنامج الإنمائي ملتزم كذلك بقيادته لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو دور يأمل أن يؤكد الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بجودة البرامج القطرية، نوهت بأن البرنامج الإنمائي يأمل أن يتم تغيير وقت إقرار نحو ٥٠ برنامجا جديدا من عام ٢٠١٧ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ لضمان أن تتوافق توافقا كاملا مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وشددت مديرة البرنامج الإنمائي، في ختام بيانها، على التزام البرنامج الإنمائي بوظيفة التقييم وتنفيذ توصيات التقييم في أوانها، وكذلك بتطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الغش إلى جانب مواصلة تنقيح سياسة التقييم للاستجابة لكل توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

المسائل المتصلة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٧ - تولى مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب الخدمات الإدارية تقديم البند، كما قدما عرضاً بشأن المسائل المتصلة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الوثائق التالية: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٥ (DP/2016/20)، ومعلومات تفصيلية ذات صلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٥ (DP/2016/20/Add.1)، وحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٦ وما بعده (DP/2016/21).

١٨ - ورحب أعضاء المجلس بالعروض وبالإحاطات عن أحدث التطورات، ولكنهم كرروا الإعراب عن قلقهم إزاء استمرار صعوبة الحالة المالية. وأشاروا بوجه خاص إلى أن نسبة تقارب ٣٢ في المائة من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تظل غير ممولة. وذكرت وفود أن البرنامج الإنمائي يشغل موقعا فريدا يؤهله لقيادة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لكن على المنظمة أن تكون مستعدة لمواجهة تحديات يتزايد تعقيدها وأن تتكيف مع الواقع التمويلي الجديد. ولذا يستلزم الأمر توافر قاعدة تمويلية مستقرة وبممكن التنبؤ بها من أجل إحداث التغيير المطلوب. وأبدوا تقديرهم للجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تعبئة الموارد من خلال طائفة متنوعة من الأساليب التي ذُكرت في العروض. وشجعوا البرنامج الإنمائي على السعي بصورة نشطة إلى الاستعانة بالتمويل الجماعي، وأكدوا في هذا السياق أهمية تعزيز الشراكات والتواصل والتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين، وضرورة استرداد كامل التكاليف. وكان الهبوط المستمر في الموارد الأساسية شاغلا رئيسيا، وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة المشاركة في الحوار المنظم مع المجلس بشأن مسائل التمويل. وحثت الوفود من إجراء دعم تبادلي بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وطلبت أن تُوفى بمعلومات أكثر تفصيلا في التقارير المقبلة عن حالة استرداد التكاليف والأحجام المالية، وبمجموعة تعاريف متفق عليها بشأن التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وذلك قبل أن تبدأ المناقشات بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٩ - ورداً على ذلك، تناول كبير الموظفين الماليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسألة استرداد التكاليف. فأشار إلى أن اختصاصات الاستعراض المستقل الذي طلب المجلس إجراؤه ركزت على الامتثال للسياسة التي أقرها المجلس، وهي سياسة لئن كانت تقديمية في طابعها فقد يتعين مراجعتها في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ كي تعبر عن الحالة التمويلية في المستقبل. وعليه، قد تحظى بعض أسئلة المجلس بإجابة أفضل في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ عندما تبدأ المناقشات بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة. وسيتضمن النموذج التمويلي الجديد الذي تقوم عليه الخطة الاستراتيجية الجديدة سياسة

معدلة لاسترداد التكاليف وُضعت لتلك الخطة تحديداً، وتعتبر عن الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية السابقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٠ - وأعرب مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التقدير للتعليقات الإيجابية بشأن ما يسديه البرنامج الإنمائي من تعاون على المستوى القطري، ورحب بالإعلانات عن تقديم دعم مالي جديد ومتجدد، وخاصة لتمويل الموارد الأساسية. وأكد للمجلس أن البرنامج الإنمائي لم يكن يتوقع هبوطاً متواصلاً لا يمكن تجنبه في تمويل الموارد الأساسية، وأوضح أن البرنامج الإنمائي قد واجه من قبل اتجاهات نزولية مماثلة جرى عكس مسارها. وسيواصل البرنامج الإنمائي التركيز على النتائج وسيسعى بصورة نشطة إلى تطويع نموذج ممارسة الأعمال الخاص به لتطور البيئة المالية.

٢١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠١٦ بشأن المسائل المتصلة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٢٢ - تولت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض هذا البند وقدمت لمحة عامة عن البرامج القطرية السبعة والعشرين المعروضة على المجلس لإقرارها، وكذلك عن تمديدات أربعة برامج قطرية. وتولى المديرون الإقليميون لكل من آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونائبا المديرين الإقليميين لأفريقيا وللدول العربية، عرض وتوضيح البرامج القطرية لكل من: إريتريا، وألبانيا، والبحرين، والبرازيل، وبليز، وبنغلاديش، وبيرو، وتايلند، وترينداد وتوباغو، وجامايكا، والجبل الأسود، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، وسورينام، وسيشل، وغامبيا، وغينيا، وفيت نام، وكوت ديفوار، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموزامبيق، وهندوراس، ووثيقة البرنامج دون الإقليمي لبربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، بالإضافة إلى تمديد البرنامج القطري للملاوي لمدة سنتين من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتمديد البرنامج القطري للسودان لسنة أولى من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتمديد البرنامج القطري للصومال لسنة ثانية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتمديد البرنامج القطري للبيبا لسنة ثالثة استثنائية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٣ - وأدلى أعضاء المجلس الذين كانت البرامج القطرية لبلداتهم معروضة على المجلس لاستعراضها وإقرارها بتعليقات على تلك البرامج من المنظور الوطني. وسلطوا الضوء على العملية التشاركية المتبعة في تصميم البرامج القطرية، مع التشديد على أهمية السيطرة الوطنية

والاحتياجات الوطنية، والإنجازات التي حققتها شراكاتهم مع البرنامج الإنمائي على المستوى القطري. وأبدت مجموعة من الوفود تحفظاتها على عملية إعداد البرامج القطرية وإقرارها، مؤكدة أن بالوسع تحسينها. وقالت المجموعة نفسها إن أعضاء المجلس ينبغي أن يحاطوا علما لدى الشروع في إعداد وثائق البرامج القطرية كي يتسنى لهم أن يشاركون فيها بالتالي، وهي خطوة قالوا إن من شأنها أن تجعل عملية البرامج القطرية أكثر شمولاً وشفافية.

٢٤ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثيقة البرنامج القطري لكل من: إريتريا (DP/DCP/ERI/3)، وألبانيا (DP/DCP/ALB/2)، والبحرين (DP/DCP/BHR/3)، والبرازيل (DP/DCP/BRA/3 و Corr.1)، وبليز (DP/DCP/BLZ/3)، وبنغلاديش (DP/DCP/BGD/3)، وبيرو (DP/DCP/PER/3/Rev.1)، وتايلند (DP/DCP/THA/3)، وترينيداد وتوباغو (DP/DCP/TTO/3)، وجامايكا (DP/DCP/JAM/3)، والجبل الأسود (DP/DCP/MNE/2)، وجمهورية إيران الإسلامية (DP/DCP/IRN/3)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/DCP/LAO/3/Rev.1)، وسان تومي وبرينسيبي (DP/DCP/STP/3)، وسورينام (DP/DCP/SUR/3)، وسيشل (DP/DCP/SYC/3)، وغامبيا (DP/DCP/GMB/3)، وغيانا (DP/DCP/GUY/3)، وفييت نام (DP/DCP/VNM/2)، وكوت ديفوار (DP/DCP/CIV/2)، ولبنان (DP/DCP/LBN/2)، والمغرب (DP/DCP/MAR/3)، والمملكة العربية السعودية (DP/DCP/SAU/3 و Corr.1)، ومنغوليا (DP/DCP/MNG/3)، وموزامبيق (DP/DCP/MOZ/3)، وهندوراس (DP/DCP/HND/3)، ووثيقة البرنامج دون الإقليمي لبربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي (DP/DSP/CAR/3).

٢٥ - ووافق المجلس على تمديد البرنامج القطري للصومال لسنة ثانية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتمديد البرنامج القطري لملاوي لمدة سنتين من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتمديد البرنامج القطري لليبيا لسنة ثالثة استثنائية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفقاً لما ورد في الوثيقة DP/2016/22.

٢٦ - وأحاط المجلس علماً بتمديد البرنامج القطري للسودان لسنة أولى من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفقاً لما ورد في الوثيقة DP/2016/22.

رابعا - التقييم

سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٧ - تولى رئيس المجلس التنفيذي عرض البند فأشار إلى أهمية سياسة التقييم، وشكر أعضاء المجلس على تناولهم النشاط للموضوع خلال السنة السابقة. واعترف الرئيس بأن مكتب التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي هو من وضع السياسة المعدلة، وأعرب عن تقديره للبرنامج

الإثمائي ومكتب التقييم المستقل لموافاة المجلس بسياسة جديدة محكمة الإعداد تعكس الآراء التي أبدتها أعضاء المجلس أثناء وضعها.

٢٨ - وتولى مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإثمائي عرض سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإثمائي (DP/2016/23) وأطلع المجلس على أحدث التطورات فيما يخص الإصلاحات الجاري تنفيذها لتعزيز وظيفة التقييم اللامركزية. ثم تناول مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإثمائي الكلمة بدوره فشكر الرئيس على حس القيادة الذي أظهره في صياغة توافق في الرأي بشأن المسألة، وعرض الجوانب الرئيسية للسياسة الجديدة، بما فيها مبادئ التقييم، والتوقعات المتعلقة بالتنفيذ وإعداد التقارير، والحدود الدنيا الجديدة للتمويل.

٢٩ - ورحب جميع أعضاء المجلس بسياسة التقييم الجديدة، ولاحظوا أنها سياسة واضحة وشاملة وترتكز بصورة راسخة على قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأشاروا إلى أن البرنامج الإثمائي لديه في الواقع قاعدة تقييم متينة يمكن البناء فوقها بقدر إضافي وإشاعة ثقافة تقييم وتعلم مؤسسية قوية. وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها لأن السياسة الجديدة تعكس توصيات أعضاء المجلس، ومن بينها: (أ) تحديد أهداف لتخصيص الموارد المرصودة لوظيفة التقييم؛ (ب) إدراج الدروس المستفادة والخطوات الرامية إلى تلبية توصيات التقييم في استجابات الإدارة؛ (ج) المشاركة في عمليات التقييم المنفذة على نطاق المنظومة، التي هي وسيلة رئيسية لقياس أداء شتى مؤسسات الأمم المتحدة، كما أنها هامة بوجه خاص لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذا الغرض، طالبت تلك المجموعة من الوفود بتعزيز التنسيق، واستكشاف طرق جديدة لتعبئة الموارد، وتحديد أدوار ومسؤوليات مؤسسية واضحة فيما يتعلق بوظيفة التقييم، ومواصلة الحوار بين المجلس والبرنامج الإثمائي بشأن التقييم. وشددت على أن استجابة الإدارة لنتائج التقييم عنصر رئيسي لتحسين التعلم، والارتقاء بجودة ثقافة التقييم، والنهوض بالنتائج المحرزة على الأرض. وقالت إنها تتطلع إلى التواصل، في دورات مقبلة للمجلس، مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التي اضطلعت بدور مركزي في إسداء المشورة إلى إدارة البرنامج الإثمائي والمجلس.

٣٠ - وركزت الوفود على أن نجاح وظيفة التقييم يستلزم توافر ما يكفي من الموارد ومن قدرات الموظفين، وحث البرنامج الإثمائي على إسناد الأولوية لاعتمادات تمويل هذا التقييم. وأبدت سرورها لملاحظة أن السياسة الجديدة تُعَيِّن حدود التمويل الدنيا اللازمة لنجاح وظيفة التقييم ومكتب التقييم المستقل. وشجعت البرنامج الإثمائي على أن يستند، لدى وضع استراتيجيته الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، إلى ثقافة التقييم القوية الخاصة به التي أثبتت جدارتها ولأن يعطي أعلى درجة من الأولوية لتعبئة الموارد الإضافية. وأشارت إلى أن وظيفة التقييم تتسم بأهمية جوهرية لكسب ثقة المانحين وتعد حافزا على زيادة المساهمات.

٣١ - ورحبت الوفود أيضا بالخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي لتحسين جودة التقييمات اللامركزية، التي خلص استعراض سياسة التقييم لعام ٢٠١٤ إلى أنها تتسم بالضعف. وقالت إنها تتوقع أن تُوفّر سياسة التقييم الجديدة مزيدا من الحوافر لتعزيز جودة التقييمات اللامركزية وفائدتها، وتتطلع إلى أن تُوفّى في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ بإحاطة محدثة أخرى عن الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في هذا الصدد.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتقييمات المستقلة المنفذة على نطاق المنظومة، شددت الوفود على ضرورة صياغة نهج تقييمي مشترك على مستوى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقا لما جاء في خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن هذا المهمة أن تتطلب تحسين التنسيق والتعاون فيما بين مكاتب التقييم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، واستكشاف فرص تمويلية جديدة محددة من أجل التقييمات المستقلة المنفذة على نطاق المنظومة. وتوفر عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ فرصة هامة لمواصلة تلك الجهود. ونوهت الوفود بأهمية الاستجابة لتوصيات التقييم في الوقت المناسب من أجل تحسين صنع القرارات وإعداد التقارير. ورحب أحد الوفود باستخدام مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة، مع تأكيد أن هناك حاجة إلى فعل المزيد من أجل تحسين جمع المعلومات. وقال وفد آخر إن التعديلات المقبلة ينبغي أن تعرض على المجلس مسبقا.

٣٣ - ورداً على ذلك، كرر مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التأكيد على أن تعليقات الوفود تعكس بصورة كاملة الروح التي صيغت بها سياسة التقييم الجديدة. وشدد على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالإدارة الفعالة القائمة على النتائج لضمان تحقيق أقصى تأثير في حدود الموارد التي عُهد بها إليه. ويحرص البرنامج الإنمائي أيضا على مواصلة تعزيز ثقافته المؤسسية في مجال التقييم، عن طرق جملة تدابير منها تدعيم جودة التقييم، وتخصيص مزيد من التمويل لوظيفة التقييم. وأكد أن الاستقلال المالي يسير يدا بيد مع الاستقلال الوظيفي، مما يضيف أهمية حاسمة على توافر معايير وضمانات تمويلية، وقال إن البرنامج الإنمائي ملتزم بالتنفيذ الكامل لسياسة التقييم الجديدة فور إقرارها من جانب المجلس.

٣٤ - وأكد مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجددا أن تعليقات المجلس تتفق تماما مع ما يرمي البرنامج الإنمائي إلى تحقيقه من خلال سياسة التقييم الجديدة، وأشار إلى أن هذه السياسة تعد نموذجا بالنسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك للكيانات الأخرى التي تعمل على المستوى الدولي.

تقرير عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر

٣٥ - تولى مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض التقرير عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر (DP/2016/26).

٣٦ - ولم تتناول أي وفود الكلمة في إطار هذا البند المحدد، ولكن في المداخلات التي أُدلي بها أثناء مناقشة البند المتعلق بسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رأى وفدان أنه سيكون من الأفضل، بدلا من التركيز بصورة ضيقة على "ثقافة التقييم"، أن يتطلع البرنامج الإنمائي إلى إشاعة "ثقافة تعلم" قوية، وهذه هي إحدى التوصيات الرئيسية الواردة في تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر لعام ٢٠١٣. وأعرب هذان الوفدان عن تقديرهما للطريقة التي استجاب بها البرنامج الإنمائي لطلب المجلس موافاته بإحاطة محدثة عن متابعة المنظمة لتلك التوصيات. وساعد التقرير المذكور المجلس على فهم كيف يعمل البرنامج الإنمائي من أجل تخفيف وطأة الفقر وكفالة عدم "تخلف أحد عن الركب"، كما جاء في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأبديا سرورهما لملاحظة أن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ قد استجابت للتوصيات الواردة في تقييم عام ٢٠١٣، وشجعا البرنامج الإنمائي على استخدام توصيات عام ٢٠١٣ كمرجع لدى إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٣٧ - ولم يُدل مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأي ملاحظات إضافية بشأن هذا البند ردا على مداخلة الوفدين.

٣٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠١٦ بشأن خطة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقرير عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر.

٣٩ - وأرجأ المجلس التنفيذي مناقشة تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة الفساد ونزاهة الحوكمة في سياق إنمائي (DP/2016/24)، وكذلك رد الإدارة على تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة الفساد ونزاهة الحوكمة في سياق إنمائي (DP/2016/26) إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٤٠ - قدمت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) لمحة عامة عن البرامج القطرية الواحد والعشرين المعروضة على المجلس لإقرارها، وكذلك عن تمديدات تسعة برامج قطرية.

٤١ - وتولى المديرين الإقليميين لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا عرض البرنامج القطري لكل من ألبانيا، وإريتريا، والبرازيل، وبنغلاديش، وبيرو، وتايلند، وتشاد، والجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، وغامبيا، وفييت نام، وكوت ديفوار، ولبنان، والمغرب، ومنغوليا، وموزامبيق، وهندوراس، وبلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالهولندية، بالإضافة إلى تمديدات البرامج القطرية لكل من بوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنگال، والسودان، وغابون، وكابو فيردي، وملاوي، وموريتانيا.

٤٢ - وعموجب الصيغة الجديدة لدراسة وثائق البرامج القطرية، قدم العرض المعمق لفرادى البرامج القطرية، الذي تضمن إيضاحات لمسائل محددة ذات أهمية للدول الأعضاء، في الدورة غير الرسمية التي سبقت الدورة العادية الثانية^(١). وأدلت وفود الدول الأعضاء التي كانت البرامج القطرية لبلدانها معروضة على المجلس لمناقشتها وإقرارها بتعليقات على البرامج من المنظور الوطني لكل منها. وسلطت الضوء على العملية التشاركية المتبعة في تصميم البرامج القطرية، مع التشديد على أهمية السيطرة الوطنية والاحتياجات الوطنية، والإنجازات التي حققتها شراكاتها مع الصندوق على المستوى القطري. وأشار ممثل المغرب إلى أن حكومته كانت قد طلبت إعادة إنشاء وظيفة ممثل الصندوق في البلد من أجل تعزيز المكتب القطري وتنفيذ البرنامج القطري الجديد. وأدلى عدد من الوفود بتعليقات، طلبوا أن تُراعى لدى تنفيذ وثائق البرامج القطرية.

٤٣ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثيقة البرنامج القطري لكل من: ألبانيا (DP/FPA/CPD/ALB/4)، وإريتريا (DP/FPA/CPD/ERI/5)، والبرازيل (DP/FPA/CPD/BRA/6)، وبنغلاديش (DP/FPA/CPD/BGD/9)، وبيرو (DP/FPA/CPD/PER/9)، وتايلند (DP/FPA/CPD/THA/11)، وتشاد (DP/FPA/CPD/TCD/7)، والجزائر

(١) يرد النص الكامل لبيان المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بصندوق الأمم المتحدة للسكان في مرفق هذا التقرير.

(DP/FPA/CPD/DZA/6)، وجمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/CPD/IRN/6)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/FPA/CPD/PRK/6)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/CPD/LAO/6)، وسان تومي وبرينسيبي (DP/FPA/CPD/STP/7)، وغامبيا (DP/FPA/CPD/GMB/8)، وفييت نام (DP/FPA/CPD/VNM/9)، وكوت ديفوار (DP/FPA/CPD/CIV/7)، ولبنان (DP/FPA/CPD/LBN/4)، والمغرب (DP/FPA/CPD/MAR/9)، ومنغوليا (DP/FPA/CPD/MNG/6)، وموزامبيق (DP/FPA/CPD/MOZ/9)، وهندوراس (DP/FPA/CPD/HND/8)، ووثيقة البرنامج دون الإقليمي لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والناطق بالهولندية (DP/FPA/CPD/CAR/6).

٤٤ - وأحاط المجلس علما بتمديد البرامج القطرية لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، وغابون، وكابو فيردي، وموريتانيا لسنة أولى، ووافق على تمديد البرنامج القطري لكل من بوركينافاسو وبوروندي لسنة ثانية، وعلى تمديد البرنامج القطري لكل من السنغال وملاوي لمدة سنتين، وفقا لما ورد في الوثيقة (DP/FPA/2016/11).

سادسا - بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بتمويله

٤٥ - سلط بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي ألقته بالنيابة عنه نائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) لأن المدير التنفيذي لم يتمكن من حضور الدورة، الضوء على تواصل عمل الصندوق الرامي إلى دعم البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي الانتقال صوب إنجاز أهداف التنمية المستدامة. ويعكف الصندوق على عملية إعداد خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي ستكون متوافقة توافقا تاما مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وستستند إلى الدروس المستفادة والممارسات المثلى المستخلصة من الخطة السابقة، مع مواصلة التركيز على رؤية الخطة وعلى التوجه الاستراتيجي المعروف باسم "الهدف المحدد". وأكدت مرة أخرى أيضا التزام الصندوق بمراعاة الاتساق في التنفيذ والرصد والإبلاغ مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤٦ - غير أن الحالة المالية - المعروضة في التقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وجهات أخرى في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٦ والأعوام المقبلة (DP/FPA/2016/10) - ما زالت حرجة، بحكم تواصل هبوط الموارد العادية واستمرار تطبيق التدابير التقشفية. وتُعد توقعات الإيرادات لعام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧ أقل كثيرا، في الواقع، عن الموارد المطلوبة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، ويعزى ذلك إلى أسباب منها التقلبات غير المتوقعة في أسعار الصرف. ومن ثم، سيكون على الصندوق أن يجري اختيارات صعبة من

شأنها أن تؤثر على تنفيذ الأنشطة وعلى المستفيدين. وقد أثر انخفاض الموارد بالفعل على قدرة الصندوق على تحقيق نتائج معينة، وأجره على تقليل الحدود القصوى للميزانية في جميع فئات المكاتب القطرية، وهو أمر يؤثر على كل من العمليات الإنمائية والمعيارية.

٤٧ - ويعمد الصندوق بصورة نشطة إلى استكشاف طرق وفرص تمويلية جديدة (من خلال القطاع الخاص، والأموال المواضيعية، والبرامج المشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى) وخاصة لضمان الصحة المالية لبرنامج اللوازم التابع للصندوق، ويظل ملتزما بضمان أقصى مساءلة وكفاءة وفعالية فيما يخص الموارد. ولكن لئن كانت استراتيجية تعبئة الموارد لعام ٢٠١٥ توثي ثمارها، فإن القدرة على تعبئة موارد الموظفين تعد محدودة؛ وتظل الموارد الأساسية الطويلة الأجل التي يمكن التنبؤ بها هي أفضل ضمان لقدرة الصندوق على أداء ولايته. ودعت كل الدول الأعضاء التي تستطيع زيادة مساهماتها في الموارد العادية إلى القيام بذلك. وأوضحت أن الصندوق يتطلع إلى العمل مع المجلس من أجل تحسين الحالة المالية.

٤٨ - وعلى جبهة العمل الإنساني، سلطت الضوء على أن الصندوق يستجيب لأزمات إنسانية في أكثر من ٥٦ بلدا، ويزود النساء والفتيات بخدمات تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وبال حقوق الإنجابية، ويتصدى للعنف الجنساني، استنادا إلى الالتزامات التي تعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وفي الاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني. وقام الصندوق بدور نشط وخاصة في تشاد والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والكاميرون والنيجر ونيجيريا واليمن، وفي الاستجابة لفيروس زيكا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واضطلع الصندوق بدور نشط أيضا في بناء القدرات المحلية وتدريب العاملين في مجالي الصحة والوقاية، إلى جانب تعزيز القدرة الخاصة به على مواجهة تصاعد الأزمات، حيث نُشر أكثر من ١٠٠ من أفراد النجدة في قرابة ٢٠ بلدا حتى الآن في عام ٢٠١٦.

٤٩ - وفيما يتعلق بتنظيم الأسرة، قالت إن الصندوق يراجع استراتيجيته المتعلقة باللوازم من خلال نموذج حوكمة جديد لتعزيز الجهود الرامية إلى إنجاز أهدافه وأهداف تنظيم الأسرة في عام ٢٠٢٠، التي تتضمن الآن التزامات من ٣٩ بلدا. وتعد أنشطة تنظيم الأسرة حاسمة الأهمية أيضا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، وخاصة في ضوء العائد الديمغرافي المتحقق في كثير من البلدان والمناطق. وأشارت إلى أن الصندوق سيستضيف حدثا جانبا على هامش الجمعية العامة (في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) لتوفير منبر يتيح للقادة الأفريقيين بناء شراكات من أجل العائد الديمغرافي في القارة. وبالمثل، درس تقرير حالة السكان في العالم لعام ٢٠١٥، الذي سيصدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كيف يعتمد المستقبل على الفتيات اللاتي بلغن السن المحورية، سن العشر سنوات.

٥٠ - واستمرت الوفود في إظهار دعم قوي لولاية الصندوق، وشدت من أزرها الإنجازات التي حققها الصندوق في مضيه قدما بخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ورحبت بالخطوات

المتخذة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولبناء قدرات ونظم الحكومات من أجل إدراج السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية في الميزانيات والخطط الوطنية، ولمناصرة حقوق المراهقين والشباب، ولتعزيز الحوار الحكومي الدولي بشأن العائد الديمغرافي. وكرر أعضاء المجلس التأكيد على الدور الحاسم والفريد للصندوق في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بقيادته الطريق فيما يخص ضمان الوصول إلى الخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية.

٥١ - غير أن الوفود واصلت الإعراب عن قلقها إزاء استمرار الانخفاض في تمويل الموارد العادية، الذي لاحظت أنه يؤثر الآن تأثيراً سلبياً على تنفيذ الأنشطة وعلى وجود الصندوق على المستويين القطري والإقليمي. وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة جهوده الرامية إلى تنويع قاعدة موارده، بما في ذلك من خلال القطاع الخاص، والتخفيف من أثر تقلبات أسعار الصرف. وشددت بعض الوفود على أهمية الحوار السنوي المنظم بشأن التمويل، وأكدت أنه ينبغي تعزيزه وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. ورحبت الوفود بالبوابة الإلكترونية المحتوى على بيانات تتعلق بالتمويل، لكنها طلبت تحليلاً شاملاً للفجوات والتحديات التمويلية وكيفية تأثيرها على تنفيذ الخطة الاستراتيجية. كما دعت إلى تحليل أكثر تفصيلاً لمخاطر عدم تلبية الاحتياجات المالية، ورأت أن البوابة يمكن تطويرها بقدر أكبر بالتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٢ - ونوه عدد من الوفود بأن من المسؤولية الجماعية للمجلس أن يضمن تحقيق الصندوق لإمكاناته الكاملة في تزويد البلدان بالمساعدة اللازمة لإنجاز الأولويات التي حددها المجلس، بما في ذلك: (أ) قيام الصندوق بدور ريادي في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، ومساعدة البلدان على مواجهة ممارسات الإجهاد غير المأمونة وتلبية الاحتياجات المتعلقة بتنظيم الأسرة، بما في ذلك في حالات الطوارئ والأزمات الطويلة الأمد؛ (ب) الضغط لإصلاح برنامج اللوازم التابع للصندوق من أجل تحسين الاستدامة المالية، وإدارة سلسلة الإمداد، والمرحلة الأخيرة من تسليم اللوازم داخل البلدان. وساندت تلك الوفود أيضاً توصيات التقييم المواضيعي بشأن الدعم الذي يقدمه الصندوق في مجال تنظيم الأسرة، بما في ذلك تنفيذه من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان.

٥٣ - وأكدت الوفود أن على الصندوق، وكذلك على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوجه عام، أن يُثبتا أهمهما يحققان أفضل استخدام للأموال المنفقة. ولذا تتسم الشفافية والمساءلة بأهمية حيوية لكسب ثقة المانحين، إلى جانب تأكيد وإثبات أن التقصير والغش يواجهان بطريقة سريعة وحازمة. وطلبت الوفود أن تتم الاستجابة لتقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بمنع الغش بصورة واضحة وعملية. وأشارت بعض الوفود إلى أن الصندوق ينبغي أن يحشد القدرات لتحقيق تأثير أكبر وأن يعبئ الموارد بالاشتراك مع المؤسسات الأخرى في

منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال الصناديق المواضيعية العالمية، والصناديق الجماعية، والبرامج المشتركة. وينبغي أن تنتفع هذه الجهود أيضا من تحليل التكاليف والمنافع وأن تُقَيِّم من منظور فعالية المعونة. وطلبت أن تُوافَى في التقارير المقبلة بتفاصيل عن استرداد التكاليف، استرشادا بتوصية الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات الداعية إلى اتباع منهجية منسقة، من أجل ضمان الشفافية في عمليات تخصيص الموارد الأساسية. كما وجهت الوفود الانتباه إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه الصندوق في المناقشات المتعلقة بالاستعراض المقبل الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦.

٥٤ - وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي لعمل الصندوق في البيئات الإنسانية لتوفير خدمات تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية تتصدى أيضا للعنف الجنساني. وحيوا التزام الصندوق بمبادرة 'الصفقة الكبرى' في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦، وتطلعوا إلى معرفة كيف سينفذ الصندوق التزاماته ويرتب أولوياتها ويتصدى لما يواجهها من تحديات. وكرر أحد الوفود الإعراب عن قلقه إزاء قرار الصندوق ألا يمول بصورة كاملة موارد صندوق الاستجابة للطوارئ واحتياطي الاستجابة للحالات الإنسانية، أو ألا يحدددها، وحث الإدارة على أن تخصص للصندوقين موارد كافية. وأكد عدد من البلدان هشاشة سكانها ومكاسبها الإنمائية في مواجهة التغيرات الديمغرافية والأمراض وتغير المناخ، وحثت تلك الوفود الصندوق على زيادة دعمه الإقليمي، بمساندة من بيئة دولية تمكينية أكثر إنصافا.

٥٥ - ورداً على ذلك، رحبت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة) بتعليقات الوفود المتصلة بالأهمية المركزية لولاية الصندوق فيما يخص إنجاز الأهداف، وأكدت مجدداً أن التوجه الاستراتيجي المسمى "الهدف المحدد" يظل محور عمل الصندوق، كما جاء في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. غير أن الحالة التمويلية تقوض المكاسب القوية التي تحققت على المستوى القطري على مر السنين؛ ويركز الصندوق من جانبه على ضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة له في الأنشطة البرنامجية والأنشطة التنفيذية على حد سواء، من خلال تدابير تقشفية، وعن طريق استعراض أولويات الصندوق عن كثب في ضوء الهدف المحدد. وأشارت، في معرض ردها على ملاحظة بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة، إلى الجهود التي يبذلها الصندوق للتصدي لمسألة الغش، وهي استجابة تتوافر معلومات عنها في الموقع الشبكي للوحدة. ويرحب الصندوق بالاقترحات المتعلقة بالبوابة الشبكية، والشفافية، والحوار المنظم، واسترداد التكاليف، والفجوات في تعبئة الموارد، بالإضافة إلى إدخال تحسينات على برامج اللوازم داخليا وخارجيا على حد سواء، وهي أمور يلتزم بها الصندوق. وقالت إن الصندوق يتشاطر شواغل الجماعة الكاريبية إزاء قضاياها الإقليمية، وأضافت أن البرنامج دون الإقليمي الجديد، المقدم إلى المجلس لإقراره، يسعى إلى

تعبئة موارد إضافية. وسلمت بأن الحالة المالية الصعبة للصندوق وما يرتبط بها من تدابير تقشفية كانت لهما آثار سلبية على المنطقة، لكن الصندوق ملتزم بالمحافظة على وجوده فيها.

٥٦ - وفيما يتعلق بالعمل الإنساني، شكرت الدول الأعضاء على دعمها المستمر للدور الشامل الذي يؤديه الصندوق في الحالات الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق ببدء العنف الجنسي والجنساني. وأشارت إلى أن الصندوق قد خصص أربعة ملايين دولار في صندوق الطوارئ واحتفظ بمليون دولار في احتياطي الاستجابة الإنسانية. ويصل معدل التنفيذ فيما يتصل بصندوق الطوارئ في الوقت الحاضر إلى نحو ٥٠ في المائة. ولا يزال يتوجب على الصندوق أن يجمع نحو ٣٥ في المائة من التبرعات للموارد العادية التي تم التعهد بتقديمها إلى الصندوق لعام ٢٠١٦. وأكدت أن المنظمة ستستخدم، بالنظر إلى الحالة التمويلية، كل الاعتمادات الموجودة في صندوق الطوارئ وستستخدم بالإضافة إلى ذلك مليون دولار (من احتياطي الاستجابة الإنسانية) لتلبية الاحتياجات الفورية للبلدان، ويهدف الصندوق إلى تحديد موارد احتياطي الاستجابة الإنسانية فور تلقي ما تبقى من الأموال التي تم التعهد بتقديمها.

٥٧ - وأكد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق يبذل قصارى الجهد للتخفيف من الانخفاض المستمر في الموارد العادية من خلال استراتيجية الصندوق لتعبئة الموارد، وهي استراتيجية توثق ثمارها بالفعل. وأشار إلى أن الصندوق يرحب بالأنواع الثلاثة لتحليل التمويل التي يُقترح تضمينها التقارير المقبلة، والتي تركز على الفجوات التمويلية، وتحليل المخاطر، وتحليل المنافع. ومنذ تحديد أهداف قطرية في عام ٢٠١٥، أصبح ٦٨ في المائة من الموارد غير الأساسية تأتي من جمع الأموال على المستوى الوطني. ونوه بأن قدرة الصندوق على تعبئة الموارد لئن ظلت محدودة فإن الصندوق قد أحرز تقدماً طيباً. وفي عام ٢٠١٥، تعرضت أموال الصندوق لضربة قاسية من جراء تقلبات أسعار الصرف، في حين ينتظر أن تكون الأرقام المتعلقة بعام ٢٠١٦ أقل بقدر كبير، وإن كان السبب في تأثرها تأثراً أشد هو تضائل تبرعات المانحين. ولاحظ أن رُبع دخل الصندوق يأتي من مشاركته في برامج مشتركة مع مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وفيما يخص الموقع الشبكي، ستتوافر للصندوق في وقت قريب بوابة إلكترونية شبكية مخصصة للمانحين تتضمن تفاصيل التبرعات وما حققته من نتائج. وأكد أن الصندوق يرحب بمواصلة الحوار المنظم بشأن التمويل.

٥٨ - وأشار مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التدابير التي اتخذها الصندوق للتخفيف من الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار الصرف، ونوه بأن الصندوق قد أسند أنشطته المتعلقة بالخرزاة إلى البرنامج الإنمائي واستخدم نفس أدواته لحماية قوته الشرائية في بداية السنة المالية. وتركز تلك الأدوات أساساً على الموارد العادية، مع قيام الصندوق برصد الحالة بصفة مستمرة بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي. ونوه بأن الإجراءات التي اتخذها الصندوق

لتحويل الأموال فوراً إلى دولارات الولايات المتحدة بمجرد تسلمها قد قلت من مستوى الخطر، وأن الدفع المبكر للاشتراكات من شأنه أن يخفف دوماً من خطر تقلب العملات. وفيما يخص استرداد أسعار الصرف، يصل المعدل الفعلي إلى ٧ في المائة، مع مراعاة الصناديق الاستثمارية المواضيعية وتقاسم التكاليف مع الحكومات، وفقاً للمنهجية المنسقة المعتمدة في المقرر ٩/٢٠١٣. وكان التأثير المالي للإعفاءات من استرداد التكاليف غير المباشرة ضئيلاً، ويقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. وبالمثل، فإن الاتفاقات الموروثة، التي يتناقض عددها بمضي الزمن، لها أثر، في ضوء المعيار المرجعي الأصلي البالغ ٨ في المائة (في المقرر ٩/٢٠١٣)، ضئيل ويبلغ مجموعه نحو ١,٢ مليون دولار لفترة السنتين. وأشار إلى أن الصندوق قد اعتمد عدداً من التدابير لتنفيذ منهجية استرداد التكاليف التي أقرها المجلس، على الرغم من أن استرداد التكاليف المباشرة يظل تحدياً. وأكد للمجلس استعداد الصندوق للعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

٥٩ - وكررت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) تأكيد أن النهج القائم على الحقوق هو حجر الزاوية في التوجه الاستراتيجي للصندوق، المسمى "الهدف المحدد". ويستهدف الصندوق، تماشياً مع خطة عام ٢٠٣٠، الفئات الأشد ضعفاً. وسلطت الضوء على أمثلة للعمل الذي يؤديه الصندوق على المستوى القطري للوصول إلى الفئات الأشد ضعفاً، بما في ذلك من خلال تنظيم الأسرة، ومجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية لتنفيذه تُشجع على استخدام النهج القائم على الحقوق. وتتضمن البرامج القطرية الآن اتفاق التزام يحقق التوافق بين النتائج المنشودة وخطة عام ٢٠٣٠. كما تتضمن استراتيجية الصندوق في مجال الاتصالات شرحاً للنهج القائم على الحقوق من أجل إدراجه في جميع مجالات عمل الصندوق. وشددت على أن الصندوق يتبع سياسة "اختيار لا صدفة" التي تركز على اتباع نهج غير قسري في تنظيم الأسرة يتيح للزوجين مجموعة من الخيارات.

٦٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠١٦ بشأن المسائل المتصلة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

سابعاً - التقييم

٦١ - تولت مديرة مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان عرض التقييم المواضيعي للدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تنظيم الأسرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/FPA/2016/CRP.5). بما في ذلك مرفقاته، ثم تولت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) عرض رد الإدارة على التقييم المواضيعي (DP/FPA/2016/CRP.6).

٦٢ - ورحب أعضاء المجلس بنتائج التقييم المواضيعي الشامل، ولاحظوا أن توقيت إعداده يتسم بأهمية كبرى لوضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ولتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واعترفت الوفود بأن الصندوق كان القائد العالمي في مجال تنظيم الأسرة في الفترة المشمولة بالتقييم الممتدة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤، والتي كفل فيها الصندوق التوفير الفعلي للوازم وتعميم الوصول إلى وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة، في سياق الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك في حالات الأزمات والتراعات. واعترفت الوفود أيضا بالدور الأساسي الذي يؤديه برنامج اللوازم التابع للصندوق في إنجاز أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ والمرتبطة بالحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. غير أنها نوهت بأن الصندوق سيكون عليه أن يتخذ قرارات استراتيجية هامة تُسند الأولوية للسيطرة والاستدامة الوطنيتين وتعززهما. ورحبت بالإصلاحات التي بدأ الصندوق تنفيذها، وذكرت أنها تتطلع إلى تنفيذها بصورة كاملة ضمانا لوصول السلع إلى المستخدمين النهائيين بأكثر الطرق فعالية وكفاءة، مع الاستناد إلى الدروس المستفادة والبرامج القائمة على الأدلة. كما أبدت نفس المجموعة من الوفود تقديرها للصندوق للعمل الذي يؤديه في مساندة مبادرة "كل امرأة وكل طفل" التابعة لمرفق التمويل العالمي، وقالت إنها تتطلع إلى مشاركة الصندوق على المستوى القطري.

٦٣ - وأبدت مجموعة أخرى من الوفود رضاها عن نتائج التقييم المواضيعي الإيجابية بوجه عام، ولكنها أوضحت أنها كانت تفضل تقريراً أكثر إيجازاً وتركيزاً، وطلبت أن يجري إعداد الإحاطات المحدثة في شكل أقصر. واعترفت بالإسهامات الهامة التي يقدمها الصندوق في تعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية وسلاسل الإمداد بوسائل منع الحمل. وأكدت أن تلك الأنشطة التي يقوم بها الصندوق تؤدي دوراً مركزياً في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ والاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال والمراهقين. وأشادت بما يُظهره الصندوق في مجال تنظيم الأسرة من حس قيادي والتزام يرتكز على النهج القائم على حقوق الإنسان وعلى إنجاز شراكة تنظيم الأسرة في عام ٢٠٢٠، ولكنها نوهت بأهمية المساواة بين الجنسين، مع التركيز على الفئات الأكثر تعرضاً للتهميش، والشباب، والمراهقين، والنساء، ولا سيما الفتيات المراهقات. وأعربت عن تأييدها القوي لبرنامج اللوازم التابع للصندوق، الذي يعد عنصراً رئيسياً لتعزيز الدعم المقدم في مجال تنظيم الأسرة. وسانددت اتباع نهج تكاملية إزاء برنامج اللوازم، بما في ذلك من خلال نموذج قوي مدعوم قطرياً، وشجعت الصندوق على مواصلة تقديم الدعم من أجل تعزيز تنظيم الأسرة في إطار نظم الصحة الوطنية، والنهوض بالفعالية والكفاءة. واقترحت أن يزيد الصندوق من مشاركته في مرفق التمويل العالمي ذي القيادة القطرية والاستثمارات القطرية من أجل سد الفجوات القائمة في مجال تنظيم الأسرة. وشجعت الصندوق أيضاً على مواصلة العمل في ارتباط وثيق مع الحكومات المحلية والشركاء

الحلبيين لإدماج تنظيم الأسرة في المشاريع والبرامج، ولصياغة الشراكات، في إطار الجهود الرامية إلى معالجة قضايا تنظيم الأسرة التي تتسم بالحساسية من الناحية الثقافية.

٦٤ - وقال أحد الوفود إنه كان يفضل اتباع منهجية أوسع نطاقاً في مجال تنظيم الأسرة تعالج أيضاً إسهامات تنظيم الأسرة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وحذر في الوقت نفسه من أن تستخدم في التقارير تعابير توحى بأن الحكومات تقف في موقف "المساءلة" أمام الصندوق.

٦٥ - ورداً على ذلك، رحبت مديرة مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان بتأكيد الوفود أن الجودة العالية لتقرير التقييم مفيدة لأعمال المجلس ولتخطيط السياسات والبرامج. وأشارت إلى أن مكتب التقييم يتبادل نتائج التقييمات على نطاق واسع، مع أخذ تعليقات المجلس ومقرراته في الحسبان. وفيما يتعلق بالنهج القائمة على الحقوق وباحثيات الفئات الضعيفة، سلطت الضوء على أن التقرير قد عالج هاتين المسألتين، وأضافت أن الصندوق سيقدم إلى المجلس في عام ٢٠١٨ نتائج تقييم جامع لإسهام الصندوق في تلبية احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة. وفيما يتعلق بطول التقارير، أشارت إلى أن مكتب التقييم قد بدأ في عام ٢٠١٥ في إنتاج إحاطات من ٥٠٠٠ كلمة لمعالجة تلك المسألة، وأضافت أن تقارير التقييم تعد مع ذلك ذات طابع تقني وكثيراً ما يتعين إيراد التفاصيل لنقل الصورة كاملة. وبعد أن أوضحت تلك النقطة، قالت إن مكتب التقييم يسعى بصورة نشطة إلى الحد من حجم تقاريره. واستجابة للدعوة إلى توسيع النطاق المنهجي للتقرير، أوضحت أن مكتب التقييم قد قصر نفسه على تناول الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ولذا لم يكن بمقدوره أن يأخذ في الاعتبار المسائل الاجتماعية الاقتصادية الأوسع نطاقاً التي لم تبرز إلى الصدارة إلا في عام ٢٠١٦. وفيما يخص المسألة، أكدت أن التقييمات تركز بوجه عام على دور الصندوق، ولا توحى في أي حالة بوضع الدول الأعضاء في موضع المسألة.

٦٦ - ورحبت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) بالتعليقات على برنامج اللوازم التابع للصندوق، وأكدت للوفود أن الصندوق قد أسند الأولوية دوماً إلى السيطرة الوطنية وإلى التخطيط والبرمجة الشفافين القائمين على الأدلة، وهي مبادئ سيعززها الصندوق في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وكررت تأكيد التزام الصندوق بالشراكات وإدماج العنصر الجنساني في جميع مجالات عمله.

٦٧ - وسلط مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على أهمية مواصلة الشراكات وتعزيزها لضمان ملكية المبادرات مع كل أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالإسهام في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، قال إن التركيز ينبغي أن ينصب على بيان كيف يؤدي تقديم الصندوق للمساعدة في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية إلى تحسن اجتماعي اقتصادي.

٦٨ - وأكد رئيس شعبة البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان للوفود أن التركيز الاستراتيجي للصندوق، وفقا "للهدف المحدد"، ينصب على الشباب والمراهقين، ولا سيما المراهقات، بوصفهم العنصر المركزي في تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وخاصة في أشد البلدان احتياجا.

٦٩ - ولم يتمكن المجلس التنفيذي من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المقرر المتعلق بالتقييم المواضيعي للدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تنظيم الأسرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/FPA/2016/CRP.5) ومرفقاته، وقرر أن يرجئ مواصلة النقاش واتخاذ مقرر في هذا الشأن إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧.

٧٠ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب أحد الوفود عن اختلافه مع مسار العمل المقترح من رئيس المجلس بشأن الجانب الإجرائي المتعلق بإرجاء اعتماد مشروع المقرر، على أساس أن النص القائم لا يمكن أن يشكل أساسا لأي مفاوضات جديدة. وأعربت عدة وفود عن قلقها من أن يؤدي عجز المجلس عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المقررات إلى تقويض فعالية المجلس. وذكّر رئيس المجلس الوفود بأن من مسؤوليتها بصفتها أعضاء في المجلس أن تعمل معا لحل الخلافات والتوصل إلى توافق في الآراء.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثامنا - بيان المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واستعراض

منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧

٧١ - تولت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في البيان الذي أدلت به أمام المجلس، عرض نتائج استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2016/5)، وكذلك التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (DP/OPS/2016/6). وأظهر الاستعراض كيف يسهم المكتب في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة من خلال المساعدة التي يقدمها إلى الشركاء، وأشار إلى النتائج القوية التي حققتها المنظمة في مجال الإدارة وإلى أدائها المالي الحسيف. وقد ارتفع إنجاز المكتب بنسبة ١٣ في المائة في المتوسط سنويا، بينما ظلت المصروفات الإدارية ثابتة أو انخفضت. وأوضح الاستعراض أن نسبة رضا الشركاء كانت أعلى من أي وقت مضى، إذ وصلت إلى ٨٢ في المائة، وكانت مشاركة موظفي المكتب أعلى كثيرا من المعايير المرجعية الخارجية للمنظمات الدولية العالية الأداء. وأكدت المديرية التنفيذية أن المكتب قد استمر في توظيف استثمارات في التكنولوجيا الجديدة من أجل تجديد وتبسيط العمليات المتعلقة بأنشطته، وكان حريصا على تزويد شركائه بأرفع الخدمات جودة.

٧٢ - وانتقلت المديرية التنفيذية إلى خطة عام ٢٠٣٠، فأشارت إلى أن مجالات أولويات المكتب، في الحاضر والمستقبل، تركز على إقامة بنى تحتية جديدة (من خلال توظيف استثمارات في البنى التحتية وتخطيط القدرة على الصمود) - وهو من أهم الشروط المسبقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتصدي للأزمات الإنسانية، وبناء القدرة على الصمود - وتحقيق الامتياز في خدمات الشراء السليمة والشفافة، وهو أمر بمقدوره أن يولد عائدات ضخمة على النطاق العالمي ويساعد على مكافحة الفساد. وأوضحت أن في المستقبل سترجع كفة الموارد المحلية على المساعدة الإنمائية الرسمية فيما يخص إنجاز الأهداف، وأن الأمم المتحدة ستشرك مع القطاع الخاص في تمويل التنمية. وينهض المكتب من جانبه بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى جانب الاشتراك بصورة تحفيزية مع المؤسسات المالية في "الحد من مخاطر" المشاريع بالنسبة للاستثمار الخاص. وقالت إن تركيز المكتب يظل منصبا، في تلك الجهود كلها، على الشراء، وإدارة المشاريع، وإدارة الموارد البشرية والإدارة المالية، والبنى التحتية.

٧٣ - وأثنى أعضاء المجلس على المكتب لاستمرار أدائه المحكم وإنجازاته القوية في ضوء خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما يُظهر ذلك استعراض منتصف المدة. ورحبوا بالمبلغ القياسي للمعونة، وبتزايد الفعالية وتنامي رضا الشركاء، وأشادوا في الوقت نفسه بتنظيم العمل في بعض من أصعب البيئات التي لا يتوافر فيها وجود لمعظم المنظمات الأخرى. وأعربت الوفود عن تقديرها لمشاركة المكتب في الدول المهشة وفي أقل البلدان نمواً، ولتركيزه على الآثار الاجتماعية والبيئية، وخاصة على السكان الأكثر ضعفاً، بما في ذلك من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، أشادت الوفود بالمكتب لالتماسه طرقاً ابتكارية لإشراك وتعبئة القطاع الخاص والمؤسسات المالية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأعربت الوفود كذلك لا عن دعمها لمشاركة المكتب في الشراكات بين القطاعين العام والخاص فحسب، بل أيضاً عن دعمها القوي لمشاركته الأعمق مع المستثمرين من خلال مبادراته المتعلقة بالأثر الاجتماعي للاستثمار.

٧٤ - وشجعت الوفود المكتب على مواصلة تعزيز واستهداف أولوياته التنفيذية، بالتركيز على ركائزه الثلاث - الإدارة المستدامة للمشاريع، وإقامة البنى التحتية المستدامة، والشراء المستدام - إلى جانب الحفاظ على عنصر قوي يتعلق ببناء القدرات. وطلب أحد الوفود إحاطة بشأن تخطيط البنى التحتية القائم على الأدلة. ورحبت الوفود بأنشطة المكتب في مجال الشراء، لكنها طلبت أن تكفل المنظمة، بالنظر إلى ما يرتبط بذلك من مخاطر، أن تكون عمليات تفويض السلطة والآليات الرقابية محددة تحديداً جيداً، وخاصة فيما يتعلق بشراء خدمات الشركاء المنفذين. وعلى وجه الإجمال، أعربت الوفود عن ارتياحها لزيادة مشتريات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للخدمات من موردين ينتمون إلى البلدان النامية، وخاصة

البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نمواً. ولوحظ أن النهج الذي يتبعه المكتب في مجال الشراء قد ساعد على تعزيز الشفافية والكفاءة إلى جانب خفض التكاليف، وأوضحت الوفود أنها تتطلع إلى استمرار التقدم المحرز. وطلبت الوفود أن تُحدد الخطة الإدارية المقبلة بصورة واضحة ولاية المكتب، مع مراعاة القدرة الفعلية على تقديم الخدمات. وحثت الوفود المكتب على مواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتحسين الخدمات المقدمة إليها على كل المستويات، وفقاً للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

٧٥ - وأوضح أعضاء المجلس أنهم يتطلعون إلى إجراء حوار معمق مع المكتب بشأن استراتيجيات المرحلة المقبلة، وذكر أحد الوفود أنه ينتظر إجراء مزيد من المناقشات بشأن فريق خبراء الوساطة الاحتياطي التابع للأمم المتحدة، الذي هو فريق متفرغ وقابل للنشر بسرعة. وشجّع هذا الوفد المكتب على توفير معلومات بشأن كيفية متابعته مبادئ البرمجة المشتركة (مثل النهج القائمة على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين). وأوصت الوفود أيضاً بأن يتضمن الحوار مع المجلس مستقبلاً مناقشات عن كيفية إنجاز المكتب (وهو منظمة قائمة على المشاريع) لأنشطته وفقاً لنهج خطة عام ٢٠٣٠ المتكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكيف يرى دوره في خطة إصلاح الأمم المتحدة وتقسيم العمل المرتبط بذلك. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة تطوير سجل الأداء الخاص به لدى صياغة خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ووجه طلباً إلى المكتب بأن يزود أعضاء المجلس بخريطة طريق للخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وبأن يدرج الشركاء في إعدادها.

٧٦ - ورداً على ذلك، شكرت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الوفود على استمرار دعمها القوي، وكررت تأكيد أن المكتب قد استحدثت سلسلة من وظائف الدعم التي عادت بالنفع على الشركاء، كي يتسنى لهم التركيز على ولاياتهم الأساسية. وسيواصل المكتب تطوير خدماته المتخصصة استجابة للطلب الجاري، لأنها لا تساعد الشركاء على تقديم المزيد والأفضل فحسب، بل تساعد أيضاً منظومة الأمم المتحدة على "توحيد الأداء". وشددت على أن المكتب يركز، في سعيه إلى تحقيق الامتياز، على تصميم خدمات تحسن جودة إعداد البرامج وسرعته وكفاءته. ولما كانت ولاية المكتب تركز على البنى التحتية والشراء، فإن دعم المجلس لعمل المكتب في هذين المجالين يتسم بأهمية حاسمة. وأشارت إلى أن الخطة والتصميم المتكاملين للبنى التحتية يعدان عنصراً رئيسياً لتنفيذ وإنجاز خطة عام ٢٠٣٠. وبصفة خاصة، في مجال البنى التحتية، تعتبر الشراكة مع القطاع الخاص مهمة، لأنه بدون مشاركته سيستحيل إنجاز خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ستقوم منظومة الأمم المتحدة بدفع مبادئ التنمية المستدامة قدماً والحفاظ على الالتزام بقيم الأمم المتحدة الأساسية. وذكرت أن المكتب ملتزم بالشفافية في كل المجالات، وخاصة

الشراء، وأشارت إلى استعدادها لشرح نتائج الاستعراض الإحصائي الذي يغطي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها. وشددت على أن المكتب يعمل بأقصى طاقته في بيعات هشة وفي أقل البلدان نمواً، ويقدم خدمات متخصصة في ظل ظروف صعبة. لكن المكتب ينشط أيضاً في البلدان المتوسطة الدخل، وهذا ميدان يأمل أن يستكشفه بقدر أكبر. وأكدت أن المكتب سيعمل في ارتباط وثيق مع المجلس ويدرج مطالبه في تصميم الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٧٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠١٦ بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠١٦ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

الجزء المشترك

تاسعا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٧٩ - تولى مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP/FPA/OPS/2016/1). وتولى مدير مكتب اختيار الموردين والعمليات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار العام والموظف المسؤول عن مكتب نيويورك في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ورئيس شعبة خدمات المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، عرض المجالات التي ركز عليها التقرير والاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها، وذلك من منظور منظمة كل منهم.

٨٠ - وأشادت مجموعة من الوفود بالبرنامج الإنمائي والصندوق والمكتب لتنامي جهودهم الرامية إلى استحداث أنشطة شراء ابتكارية مشتركة، مما أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف، وزيادة كفاءة عمليات الشراء، وتقديم سلع وخدمات عالية الجودة. واعترفت تلك الوفود بالدور الرئيسي الذي تؤديه في هذا المجال شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وشجعت مكاتب الأمم المتحدة الموجودة في كوبنهاغن على القيام بدور قيادي في إجراء الإصلاحات وتحديد الممارسات المثلى في مجال الشراء، ونشرها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأوضحت أنها تتطلع إلى الدراسة المتعلقة بالسلع التي ستجرى على نطاق المنظومة، وشجعت المنظمات الثلاث على استخدام نتائج الدراسة في عملها المتصل بالشراء. وأشادت بالمنظمات لتعزيزها خدمات الشراء المقدمة إلى مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولكنها لاحظت أن الحجم (٩٢ مليون دولار) يظل

متواضعا. وشجعت الوفود المنظمات الثلاث على استكشاف الفرص المتاحة للتعاون على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي، وتوفير تفاصيل أوفى عن قيم الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة التي تحققت في القطاعات وفئات السلع المختلفة، وعن كيفية إعادة استثمارها في تدابير الحد من الفقر.

٨١ - وأشارت الوفود إلى ما للشراء من طابع عالي المخاطر، وحثت البرنامج الإنمائي والصندوق والمكتب على كفاءة توافر ضوابط وآليات رقابية قوية، ورحبت بالإصلاحات التي أدخلت مؤخرا على بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، التي تفحص البائعين آليا في ضوء قائمة الجزاءات المقررة. ورحبت أيضا بتزايد استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل، وشجعت المنظمات الثلاث على التوسع في استخدامها، وحثتها على العمل معا من مرحلة مبكرة لتجميع الطلب وتنسيق النهج من أجل التأثير في الأسواق وتنميتها، وتحقيق أقصى استفادة من وفورات الحجم وتخفيضات الحجم. ورحبت الوفود أيضا بالنهج الابتكاري الذي اتبعته مؤسسات الأمم المتحدة لتحديد الشركاء غير التابعين للأمم المتحدة لأغراض التعاون المشترك معهم، ورحبت كذلك بالنهج التعاونية فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشجعت الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على مواصلة طريقة توحيد الأداء بوصفها محركا رئيسيا للشراء المشترك. ودعت المنظمات إلى إبلاغ المجلس بصورة منهجية عن أنشطة الشراء المشتركة وعن الوفورات المتحققة، والاستعانة بنتائج التقرير من أجل تطبيق الدروس المستفادة والتأسيس على التقدم المحرز.

٨٢ - ورداً على ذلك، أعرب المستشار العام ومدير الفريق القانوني في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تقديره لمشورة الوفود وتشجيعها. ويركز المكتب على تحسين الإبلاغ عن الشراء، بوصفه الكيان المسؤول عن تنسيق الإبلاغ عن الشراء فيما بين المنظمات، على نحو ما ورد في التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (DP/OPS/2016/6). وأشار إلى أن المنظمات قد أحرزت تقدما كبيرا، على الرغم من منحى التعلم، وحققت مستوى من الثقة بالبيانات يسمح لها الآن بمعالجة الجوانب التحليلية، على النحو المبين في التقرير المقدم إلى المجلس في هذه الدورة. وأوضح أن المكتب سيتقاسم هذا النهج مع شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لصياغة السبل الذي ستمضي فيه التقارير المقبلة.

٨٣ - وتناول رئيس شعبة خدمات المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان مسألة تواضع حجم خدمات المشتريات المقدمة إلى مؤسسات الأمم المتحدة، فأكد أن هناك مجالات لا يستطيع الصندوق أن يتعاون فيها، وخاصة في ضوء مفهوم "الوكالة الرائدة". وأوضح أن الصندوق هو مؤسسة الأمم المتحدة الوحيدة التي تشتري سلعا تتعلق بالصحة الإنجابية في حين أن اليونيسيف، مثلا، هي التي تشتري اللقاحات، لأن هذا مجال ليس بمقدور الصندوق

أن يشارك فيه. ومن شأن الدراسة المقترحة أن تساعد على تحديد المجالات التي تستطيع المنظمة أن تتعاون فيها في مجال الشراء. وأكد أن كفاءة توافر ضوابط كافية ومعززة للمشتريات، تقترن بتدابير أقوى لإدارة المخاطر، تشكل أولوية قصوى للمنظمات الثلاث. وأشار إلى أن شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى تعمل في ارتباط وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحديد كيف يمكن للمنظمات أن تدعم المكاتب القطرية في تنفيذ الشراء المشترك باستخدام القواعد والسياسات والعمليات المشتركة التي وضعتها الشبكة.

٨٤ - وأكد مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج الإنمائي ملتزم أيضا باستخدام نفس أدوات الشراء التي صممتها شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وأوضح أنه سيطلع اللجنة على التزامات المجلس واقتراحاته، بما يضمن معالجة المسألة على صعيد اللجنة وعلى صعيد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سواء بسواء. وأشار إلى أن النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة هو الذي قاد إلى تحقيق المستوى الحالي من التقدم. وكرر تأكيد أن المنظمات قد وصلت إلى مستوى من الثقة بالبيانات من شأنه أن يدفع إلى إحراز تقدم أكبر.

٨٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP/FPA/OPS/2016/1).

عاشرا - متابعة اجتماع مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٦ - قرر المجلس التنفيذي أن يرجئ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ مناقشة هذا البند المتعلق بالتقرير عن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2016/27-). (DP/FPA/2016/11).

حادي عشر - الزيارات الميدانية

٨٧ - قدم المقرران تقرير كل منهما إلى المجلس: (أ) التقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها إلى غينيا المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/FPA/OPS/2016/CRP.1)؛ (ب) التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها إلى كيرغيزستان المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2016/CRP.1). وقام المدير الإقليمي لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي لأفريقيا، ورئيس الفريق الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بعرض ملاحظاتهم على الزيارات الميدانية لمنطقتي كل منهما. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المنسق المقيم لقرغيزستان، وهو متكلم ضيف، مزيداً من التفاصيل عن الزيارة من منظور الفريق القطري والمنظور الوطني.

٨٨ - وأكد أعضاء المجلس، في تعليقاتهم العامة، فائدة الزيارات الميدانية في تزويدهم بخبرة مباشرة عن العمل الذي تؤديه مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية على الأرض، وفي مساعدتهم على فهم مكانتها على المستوى القطري بالتعاون مع الحكومات وشركائها. ورأوا أن الزيارات الميدانية وسيلة ممتازة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة. ونوهوا أيضاً بأهمية ضمان الاتساق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج على المستوى القطري، بالتعويل على المزايا النسبية المختلفة لكل منها.

٨٩ - وأحاط المجلس التنفيذي أيضاً علماً بالتقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها إلى غينيا المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP-FPA-OPS/2016/CRP.1).

٩٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها إلى قرغيزستان المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2016/CRP.1).

ثاني عشر - مسائل أخرى

حوار مشترك مع كبار مسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٩١ - تضمنت الدورة حدثاً خاصاً هو: حوار مشترك بين المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ونائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ونائبة المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير الاستجابة للالتزامات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن موضوع "خطة عام ٢٠٣٠: تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي". وركز العرض والمناقشات على أربع مسائل رئيسية هي:

(أ) كيف يتيح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للأطراف الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والعمل الإنمائي اتباع نهج مشترك أكثر شمولاً، وكيف يبدو هذا النهج في الممارسة العملية؛ (ب) كيف ينظر البرنامج الإنمائي والصندوق والمكتب إلى استعدادهم أن يدفعوا الالتزام بالعمل قدماً؛ (ج) كيف ترتبط معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين بالالتزام التي تم التعهد بها في خطة عام ٢٠٣٠ بكفالة "ألا يتخلف أحد عن الركب" ودور الأطراف الفاعلة في العمل الإنمائي؛ (د) ما هي التحولات الرئيسية اللازمة لتمويل النتائج في ضوء النواتج الجماعية والإنسانية المتوخاة.

٩٢ - ورحب أعضاء المجلس بالمناقشة ونوهوا بضرورة أن تنعكس المنظورات الإنمائية في تخطيط العمل الإنساني وتنفيذه. ولاحظوا أن التقدم المحرز حتى الآن لم يكن كافياً لمعالجة العقبات التي تعترض تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، ويعزى ذلك جزئياً إلى نقص التمويل. وتعد حوكمة التكامل بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي أمراً رئيسياً وينبغي أن تستند إلى الالتزامات التي تم التعهد بها عند اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وفي مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وأشار أعضاء المجلس إلى أنهم ينبغي أن يمارسوا أيضاً قدراً أكبر من الإشراف لدى صياغة إطار واحد للصلة بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني. وتتسم الأنشطة الإنسانية بأنها متميزة عن الأنشطة الإنمائية من حيث إن لها أساساً قانونياً دولياً، ينبغي ألا يكون خاضعاً للتفاوض، وإن التدخلات تلبى في أحيان كثيرة كلاً من الاحتياجات الإنسانية والإنمائية. وتعالج خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في حالات الكوارث، التي يتعين إدماجها في خطط المجلس والوكالات. ومن منظور المانحين، من المهم النظر إلى العمل الإنساني والعمل الإنمائي على أنهما مترابطان. ومن العوامل الرئيسية للنجاح بناء القدرات الوطنية والمحلية المطلوبة في الأجل الطويل. والتستت الوفود أيضاً بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الحوافز أو الإرشادات لتوثيق الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي. وقد أصبحت الحاجة ماسة إلى توثيق هذه الصلة وإلى تلبية الاحتياجات الأساسية للناس أثناء تحركات المهاجرين واللاجئين من المناطق المتضررة بالأزمات. وكان هناك دعم قوي للتحليل المشترك، والتخطيط المتعدد السنوات، والشفافية، والابتكار. ويعد الاستعراض الذي يجري كل أربعة سنوات دافعاً معيارياً رئيسياً يساعد على توثيق الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي.

٩٣ - وأكد أعضاء فريق المناقشة أن الأمم المتحدة ليس بمقدورها أن تحل الأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين بمفردها. وبالنظر إلى كمية التمويل المطلوبة لمواجهة الأزمات الإنسانية، يعد دور القطاع الخاص حاسماً الأهمية، إلى جانب الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، والحوكمة القوية، وتوافر منسق مقيم مستقل. وهناك حاجة إلى إجراء تحول أساسي من التمويل القائم على المشاريع إلى تمويل أكثر مرونة قائم على الطلب، وغير مخصص لغرض

محدد، وابتكاري، بحيث يكون بمقدور الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني والعمل الإنمائي أن تطوع برامجها لتغير الاحتياجات ومستويات الخطر من خلال نهج متعدد السنوات، كما أشير إلى ذلك في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ونوهوا أيضا بأهمية تحليل البيانات في تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا وكفالة "ألا يتخلف أحد عن الركب". وفيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين، هناك حاجة إلى إيجاد فرص عمل محلية وإلى توليد الأمل. وتوفر الممارسات المثلى على المستوى القطري مصدرا ثريا تستطيع الجهات المانحة والدول الأعضاء أن تستند إليه بتكلفة منخفضة. وقد استخدمت خطة عام ٢٠٣٠ عن عمد لغة تدل على "التقارب" بين البعدين الإنساني والإنمائي، مما يعني ضمناً التخطيط والتنفيذ المشتركين. وعلى المستوى القطري، يدرج المنسقون المقيمون/المنسقون الإنسانيون جميع الشركاء الإنمائيين والإنسانيين في التخطيط والتنفيذ. غير أن هناك حاجة إلى احترام كلا "الحيزين" الإنساني والإنمائي، اللذين لا يمكن دمجهما، والتركيز على الأسباب الجذرية. وهناك أيضا حاجة إلى إسناد الأولوية لتقاسم الأعباء لدى مواجهة أزمة المهاجرين واللاجئين، بما يؤدي إلى تجنب الحلين غير الواقعيين المتمثلين في الترحيل أو الاستيعاب.

كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٩٤ - تطرق رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في الكلمة التي أدلى بها أمام المجلس، إلى عدد من المواضيع، من بينها الشفافية، والتمسك بالمبادئ، وحقوق الإنسان الخاصة "بغير الموظفين" والأجر المتكافئ نظير العمل المتكافئ، وتقارير مراجعة الحسابات، ومدى قانونية الاستعانة "بغير الموظفين"، والمسائل المتعلقة بسن التقاعد، والتأخرات في دفع المعاشات التقاعدية، والأداء والتطوير الوظيفي، وأهمية أن يُدلي أمين مظالم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بكلمة أمام المجلس، واستخدام مجموعة عناصر الأجر، واحترام مبادئ الخدمة المدنية الدولية.

٩٥ - ونوه مدير مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي ومدير شعبة الموارد البشرية في الصندوق والمستشار العام ومدير الفريق القانوني بالمكتب، في ردودهم الإدارية، بعلاقات العمل الطيبة التي تقيمها كل منظمة مع مجلس الموظفين وبالتدابير التي تتخذها كل واحدة منها لمعالجة شواغل الموظفين.

٩٦ - وفي المداخلة الوحيدة التي أدلى بها، قال أحد الوفود إن المجلس لئن كان لا يستطيع أن يتخذ بصورة مباشرة خطوات لمعالجة قضايا الموظفين، فإن أعضاء المجلس يتوقعون من

مؤسسات الأمم المتحدة ومجلس الموظفين التصرف وفقاً للمبادئ والقيم المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

٩٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً ببيان رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مرفق

البيان الذي أدلى به المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بصندوق الأمم المتحدة للسكان في المشاورة غير الرسمية بشأن وثائق البرامج القطرية للصندوق التي عقدت في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦

يعيش في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أكثر مناطق العالم سكانا وتنوعا، أناس شديدا وثرأ وأناس شديدا الفقرا، فضلا عن جماعات عرقية ودينية عديدة، وهي تعد أشد المناطق تعرضا للكوارث في العالم. ونستطيع أن نرى على نطاق المنطقة طائفة متنوعة من الاتجاهات السكانية، فهي تضم بلدانا تمر بمراحل مختلفة من الانتقال الديمغرافي: فبعضها يسعى إلى تلبية احتياجات سكان شباب تنامي أعدادهم، في حين يسعى عدد آخر منها إلى الاستفادة من العائد الديمغرافي، ويكافح بعضها الآخر لمواجهة التحديات الناشئة عن شيخوخة السكان بصورة سريعة. وعلى الرغم من هذا التنوع، فإن هناك اتجاهات إقليمية تنطبق على معظم البلدان.

ومن الاتجاهات الإيجابية التي تلاحظ على نطاق المنطقة الانخفاض الكبير الذي حدث في وفيات الأمومة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، إذ نقصت نسبة وفيات الأمومة بمقدار ٦٤ في المائة، فهبطت من ٣٥٣ حالة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ١٢٧ حالة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٥. ولكن لا تزال أكثر من ٨٣٠٠٠ امرأة تفقد حياتها كل عام لأسباب تتصل بالحمل والولادة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تُخفي المتوسطات الوطنية افتقار المجتمعات المستبعدة والمهمشة لفرص الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية العالية الجودة، مثل المجتمعات التي تعيش في المناطق الريفية النائية أو في الأحياء الحضرية الفقيرة، والمهاجرين، والمشردين داخليا، واللاجئين، والشعوب الأصلية، والأقليات العرقية والدينية. وما زالت المضاعفات أثناء الحمل والولادة تشكل سببا رئيسيا للوفاة بين المراهقات. ومما يبعث على قلق بالغ انتشار العنف ضد النساء والفتيات. ويشكل تمكين الشباب من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم ومجتمعاتهم تحديا آخر يواجه بلدان المنطقة. وتكافح البلدان التي وصلت إلى مرحلة متقدمة في الانتقال الديمغرافي من أجل كفالة حياة كريمة لسكانها المسنين الذين تنامي أعدادهم.

وقد أيدت بلدان المنطقة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتُبدل جهود لتطويع أهداف التنمية المستدامة مع الأولويات الوطنية - وهو جهد يؤيده صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومما يتسم بأهمية مركزية لهذا الجهد تعزيز جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها.

بنغلاديش

حققت بنغلاديش تقدما هائلا في تعليم شعبها وصحته إلى جانب تشجيعها النمو الاقتصادي الذي رفع البلد إلى مركز بلد من الشريحة الدنيا للبلدان المتوسطة الدخل. ويجدر التنويه على وجه الخصوص بالتوسع في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وما تلاه من انخفاض وفيات الأمومة. ومن جهة أخرى، تزايد عدم المساواة، وما زالت ٢٠٠ ٥ امرأة تفقد حياتها كل سنة نتيجة الحمل والولادة. وتزوج ثلاث من كل خمس فتيات قبل أن تصل أعمارهن إلى ١٨ عاما، وتعرضت نسبة مذهلة من النساء المتزوجات، تصل إلى ٨٧ في المائة، إلى عنف جنسائي. وتحتل بنغلاديش، التي تعد من أكثر بلدانا العالم اتصافا بالكثافة السكانية، المرتبة العشرين فيما يخص المؤشر العالمي للضعف وتحتل المرتبة الخامسة ضمن أكثر البلدان تعرضا للكوارث الطبيعية في العالم.

ووفقا للأولويات الوطنية، سيسهم الصندوق، في إطار برنامجه القطري التاسع، في التزام الحكومة بحقوق النساء والفتيات، وخاصة زيادة تنظيم الأسرة، والقبالة الماهرة، والرعاية التوليدية ورعاية الوليد في الحالات الطارئة، والقضاء على زواج الأطفال، ومنع العنف ضد النساء والفتيات. وسيقدم الصندوق خبرة تقنية رفيعة المستوى للمساعدة على تفسير البيانات السكانية والاجتماعية السكانية، وجني العائد الديمغرافي من خلال توظيف استثمارات لصالح المراهقين والشباب الذين يؤلفون ٣٠ في المائة من السكان. وسنساند أيضا الحكومة في تحليل واستخدام البيانات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب القضاء على الإقصاء والتهميش. وسيسهم الصندوق أيضا في التأهب للكوارث ومواجهتها، وضمان أخذ حاجات النساء والفتيات والشباب في الحسبان.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تعاون الصندوق مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى السنوات الثلاثين الماضية في جهودها الرامية إلى تحسين جودة حياة شعبها. وقد أسهم هذا في تحقيق زيادات كبيرة في فرص الوصول إلى وسائل منع الحمل والقبالة الماهرة، مما أسهم بدوره في إحداث انخفاضات هامة في وفيات الأمومة، فهبطت وفيات الأمومة من ١٨٥,١ إلى ٦٥,٩ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية على مدى السنوات الست الماضية. وساند الصندوق الاستقصاءات السكانية الوطنية التي أنتجت بيانات جوهرية سيستفاد بها في السياسات والبرامج. وما زال البلد يواجه أزمة إنسانية طويلة الأمد لا يتوافر لها التمويل الكافي، ويأتي في المرتبة ٣٩ من بين ١٩١ بلدا من حيث التعرض للكوارث، وفقا لمؤشر إدارة المخاطر للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقد أثرت هذه الحالة على البنى التحتية الصحية وعلى جودة الخدمات، وخاصة في المقاطعات الأشد تعرضا للكوارث.

وأدت الجزاءات الدولية، ولا سيما الجزاءات المتصلة بشراء المعدات واللوازم المعمرة وبالمعاملات المصرفية الدولية، إلى تعطيل تنفيذ البرنامج في عدة مناسبات، بما في ذلك خلال عام ٢٠١٦. وسيواصل الصندوق العمل مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل معالجة هذه المسألة بطريقة تتفق تماما مع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ووفقا للأولويات الحكومية، سيركز الصندوق في برنامجه القطري الجديد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ على المجالات التالية: (أ) زيادة القدرة الوطنية على تقديم خدمات شاملة لصحة الأم وخدمات متكاملة للصحة الجنسية والإنجابية؛ (ب) تقوية القدرة الوطنية على إنتاج بيانات سكانية مصنفة وعالية الجودة وعلى تحليلها ونشرها. وسيركز عمل الصندوق داخل البلد على المستوى الوطني. وسيقوم الصندوق، في جملة أمور، بتقديم مساعدة تقنية لوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية منصفة وقائمة على الحقوق بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، وبتحسين جودة مهارات القابلات عن طريق توفير التدريب في كليات الطب وكذلك أثناء الخدمة. ويرمي الصندوق، من خلال تدخلات تسهم في إنقاذ الحياة، مثل توفير أطقم أدوات الصحة الإنجابية والقبالة والعقاقير والأدوية الأساسية، إلى المساعدة على ضمان إجراء ٣٥٠.٠٠٠ ولادة مأمونة كل عام.

وسيقدم الصندوق مساعدة تقنية لمعاونة الحكومة على إجراء التعداد السكاني والإسكاني الوطني لعام ٢٠١٨، وفقا للمعايير الدولية، عن طريق إنشاء فريق استشاري دولي. واستنادا إلى الممارسات الجيدة المستخلصة من تعداد عام ٢٠٠٨ والاستقصاء الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي والصحي لعام ٢٠١٤، سيعمل الصندوق مع الحكومة لضمان اتساق البيانات الوطنية للاستعانة بها في أغراض وضع السياسات والبرامج وتنفيذها. وسيقوم موظفون دوليون من الصندوق بمصاحبة عملية التعداد من بداية المشروع حتى نهايته. وسيقومون بزيارات ميدانية لضمان الجودة وللعمل مع موظفي المكتب المركزي للإحصاء، وهو الوكالة الوطنية المسؤولة عن التعداد، أثناء إدخال البيانات ومعالجتها، لاستعراض مجموعات البيانات الأولية من أجل مراعاة اتساق البيانات ومصادقتها داخليا، مع إمكانية طلب إجراء تبويبات إضافية. وسيوفر الصندوق أيضا، عند الضرورة، تحليلات إضافية قائمة على المواضيع، بما في ذلك بشأن نوع الجنس، وشيخوخة السكان، والملاحح الاجتماعية - الديمغرافية، يكتبها خبراء دوليون، بما يتفق مع ولاية المكتب المركزي للإحصاء.

وسيرصد الصندوق تنفيذ البرنامج بالاحتكام إلى البيانات الأساسية من خلال القيام بزيارات ميدانية منتظمة لجمع معلومات كمية ونوعية من الأقاليم المستهدفة.

جمهورية إيران الإسلامية

يعد النظام الصحي في جمهورية إيران الإسلامية من أقوى النظم الصحية في العالم، وهو يستمد قوته من نظام الرعاية الصحية الأولية الراسخ الأركان. ويمكن رؤية آثاره في انخفاض مستوى وفيات الأمومة (١٩,٧ حالة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٤). ومنذ عام ٢٠١٤، شهد قطاع الصحة توسعا كبيرا، بدءا من الرعاية الصحية الأولية على مستوى الريف إلى الخدمات العامة في المناطق الريفية والحضرية. وشهد البلد ما يسمى "التضخم الشبابي" خلال العقد الماضي. فثلث العدد الكلي للسكان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاما. ويمثل هؤلاء السكان الشباب فرصة للاستفادة من العائد الديمغرافي والإسراع بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية. غير أن للبلد أيضا سكانا يشيخون، ويقترون ذلك بتحديات اقتصادية واجتماعية وصحية يستهدف مواجعتها. وتسعى جمهورية إيران الإسلامية إلى تحسين توافر البيانات المصنفة وتحليلها للاستعانة بها في أغراض التخطيط ورسم السياسات في الأجل الطويل بشأن المسائل السكانية والإغاثية.

وسيدعم البرنامج القطري السادس جهود الحكومة الرامية إلى استخدام نافذة الفرصة الديمغرافية تحقيقا للمنفعة الاجتماعية والاقتصادية. وسيدعو الصندوق إلى وضع سياسات وخطط عمل تهمدي بالأدلة من أجل معالجة الديناميات السكانية، بما في ذلك شيخوخة السكان. وسيواصل البرنامج القطري التركيز على القضاء على وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها، بما في ذلك في حالات الطوارئ الإنسانية. وسيقدم الدعم من أجل تحسين السياسات المتعلقة بالقبالة، وإضفاء الطابع المؤسسي على نظام وطني لمراقبة وفيات الأمومة، والوقوف على أدلة تساعد على تحديد أوجه عدم المساواة ومعالجتها، مما يعزز السياسات الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

خفضت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المعدل الوطني للفقر بمقدار النصف على مدى العقدين الماضيين. وتقلصت الفجوة في المساواة بين الجنسين على كل مستويات الالتحاق بالتعليم، لكن الفتيات ما زلن يواجهن تحديات تعوق وصولهن إلى التعليم الثانوي وإتمامه - ويعزى ذلك جزئيا إلى أن معدل الزواج المبكر يعد من أعلى معدلاته في المنطقة. إذ تتزوج واحدة من كل ثلاث نساء قبل سن ١٨ عاما وتلد واحدة من كل خمس نساء في سن الإنجاب قبل أن تتم ١٨ عاما. وانخفضت نسبة وفيات الأمومة انخفاضاً هائلاً، من ٩٠٥ حالات لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ١٩٧ حالة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، يشير ارتفاع نسبة وفيات الأمومة وارتفاع معدل خصوبة المراهقات، المقترنين بارتفاع معدلات العنف ضد المرأة، إلى استمرار انعدام المساواة بين الجنسين. ويضم البلد ٤٩ جماعة عرقية معترفاً بها رسمياً وهيكلًا عمريًا

سكانيا شبابيا، إذ تشير التقديرات إلى أن نحو ٦٠ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما. وبمقدور الاستثمار في تزويد الشبان والشابات بما يلزم من تعليم ومهارات ومعارف، بما في ذلك بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، أن يسهم في الفوائد التي يمكن أن تجنيها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من خلال ميزتها الديمغرافية.

وفي البرنامج القطري السادس، سيركز الصندوق تعاونه على خفض وفيات الأمومة وزيادة مشاركة الشباب. وبوجه خاص، سيقدم الصندوق مساعدة تقنية لتعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنظيم الأسرة، واستراتيجية الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل، وخطة تحسين القبالة، في إطار دعم المنظمة للتغطية الصحية الشاملة. ويركز الصندوق بصفة خاصة على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، بما في ذلك فرص حصولهم على وسائل منع الحمل والتربية الجنسية الشاملة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وسيؤدي البرنامج مشورة سياساتية بشأن منع العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، استنادا إلى الدراسة التي أجريت مؤخرا بدعم من الصندوق بشأن مدى انتشار العنف الجنساني. وعملا على مساندة الأولويات الإنمائية الوطنية للبلد وإدماجه في الجماعة الاقتصادية للأمم جنوب شرق آسيا، سيدعم الصندوق إنتاج أدلة وبحوث لضمان أن يسهم صنع القرارات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وخاصة للشباب والأقليات العرقية.

منغوليا

قطعت منغوليا أشواطاً كبيرة في تحسين صحة النساء والفتيات وضمان حقوقهن. وهي واحدة من تسع بلدان فقط في العالم التي حققت وتجاوزت الهدف المتمثل في خفض وفيات الأمومة بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وانخفض مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في منغوليا من ٠,٤٠١ في عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٣٢٥ في عام ٢٠١٤؛ واليوم يزيد عدد النساء اللاتي تصلن إلى مرحلة التعليم الجامعي (٢٧ في المائة) على نظرائهن من الرجال (١٧ في المائة). ويعد مؤشر تنمية الشباب أعلى من المتوسط العالمي، وإن كان البلد قد سجل نتيجة أدنى فيما يخص المشاركة السياسية والمدنية. وتشكل النساء نحو ٨٨,٣ في المائة من ضحايا العنف المنزلي، وتشكل الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٣٤ عاما ٤٠ في المائة من هؤلاء الضحايا، ومن غير المرجح أن تقمن بالإبلاغ عن هذا النوع من الحوادث. واتخذ البلد مؤخرا إجراء تشريعيا لتجريم العنف المنزلي.

وسيركز البرنامج القطري السادس تعاونه على المسائل المتعلقة بالشباب وبالمساواة بين الجنسين. وسيدعم الصندوق تحسين الإطار القانوني للخدمات الصحية الصديقة للشباب، وسيتعاون في وضع سياسات الدولة المتصلة بالصحة والشباب، والبرنامج الوطني الخامس للصحة الإنجابية، والبرنامج الوطني لتنمية الشباب. وسيدعم الصندوق أيضا صياغة معايير تخصص تعليم المهارات الحياتية الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية وتخص التربية الجنسية الشاملة

للمرحلتين الثانوية والجامعية، وسيساند مراكز التعليم التقني والمهني، ومراكز التعليم مدى الحياة. وستُعزَّز المحافل الوطنية التي تتيح مشاركة الشباب ويوسع نطاقها لضمان إدراج وجهات نظر المراهقين والشباب، ولا سيما الفتيات، في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية. وسيدعم الصندوق إنشاء آليات رسمية لهذا الغرض على المستويين الوطني ودون الوطني.

وسيدعو برنامج الجنسانية إلى تخصيص اعتمادات كافية في ميزانية الدولة وإلى التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات، بما في ذلك القانون المتعلق بالعنف المنزلي. وسيدعم الصندوق إنشاء آليات فعالة للرصد والمساءلة من أجل تمكين نظم الحماية الوطنية من إنجاز الالتزامات، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاستعراض الدوري الشامل، وسيركز، بوجه خاص، على النهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له، بما في ذلك في حالات الطوارئ.

تايلند

حققت تايلند تقدماً رائداً في التنمية البشرية على مدى العقود الماضية. وأنشأت نظاماً للتغطية الصحية الشاملة يغطي نسبة ١٠٠ في المائة من السكان تقريباً، ونجحت في تحقيق مستويات عالية فيما يخص الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. ونتيجة لذلك، شهدت تايلند انخفاضات كبيرة في معدل الخصوبة وفي نسبة وفيات الأمومة. غير أنه اعتباراً من مطلع العقد الأول من القرن الحالي، زاد معدل ولادات المراهقين زيادة حادة. ويوحى هذا بأن الشباب يواجهون عقبات خطيرة تعترض حصولهم على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ويفتقرون إلى المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم بصورة مسؤولة في هذا الميدان من ميادين الحياة. وقد أصدرت تايلند قانون حمل المراهقات لمعالجة هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، تتحول تايلند بشكل سريع إلى مجتمع يشيخ سكانه، وقد اتخذت تدابير سياساتية هامة لمواجهة هذا التحدي.

وفي إطار البرنامج القطري الحادي عشر، سيدعم الصندوق تايلند في تنفيذ قانون حمل المراهقات، بهدف تقليل عدد الولادات غير المقصودة بين المراهقات بمقدار النصف خلال السنوات الخمس المقبلة. ومن خلال الحوار والدعوة بشأن السياسات، سيساعد الصندوق المؤسسات والنظم الوطنية على تعزيز مشاركة الشباب والنهوض بالصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية بين المراهقين، بما في ذلك توفير خدمات صديقة للشباب وتربية جنسية شاملة في المدارس. وفي إطار الخطة الوطنية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيدعم الصندوق تحليل واستخدام البيانات من أجل تعزيز رسم السياسات القائمة على الأدلة بشأن المسائل المتصلة بالسكان، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمراهقين، وتمكين

الشباب، والمساواة بين الجنسين، وشيخوخة السكان. وسينصب التركيز على الوصول إلى أشد السكان ضعفاً، بما في ذلك في المنطقة الجنوبية، وكذلك إلى المهاجرين والأقليات العرقية.

فييت نام

حققت فييت نام مكاسب لافتة للنظر في مجال التنمية البشرية، فأنجرت أو تجاوزت كثيراً من الأهداف الإنمائية للألفية، وقللت بدرجة كبيرة وفيات الأمومة ووسعت من إمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة في سياق نمو اقتصادي سريع. ويأمل البلد أن يضيف إلى هذه النجاحات من أجل مواصلة تحسين القدرة الوطنية على رسم سياسة قائمة على الأدلة وعلى وضع البرامج وتنفيذها، ومعالجة أوجه عدم المساواة الناشئة، والنهوض بحقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة.

ويعد ثلث سكان فييت نام تقريباً من الشباب. وعملاً على الاستفادة بصورة كاملة من هذه الفرصة الديمغرافية، سيتعين على البلد أن ينهض بالتنمية الشاملة للشباب، بما في ذلك وصولهم إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ومشاركة الشباب في السياسات والبرامج الوطنية، إلى جانب القيام في الوقت نفسه بمواجهة التحدي المتمثل في شيخوخة السكان بصورة سريعة. وعلى الرغم من أن فييت نام قد حققت تقدماً هاماً في المساواة بين الجنسين، فإن الممارسات التمييزية والتصورات النمطية ما زالت مستمرة. وعلى النطاق الوطني، تعرضت نسبة تصل إلى ٦٠ في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٦٠ عاماً لعنف منزلي. ومن ثم، يتعين تعزيز الإطار القانوني وإنفاذ القوانين بقدر أكبر بمشاركة نشطة من المجتمع المدني.

وفي إطار البرنامج القطري التاسع، سيضطلع الصندوق بأنشطة دعوية تشاركية وقائمة على الأدلة من أجل وضع قوانين وسياسات وبرامج وطنية قائمة على الحقوق بشأن النهوض بالمراهقين والشباب. وسيركز الصندوق على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وتشجيع مشاركة الشباب في رسم السياسات، والتربية الجنسية الشاملة، وسيدعم إنشاء خدمات متعددة القطاعات تستهدف منع العنف الجنساني بمشاركة نشطة من المجتمع المدني.

وسيتعاون الصندوق في تعزيز السياسات الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية، والصحة الجنسية والإنجابية، وحقوق الإنسان، استناداً إلى قاعدة أدلة وطنية محسنة واستخدامها بصورة فعالة في إدماج الديناميات السكانية في سياسات التنمية الوطنية. وعن طريق التركيز على تنمية الشباب، والمساواة بين الجنسين، وتحسين استخدام البيانات السكانية، بما في ذلك بشأن مسائل ناشئة مثل الهجرة الداخلية وتغير المناخ، سيسعى الصندوق إلى مساعدة البلد على تلبية احتياجات ومطالب سكانه الحالية، مع القيام في الوقت نفسه بضمان الاستعداد المناسب للمستقبل. وسيشكل هذا إسهاماً مهماً في الجهود التي يبذلها البلد لإنجاز أهداف التنمية المستدامة.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦

(من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نيويورك)

المحتويات

الصفحة	الرقم
١١٤	١/٢٠١٦
١١٤	٢/٢٠١٦
١١٦	٣/٢٠١٦
الدورة السنوية لعام ٢٠١٦	
(من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه، نيويورك)	
١١٩	٤/٢٠١٦
١٢١	٥/٢٠١٦
١٢٣	٦/٢٠١٦
١٢٤	٧/٢٠١٦
١٢٥	٨/٢٠١٦
١٢٦	٩/٢٠١٦
١٢٨	١٠/٢٠١٦
١٢٩	١١/٢٠١٦
١٣١	١٢/٢٠١٦
١٣٢	١٣/٢٠١٦

١٣٥	تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.....	١٤/٢٠١٦
١٣٦	استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٦.....	١٥/٢٠١٦
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦		
(من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نيويورك)		
١٤٠	المسائل المتعلقة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....	١٦/٢٠١٦
١٤٢	سياسة تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقرير المتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر.....	١٧/٢٠١٦
١٤٣	المسائل المتصلة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.....	١٨/٢٠١٦
١٤٥	استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.....	١٩/٢٠١٦
١٤٥	التقرير الإحصائي السنوي بشأن أنشطة الشراء في منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.....	٢٠/٢٠١٦
١٤٦	استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته الثانية لعام ٢٠١٦.....	٢١/٢٠١٦

١/٢٠١٦

تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالألغام ورد الإدارة
إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق بتقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإجراءات المتعلقة
بالألغام (DP/2016/4) ورد الإدارة عليه (DP/2016/5):

- ١ - يحيط علماً بأن التقييم توصل إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشارك هام للغاية في الجهد العالمي المبذول في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بمساعدته الحكومات الوطنية على إنشاء وإدارة برامجها في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.
- ٢ - يلاحظ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير التقييم، ورد الإدارة.

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

٢/٢٠١٦

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٤
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٤
تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤: حالة تنفيذ التوصيات
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يرحب بالآراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن عام ٢٠١٤ بالنسبة للمؤسسات الثلاث جميعها؛
- ٢ - يسلم بالبيانات العالية المخاطر التي يشتغل فيها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع فضلاً عن شركائهم المنفذين، ويطلب إلى تلك الكيانات مواصلة اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز آليات منع الغش والمراقبة وتقييم المخاطر، بما في ذلك عن طريق التطبيق الفعال للإجراءات التشغيلية لمنع الغش؛

وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٣ - يحيط علماً بالتقرير (DP/2016/6) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

٤ - يلاحظ التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة أولويات الإدارة الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

٥ - يُشجع الجهود الإنتاجية المتواصلة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والأعوام السابقة، وفقاً لمواعيد التنفيذ المستهدفة؛

٦ - يشجع أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يواصل تعزيز إدارة البرامج والرقابة والإبلاغ، بما في ذلك من خلال تحسين نوعية البرامج، ولا سيما على الصعيد القطري، وأن يرصد فعالية التدابير المتخذة في هذا الصدد؛

٧ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك على أن يواصل جهوده الرامية إلى تعزيز إشراف الشركاء المنفذين وإدارتهم، بما في ذلك كفالة الامتثال لسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإجراءاته، ومتطلبات التأمين، ويحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يرصد عن كثب تنفيذ إطار النهج المنسق والمنقح للتحويلات النقدية؛

٨ - يشجع الجهود المتواصلة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل كشف ومنع المخالفات في عمليات الشراء وغيرها من الممارسات الاحتياالية وتحسين إجراءات استرداد الأموال، ويشدد على أهمية حماية المبلغين عن المخالفات وكفالة أن وسائل حماية المبلغين عن المخالفات قوية ومعروفة لجميع الموظفين؛

٩ - ينوّه بتنفيذ التغيير الهيكلي، ويحث البرنامج الإنمائي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لانتهاه من وضع خطة رسمية لتحقيق الفوائد، ويؤكد كذلك على ضرورة مواصلة التصدي لأي شاغل من شواغل الموظفين ذات الصلة بتنفيذ التغيير الهيكلي؛

وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

١٠ - يحيط علماً بالتقرير (DP/FPA/2016/1) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان والإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها من أجل تنفيذ

التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

١١ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة رصد تنفيذ جميع الوحدات للنظم الإلكترونية الداخلية الجديدة لإدارة خطط العمل وتحليل المعلومات، بما في ذلك من خلال تعقب فعالية هذه النظم في تحسين الإنجاز، وإدارة الأداء، ونهج التصدي للمخاطر؛

وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٢ - يحيط علماً بالتقرير (DP/FPA/2016/1) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

١٣ - يسلم بأنه بما أن العديد من التوصيات تتطلب اهتماماً طويلاً الأجل، فسيكون مكتب خدمات المشاريع بحاجة إلى العمل بعد السنة المالية ٢٠١٥ لينفذها بشكل ناجح.

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

٣/٢٠١٦

عرض عام للقرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى عام ٢٠١٦

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٦:

الرئيس: السيد زهراب مناتساكانيان (أرمينيا)

نائبة الرئيس: السيدة بينيديكت فرانكينيت (بلجيكا)

نائب الرئيس: السيد مامادي توري (جمهورية غينيا)

نائب الرئيس: السيد كيان فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

نائب الرئيس: السيد توماسي بليز (أنتيغوا وبربودا)

وأقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦
(DP/2016/L.1)؛

ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥ (DP/2016/1)؛

وأقر خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٦ (DP/2016/CRP.1)؛

ووافق على خطة العمل المؤقتة لدورته السنوية لعام ٢٠١٦؛

ووافق على الجدول الزمني التالي للدورات المتبقية للمجلس التنفيذي في

عام ٢٠١٦:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٦: من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦: من ٦ إلى ٩، و١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

أفريقيا: إثيوبيا (DP/DCP/ETH/3)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/DCP/TZA/2)؛

الدول العربية: العراق (DP/DCP/IRQ/2 و Corr.1)، والجمهورية العربية السورية

(DP/DCP/SYR/3)؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: أذربيجان (DP/DCP/AZE/4)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين (DP/DCP/ARG/3)،

وأوروغواي (DP/DCP/URY/3).

وأحاط علما بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من

البرازيل وترينيداد وتوباغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للفترة من ١ كانون

الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ولكل من أوكرانيا والجمهورية

الدومينيكية وغانا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

كما وافق عليها مدير البرنامج سلفا (DP/2016/3).

ووافق على التمديد لفترة سنتين للبرنامج القطري للفلبين من ١ كانون الثاني/

يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (DP/2016/3).

البند ٣ التقييم

اعتمد القرار ٢٠١٦/١ المتعلق بتقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالألغام (DP/2016/4)، ورد الإدارة (DP/2016/5).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٤

صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقا للقرار ٢٠١٤/٧:

إثيوبيا (DP/FPA/CPD/ET/H/8)؛ وأوروغواي (DP/FPA/CPD/URY/3)؛ وجمهورية
تزانينا المتحدة (DP/FPA/CPD/TZA/8)؛ والجمهورية العربية السورية
(DP/FPA/CPD/SYR/8 و Corr.1)؛ والعراق (DP/FPA/CPD/IRQ/2)؛

ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لصندوق الأمم
المتحدة للسكان لكل من الجزائر واليمن، وعلى تمديد البرنامج القطري للفلبين لمدة
سنتين (DP/FPA/2016/2)؛

وأحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة، الذي وافق عليه المدير التنفيذي،
للبرنامج القطري لغانا (DP/FPA/2016/2).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

استمع إلى بيان المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع.

الجزء المشترك

البند ٦

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اعتمد القرار ٢٠١٦/٢ المتعلق بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات المتصلة
بالتقارير التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي
الحسابات، ٢٠١٤ (DP/2016/6)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان: متابعة تقرير مجلس
مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2016/1)؛
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي
الحسابات لسنة ٢٠١٤ (DP/OPS/2016/1).

وعقد أيضا جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية والمناسبات الخاصة التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

جلسة إحاطة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حوار غير رسمي بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التمويل الأساسي ونوافذ التمويل المواضيعي)

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مناسبة خاصة بعنوان: "شراكات من أجل معالجة صحة الأم والطفل وتحقيق العائد الديموغرافي: المنظمات الأفريقية المستندة إلى المعتقد في الطبيعة"
مشاورات غير رسمية بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

٤/٢٠١٦

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧
والتقرير السنوي لمديرة البرنامج

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى قراراته ١١/٢٠١٣ بشأن الاستعراض التجميعي والتقرير السنوي لمديرة البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الأداء والنتائج للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢؛ و٢٧/٢٠١٣ بشأن خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ و ٧/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٢ - يحيط علما باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك التقرير السنوي لمديرة البرنامج لعام ٢٠١٥ (DP/2016/9) ومرفقاته؛

٣ - يرحب بمواءمة أعمال البرنامج الإنمائي مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والنتائج التي تحققت في منتصف المدة؛

- ٤ - **يرحب أيضا** بالتحليلات الجديدة للنسبة المئوية للمكاتب القطرية بشأن بلوغ المعالم التراكمية، ويطلب زيادة الإبلاغ في التقرير السنوي لمديرة البرنامج عام ٢٠١٧ عن تغييرات النسب المئوية للمكاتب القطرية التي تفي بالمعالم التراكمية أو تتجاوزها، ويطلب أيضا إلى البرنامج الإنمائي مواصلة تحسين جودة البيانات والتحليلات والتقييمات المستخدمة لقياس أداء المكاتب القطرية والصلات بين النتائج المحققة على الصعيدين العالمي والقطري؛
- ٥ - **ويلاحظ مع التقدير** أن معظم المؤشرات الجنسانية تجاوزت الأهداف المرحلية المقررة لها، ويحث البرنامج الإنمائي على اتخاذ إجراءات وإعداد تقارير عند تخلف النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين عن النتائج الأوسع نطاقا، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة دعم جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتحول صوب مزيد من التدخلات التي تحقق التغيير؛
- ٦ - **يوافق** على أن الرؤية والنتائج المتوقعة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ متسقين على وجه العموم اتساقا جيدا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومع أهداف التنمية المستدامة؛
- ٧ - **يرحب** بالتزام البرنامج الإنمائي بزيادة تعزيز أدائه المؤسسي من خلال تنفيذ خطة عمل موسعة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على النحو المبين في الفقرة ٨٤ من تقرير مديرة البرنامج بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2016/9)؛
- ٨ - **يقدر** أن التغييرات التي اقترحتها البرنامج الإنمائي في المرفقين ٧ و ٨ من تقرير مديرة البرنامج عن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2016/9) ستحتاج إلى مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء، بما في ذلك في سياق إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة؛
- ٩ - **يُعرب عن القلق** إزاء استمرار الاتجاه التنازلي للموارد ولا سيما الموارد الأساسية، مما يحد من قدرة البرنامج الإنمائي على كفاءة فعالية التنمية العالمية والحفاظ على تمويل الميزانية البرنامجية؛
- ١٠ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم، في التقرير السنوي المقبل، مزيدا من التحليلات بشأن العلاقة بين الموارد المالية المقررة والنفقات الفعلية والنتائج المحققة؛
- ١١ - **يطلب** أيضا إلى البرنامج الإنمائي أن يبدأ في وقت مبكر الأعمال التحضيرية للخطة الاستراتيجية المقبلة، بالتشاور الكامل مع المجلس التنفيذي، ومع المراعاة التامة لنتائج الاستعراض الشامل الذي يجري كل ٤ سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٦، والدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة، وأن يقدم خارطة طريق في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٦، بشأن المشاورات المقررة لإعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة؛

١٢ - يلاحظ مع التقدير التعاون مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى أثناء التحضير لاستعراض منتصف المدة ويشجع على زيادة الحوار والمشاركة خلال إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة وتعزيز التكامل، والتماسك، والفعالية، في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛

١٣ - يرحب بشكل التقرير السنوي الذي يجمع بين التقدم السنوي المحرز والاستعراض التجميعي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، ويطلب إلى مديرة البرنامج مواصلة استخدام هذه الصيغة للتقرير السنوي الذي سيقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠١٧، كما يطلب إلى مديرة البرنامج تقديم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٧.

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٥/٢٠١٦

استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً باستعراض منتصف المدة للعنصر المؤسسي في الميزانية المتكاملة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٢ - يحيط علماً أيضاً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٣ - يشدد على أن تتضمن الميزانية المتكاملة كلا من العنصرين البرنامجي والمؤسسي ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يكفل تغطية التقارير المقبلة لكلا العنصرين على حد سواء؛

٤ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٢٨/٢٠١٣ الذي لاحظ ضرورة الحفاظ على مستويات كافية من الموارد لمكتب مراجعة الحسابات والتحقق، ومكتب الأخلاقيات، ومكتب التقييم، وطلب أن تُقدم كبنود مفصلة في الميزانية مخصصات كل منها استناداً إلى خطط عملها التي وافق عليها المجلس التنفيذي أو التي أُطلع عليها؛

٥ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ١٦/٢٠١٥ الذي شدد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يستند إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنها أساسية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لولايته ولتنفيذ أعماله، ويشجع في هذا الصدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعبئة هذه الموارد، مع مواصلة تعبئة موارد أخرى لتلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرنامج، ولا سيما أفقرها وأضعفها؛

٦ - **يسلم** بأن تقاسم الحكومات للتكاليف يشكل آلية تمويل طوعية تعزز الملكية الوطنية وتُسهم في إنجاز البرامج القطرية، ويشدد، في هذا الصدد، على ضرورة مراعاة السمات الخاصة بتقاسم الحكومات للتكاليف عند دراسة آليات حفز التمويل الأقل تقييدا/تخصيصا من الموارد الأخرى، مع الحرص على مواءمة هذه الموارد مع الخطة الاستراتيجية؛

٧ - **يشير** إلى قرار المجلس التنفيذي ٢٨/٢٠١٣ الذي وافق المجلس فيه على تخصيص اعتمادات من الموارد العادية للعنصر المؤسسي في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٨ - **يسلم** بأن البرنامج الإنمائي قد أدرج نهج الميزنة القائمة على النتائج في ميزانيته المتكاملة، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي تقديم معلومات بشأن بنود الإنفاق الرئيسية تحت بند الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف في التقارير المقبلة بشأن الميزانية المتكاملة، وتحسين تحليل الفروق بين النفقات مقارنة بتقديرات التخطيط؛

٩ - **يوجب** بخفض التكاليف الإدارية كنسبة من العنصر المؤسسي في الميزانية المتكاملة، ويشجع على مواصلة العمل من أجل إحراز تقدم بشأن الأهداف القائمة في هذا المجال؛

١٠ - **يسلم** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في مواءمة التكاليف من خلال تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، ويشير إلى ضرورة إحراز البرنامج الإنمائي لمزيد من التقدم، ويشجع الجهات التي تقدم المساهمات للبرنامج على التقيّد بجوانب سياسة استرداد التكاليف التي وافق عليها المجلس التنفيذي في القرار ٩/٢٠١٣؛

١١ - **يشير** إلى قراره ٩/٢٠١٣ ويتطلع إلى نتائج التقييم الخارجي والمستقل لمدى اتساق ومواءمة منهجية استرداد التكاليف مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦؛

١٢ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على العمل مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج متكامل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

١٣ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يقوم بالتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حسب الاقتضاء، بمراجعة الدروس المستفادة من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، لدى التحضير للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٦/٢٠١٦

التقرير السنوي عن التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالموجز (DP/2016/13) وبالتقرير السنوي الكامل؛
- ٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معالجة المسائل المطروحة؛
- ٣ - يتطلع إلى استعراض سياسة التقييم الجديدة للبرنامج الإنمائي في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي؛
- ٤ - يلاحظ مع القلق انخفاض ميزانية مكتب التقييم المستقل، ويحث الإدارة على توفير موارد كافية متسقة مع المستويات التي حددها المجلس في الميزانية المتعددة السنوات، وتخصيص هذه الموارد في الوقت المناسب لمكتب التقييم المستقل ولمهام التقييم اللامركزي للتأكد من قدرتهما على الاضطلاع بعملهما بفعالية؛
- ٥ - يلاحظ الخطوات التي اتخذتها إدارة البرنامج الإنمائي لتحسين جودة مهمة التقييم اللامركزي، ويحث إدارة البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز جودة التقييم اللامركزي. بما في ذلك تعزيز القدرات على صعيد مراكز الخدمات الإقليمية وعلى الصعيد القطري، فضلاً عن سلسلة ضمان الجودة على نطاق المنظمة؛
- ٦ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يكفل إجراء التقارير السنوية المقبلة بشأن التقييم لتحليل النتائج والأنشطة المنفذة. بمزيد من الوضوح مع الإشارة إلى خطة العمل السنوية المعتمدة لمكتب التقييم المستقل؛
- ٧ - يوافق على برنامج عمل مكتب التقييم المستقل وميزانيته لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (المقترحة).

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٧/٢٠١٦

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: التقرير السنوي المتكامل بشأن النتائج التي حققها الصندوق عام ٢٠١٥ واستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عام ٢٠١٥ والوضع الإيجابي للصندوق في بيئة التمويل الإنمائي المتغيرة؛
- ٢ - يلاحظ أن استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ يؤكد الأداء القوي المتواصل للصندوق في ضوء الأهداف المحددة، وفي هذا الصدد، يرحب بمصفوفة النتائج والموارد المتكاملة المنقحة؛
- ٣ - يسلم بالمركز الاستراتيجي للصندوق في ما يتعلق بوضع البرامج الابتكارية والشراكات مع القطاعين العام والخاص، ولا سيما تلك المتصلة بتعبئة الموارد المحلية لدعم الأسر الفقيرة والمشاريع التجارية الصغيرة في المناطق المحرومة، ويلاحظ الأهمية الكبيرة لابتكارات الصندوق، ونماذج "الميل الأخير" المالية، من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل إسطنبول، وغيرها من الاتفاقات الدولية ذات الصلة؛
- ٤ - يسلم أيضاً بميكل التمويل ذي الأربع نوافذ التابع للصندوق باعتباره خياراً جذاباً للمساهمات الأخرى (غير الأساسية) من الموارد، فضلاً عن الدور الحاسم للموارد العادية؛
- ٥ - يُعرب عن القلق لأن الموارد العادية لا تزال دون عتبة مبلغ ٢٥ مليون دولار المتفق عليه في الإطار الاستراتيجي من أجل ضمان تواجد الصندوق ونماذج التمويل الابتكارية في ما لا يقل عن ٤٠ من أقل البلدان نمواً، كما يلاحظ مع القلق أنه نتيجة لذلك، انخفض عدد أقل البلدان نمواً التي يقدم الصندوق لها الدعم من ٣٣ في عام ٢٠١٣ إلى ٣١ في عام ٢٠١٥؛
- ٦ - يجدد التزامه بدعم عمل الصندوق خلال السنتين المقبلتين بما في ذلك من خلال تشجيع الدول على تمويل كامل الاحتياجات من الموارد العادية؛
- ٧ - يسلم بضرورة وجود قاعدة موثوقة من الموارد العادية وفقاً للاستعراض الشامل الذي يجري كل ٤ سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لضمان احتفاظ الصندوق بقدرته على الابتكار، ليتسنى له زيادة تعبئة موارد

إضافية، وإتاحة متابعة الاستثمارات، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية المحلية، مع إدراك أهمية ضمان وجوده في ما يصل إلى ٤٠ من أقل البلدان نمواً على النحو المطلوب في القرار ٢/٢٠١٤؛

- ٨ - يشجع الصندوق على مواصلة استكشاف سُبل جديدة لجمع واستخدام مصادر مبتكرة للتمويل، بما يتسق مع ولايته بغية تحقيق أكبر أثر إنمائي لأقل البلدان نمواً؛
- ٩ - يدعو الدول الأعضاء التي لم تساهم في الموارد العادية للصندوق، إلى القيام بذلك، بما يكفل تمكنه من بلوغ هدف الـ ٢٥ مليون دولار في العام من الموارد العادية؛
- ١٠ - يرحب بشكل التقرير السنوي الذي يجمع بين التقدم السنوي المحرز والاستعراض التجميعي للإطار الاستراتيجي، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن يواصل استخدام هذا الشكل في الدورة السنوية لعام ٢٠١٧.
- ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٨/٢٠١٦

متطوعو الأمم المتحدة: تقرير مديرة البرنامج

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بتقرير فترة السنتين المرتكز على النتائج الذي أعدته مديرة البرنامج (DP/2016/15)؛
- ٢ - يعرب عن التقدير لجميع متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعي الأمم المتحدة العاملين على الإنترنت الذين حشدتهم برنامج متطوعي الأمم المتحدة لإسهاماتهم البارزة في السلام والتنمية على الصعيد العالمي خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ولا سيما أن ٣,٨ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة هم من بلدان جنوب الكرة الأرضية وهي نسبة تمثل مساهمة كبيرة في التعاون في ما بين بلدان الجنوب؛
- ٣ - يشيد ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة على نتائج وإنجازات منتصف المدة لإطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛
- ٤ - يرحب بالدعم المقدم من متطوعي الأمم المتحدة إلى البلدان المستفيدة من البرنامج ومؤسسات الأمم المتحدة في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية من خلال الدمج بين المتطوعين والعمل التطوعي؛
- ٥ - يطلب أن يستفيد برنامج متطوعي الأمم المتحدة من التقدم المحرز في اتباع نُهج تطلعية وابتكارية وشراكات من أجل إعداد حلول تطوعية للتحديات التي تواجه التنمية

المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التعاون مع الشركاء مثل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرها؛

٦ - يُثني على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لمشاركته النشطة في وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى وجه الخصوص، يرحب بدور برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل الرامية إلى إدماج العمل التطوعي في سياسات وبرامج السلام والتنمية في العقد المقبل وما بعده، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٧٠/١٢٩؛

٧ - يطلب إلى متطوعي الأمم المتحدة التشاور بانتظام مع الدول الأعضاء والشركاء المعنيين، في مشاوره غير رسمية عادية للمجلس التنفيذي، بشأن خطة العمل لضمان تكثيف جهود أصحاب المصلحة المتعددين من أجل حث المزيد من الأشخاص على استخدام العمل التطوعي كوسيلة للانخراط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٨ - يرحب بنهج متطوعي الأمم المتحدة في منتصف المدة المتمثل في الحفاظ على نهج طموح لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ويلاحظ أنه وإن كان الإنجاز الكامل لجميع الأهداف المؤدية إلى نتائج يواجه تحدياً كبيراً، فإن هذه الأهداف السامية لا تزال توجه متطوعي الأمم المتحدة على نحو استراتيجي، وهي بالغة الأهمية بالنسبة لكل من أثر التنمية والاستدامة المالية لتطوعي الأمم المتحدة على المدى البعيد؛

٩ - يحيط علماً بتحليل المالي والنتائج لمنتصف المدة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وبالتحديد أهمية الموارد العادية، التي قدمتها الدول الأعضاء إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنسبة إلى قاعدة عمليات برنامج متطوعي الأمم المتحدة لإنجاز ولايته الأساسية؛

١٠ - يؤكّد مجددًا الدور الحاسم لصندوق التبرعات الخاص بوصفه عنصراً لا غنى عنه من موارد برنامج متطوعي الأمم المتحدة ويوفر التمويل الأوّلي للمشاريع الابتكارية، ويدعو جميع شركاء التنمية الذين يمكنهم وضعهم من المساهمة في الصندوق إلى القيام بذلك.

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٩/٢٠١٦

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والتقرير السنوي للمدير التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالوثائق الثلاث التي يتألف منها تقرير المدير التنفيذي (DP/FPA/2016/2 (Part I))، بما في ذلك المرفقات ذات الصلة والمتاحة على الموقع الشبكي للصندوق؛

- ٢ - **يرحب** بالاستنتاجات الواردة في التقرير وفي إطار النتائج المتكامل المنقح (DP/FPA/2016/2 (Part I)، المرفق ١)، باعتبارها خطوات مهمة في موامة الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والاستعراض العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ما بعد عام ٢٠١٤ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ٣ - **يرحب أيضا** بالتقدم المحرز خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في تنفيذ الخطة الاستراتيجية مع التسليم في الوقت نفسه بالتحديات المقبلة المتعلقة بمواصلة تنفيذه، ويرحب أيضا بالتزام إدارة الصندوق بالحفاظ على التركيز الاستراتيجي للصندوق؛
- ٤ - **يوافق** على إطار النتائج المتكامل المنقح للخطة الاستراتيجية، (DP/FPA/2016/2 (Part I)، المرفق ١) والتنقيحات اللاحقة للتدخلات العالمية والإقليمية، ويشجع جميع البلدان على مساعدة الصندوق من أجل بلوغ الرقم الإجمالي للموارد العادية والموارد الأخرى لما تبقى من فترة الخطة الاستراتيجية، بوسائل منها التعهدات المتعددة السنوات؛
- ٥ - **يلاحظ مع التقدير** الإبلاغ عن تحليل النتائج والأداء في التقرير السنوي للمدير التنفيذي، ويطلب إلى الصندوق أن يقدم المزيد من المعلومات بشأن الدروس المستفادة وإجراءات تحسين البرمجة؛
- ٦ - **يشدد** على أهمية الموارد العادية في ما يتعلق بالتنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية، ويشجع البلدان على زيادة مساهماتها في الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- ٧ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بدء الأعمال التحضيرية للخطة الاستراتيجية المقبلة في وقت مبكر، بالتشاور الكامل مع المجلس التنفيذي، ومع المراعاة التامة لنتائج الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٦، والدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة، وتقديم خارطة طريق في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٦ بشأن المشاورات المقررة لإعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة؛
- ٨ - **يلاحظ مع التقدير** التعاون مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى خلال التحضير لاستعراض منتصف المدة، ويشجع على زيادة الحوار والمشاركة خلال إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة من أجل تعزيز التكامل، والتماسك، والفعالية لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛
- ٩ - **يرحب** بشكل التقرير السنوي الذي يجمع بين التقدم السنوي المحرز والاستعراض التجميعي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، ويطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة

استخدام هذه الصيغة بالنسبة للتقرير السنوي الذي سيقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠١٧، ويطلب كذلك إلى المدير التنفيذي، تقديم الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي عام ٢٠١٧.

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

١٠/٢٠١٦

استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2016/3)، المقدم بالاقتران مع استعراض منتصف الفترة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2016/2 (Part I))؛

٢ - يحيط علماً كذلك بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2016/4)؛

٣ - يقر باحتواء المنظمة للتكاليف في ضوء الإيرادات المتوقعة المنقحة، كما يتضح من انخفاض الاعتمادات المنقحة المطلوبة للميزانية المؤسسية والتدخلات العالمية والإقليمية؛

٤ - يرحب بجهود الصندوق من أجل مواءمة التكاليف مع إطار التصنيف المنسق للتكاليف الذي أقره المجلس التنفيذي، مما يمثل ميزانية تعكس بصورة أدق الأنشطة المضطلع بها داخل المنظمة؛

٥ - يقر بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أدمج نهج الميزنة القائمة على النتائج في ميزانيته المتكاملة، ويطلب إلى الصندوق تحسين الفروق بين النفقات وتقديرات التخطيط؛

٦ - يحيط علماً بالمعلومات المتعلقة باسترداد التكاليف الواردة في التقرير، ويحث الصندوق والمساهمين فيه على التقيد التام بسياسة استرداد التكاليف التي أقرها المجلس التنفيذي في قراره ٩/٢٠١٣، بما في ذلك استرداد التكاليف غير المباشرة وتحميل التكاليف المباشرة الناجمة عن تنفيذ المشاريع والبرامج الممولة من موارد أخرى؛

٧ - يشير إلى قراره ٩/٢٠١٣ ويتطلع إلى استنتاجات التقييم الخارجي والمستقل المدى اتساق وتوافق منهجية استرداد التكاليف مع قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧؛

- ٨ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقوم، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حسب الاقتضاء، والأخذ بالدروس المستفادة ذات الصلة من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أثناء التحضير للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛
- ٩ - يحيط علماً بتقييم السُّبل الكفيلة بتعزيز الميزنة القائمة على النتائج، في إعداد الميزانية المتكاملة المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛
- ١٠ - يوافق على التقديرات المنقحة الإجمالية للميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بمبلغ قدره ٦٠٩,٩ ملايين دولار ويلاحظ أن هذه التقديرات تشمل مبلغ ١٥٠,٤ مليون دولار لاسترداد التكاليف من موارد أخرى؛
- ١١ - يشير إلى قراره ٣/٢٠١٥ بشأن رفع مستوى تمويل الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويشدد على أهمية ترتيبات التمويل الواردة فيه، ويتطلع إلى التقرير المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تمويل الاستجابة الإنسانية في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧؛
- ١٢ - يوافق على التقديرات المنقحة للتدخلات العالمية والإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بمبلغ قدره ٢٣١,٥ مليون دولار؛
- ١٣ - يقرر أنه ينبغي استخدام المبالغ المخصصة لتحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية المرتبطة بهذه الموارد؛
- ١٤ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على العمل مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج متكامل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.
- ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

١١/٢٠١٦

التقرير السنوي لمكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

الجزء ألف: التقرير السنوي بشأن التقييم لعام ٢٠١٥

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي بشأن مهمة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2016/5)، بما في ذلك خطة عمل مكتب التقييم لعام ٢٠١٦ (المرفق الأول)، ورد الإدارة على التقرير؛

- ٢ - يؤكد مجددا الدور الذي تضطلع به وظيفة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان وأهمية المبادئ الواردة في سياسة التقييم المنقحة (DP/FPA/2013/5)، كما يؤكد مجددا أهمية تخصيص الموارد الكافية للتقييم، بما في ذلك من الموارد الأخرى للبرامج الممولة من موارد غير أساسية؛
- ٣ - يرحب بالتحسُّن في جودة التقييمات اللامركزية، ويشجع الصندوق على مواصلة تعزيز القدرات وتخصيص الموارد الكافية حسب الاقتضاء، من أجل الرصد والتقييم اللامركزيين؛
- ٤ - يحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠١٥، ويشجع الصندوق على اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان تنفيذها بالكامل؛
- ٥ - يطلب إلى مكتب التقييم الإبلاغ في عام ٢٠١٧ عن حالة وظيفة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- الجزء بء: التقييم المواضيعي لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لبيانات تعداد السكان والمساكن للاستشارة بها في اتخاذ القرار وصياغة السياسات للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤
- ٦ - يحيط علما بالتقييم المواضيعي لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان وبيانات تعداد السكان للاستشارة بها في اتخاذ القرار وصياغة السياسات للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤، ورد الإدارة على التقرير؛
- ٧ - يرحب بنتائج واستنتاجات التقييم المواضيعي، وخاصة التسليم بأهمية دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم التعداد داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المكاتب الإحصائية الوطنية، والمساهمة الكبيرة التي وفرها دعم الصندوق لجولة التعداد السكاني عام ٢٠١٠؛
- ٨ - يسلم بأهمية عمل الصندوق في دعم البلدان من أجل القيام بجولة التعداد السكاني لعام ٢٠٢٠، وبناء القدرة على توليد واستخدام تلك البيانات، فضلا عن بيانات التسجيل المدني والأحوال المدنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويؤكد ضرورة تقديم البلدان والشركاء الآخرين الدعم اللازم من أجل هئية المنظمة في هذا الصدد؛
- ٩ - يلاحظ أن عددا من المسائل الاستراتيجية التي أثرت في التقرير تتطلب استمرار الاهتمام والمتابعة من جانب الإدارة و يرحب بكون إدارة الصندوق قد نفذت بالفعل عددا من التوصيات الواردة في التقرير؛

١٠ - يطلب إلى الصندوق أن يأخذ في الاعتبار بصورة كاملة توصيات التقييم المواضيعي في استجابته الاستراتيجية والتشغيلية، وإدراج معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الدورة السنوية لعام ٢٠١٧.

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

١٢/٢٠١٦

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي للمدير التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي ويقدر القيمة المضافة التي قدمها المكتب إلى الشركاء، باعتباره منظمة ابتكارية وفعالة من حيث التكلفة، وتطلعية؛

٢ - يحيط علماً مع التقدير بنجاح تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد "مكتب واحد لخدمات المشاريع" فضلاً عما صاحب ذلك من إدماج إدارة مزايا واستحقاقات الموظفين، وعمليات الخزانة واستثمارات النقدية وسائر الصكوك السائلة، استناداً إلى توصيات لجنة الاستثمارات؛

٣ - يشجع المكتب على مواصلة جهوده لتيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي المستدام، مع التركيز الشديد على المجالات الصادر بها تكليف للمكتب من قبيل تطوير الهياكل الأساسية والشراء وإدارة المشاريع، وفي هذا السياق، يرحب باعتزام المكتب إدخال التعديلات الهيكلية المؤسسية الملائمة بهدف التخفيف من حدة المخاطر المحتملة المتعلقة بالسمعة والالتزامات المالية، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات الصلة بالحوكمة والشفافية؛

٤ - يلاحظ سلامة الوضع المالي للمكتب ويؤيد إنشاء صندوق لرأس المال الأولي بهدف استخدام جزء من الاحتياطات التشغيلية للمكتب من أجل تقديم مساهمات موجهة إلى المشاريع الاستثمارية في مرحلة مبكرة، في المجالات الصادر بها تكليف للمكتب، وذلك بهدف تعزيز المبادرات التي تحقق التغيير ويكون أثرها جليلاً في البلدان التي بها وجود ميداني للأمم المتحدة، بالتعاون مع الجهات المانحة والمستثمرين ذوي الاهتمامات المتقاربة وبما يتماشى تماماً مع الأولويات الاستراتيجية للحكومات المعنية ومع برنامج تحقيق الاتساق في الأمم المتحدة.

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

١٣/٢٠١٦

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة مسائل الإدارة المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤؛

٢ - ينوه مع التقدير بالجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات التي لم يُبت فيها من تقارير سابقة؛

٣ - يرحب بإدراج رأي المراجعة المحدود للحسابات بشأن مدى كفاية وفعالية أطر الحوكمة وإدارة المخاطر ونُظُم الرقابة للمنظمات، في التقارير السنوية المقدمة في إطار وظائف المراجعة الداخلية للحسابات بكل واحدة منها على حدة؛

٤ - يلاحظ التقديرات المرضية جزئياً بالنسبة للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويطلب إلى كل من وظائف المراجعة الداخلية للحسابات إدراج الأساس المنطقي الذي يدعم رأيها في التقارير المقبلة، ويحث إدارة كل وكالة على مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز أداء الحوكمة وإدارة المخاطر وأطر الرقابة؛

٥ - يلاحظ مع القلق أن عمليات مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تشير إلى عدد من مواطن الضعف المتكررة بما في ذلك ما يتعلق بإدارة البرامج، والمشتريات، والحوكمة، والإدارة المالية، ويقدر المعلومات المقدمة من الإدارة بشأن الجهود المبذولة لمعالجة مواطن الضعف هذه، ويحث الإدارة على مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى معالجة هذه المسائل وتقديم المزيد من المعلومات عن أثر التدابير التي اتخذتها.

وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٦ - يحيط علماً بالتقرير الصادر بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2016/16)، ومرفقاته ورد الإدارة؛

٧ - يُعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٨ - يلاحظ مع القلق تدني مستوى ما أُبلغ في التحقيقات عن استرداده من المبالغ التي كانت عُرضة للاحتيال، ويرحب بالجهود المبذولة الرامية إلى تحديد العقبات التي

تعرقل الانتعاش، ويحث البرنامج الإنمائي على بذل قصارى جهده لضمان استرداد الأموال التي كانت عرضة للاحتيال في الوقت المناسب، ويرحب بعمل المنظمة بشأن نُظُم وعمليات مكافحة الغش، ويحث البرنامج الإنمائي على تحديد أولويات هذا العمل؛

٩ - **يلاحظ مع القلق** أن الاشتراء لا يزال يمثل قضية متكررة في مراجعة الحسابات ويمثل ما يقرب من ثلث الشكاوى التي تلقتها وحدة التحقيقات، ويحث البرنامج الإنمائي على معالجة ذلك الأمر على سبيل الأولوية وإبلاغ المجلس عن التقدم المحرز؛

١٠ - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وبرد الإدارة عليه؛

١١ - **يلاحظ مع التقدير** زيادة الشفافية التنظيمية التي تولدت عن الإفصاح المنهجي عن المراجعة الداخلية لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقاً لسياسات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالإفصاح عن تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وفقاً للقرار ١٨/٢٠١٢ الصادر عن المجلس التنفيذي؛

١٢ - **يشير** إلى عدد تقارير التصنيف غير المرضي للمراجعة الداخلية لحسابات البرنامج الإنمائي* ويرحب بالخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكاتب القطرية المعنية التابعة للبرنامج الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب من أجل التنفيذ الكامل لجميع التوصيات الواردة في جميع تقارير التصنيفات غير المرضية، مع مراعاة الحاجة إلى توضيح العلاقات الإدارية وخطوط التسلسل الإداري، وسُبل تحسين الشفافية والمساءلة والفعالية والكفاءة، ويتطلع إلى تلقي تقرير مستكمل في الدورة السنوية القادمة عام ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

١٣ - **يحيط علماً** بالتقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٥ (DP/FPA/2016/7)، بما في ذلك مرفقاته، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (DP/FPA/2016/7/Add.1)، ورد الإدارة على التقريرين (DP/FPA/2016/CRP.2)؛

١٤ - **يُعرب** عن دعمه المستمر لتعزيز مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولتوفير الموارد المناسبة والكافية لاضطلاعهما بولايتهما؛

١٥ - **يلاحظ مع القلق** الشكاوى المتعلقة بتسريب المنتجات الصيدلانية، ويحث

* مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الموقع الشبكي:

الصندوق على مواصلة جهوده لتعزيز المساءلة، بما في ذلك من خلال مراقبة إدارة المخزون والشركاء المنفذين، وتقديم تقرير إلى المجلس عن هذه الجهود في الدورات المقبلة؛

١٦ - يلاحظ التقدم المحرز في إنشاء نظام لإدارة المخاطر في المؤسسة ويحث صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعزيز عمليات إدارة المخاطر من خلال ضمان تحديد وتنفيذ إجراءات التخفيف من المخاطر في الوقت المناسب؛

١٧ - يسلم بمشاركة مكتب خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، في أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات المشتركة، ويدعم ذلك.

وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٨ - يحيط علما بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٥، ويرد الإدارة على ذلك التقرير؛

١٩ - يحيط علما أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، بما فيها التوصيات التي مضى على إصدارها أكثر من ١٨ شهرا؛

٢٠ - يحيط علما كذلك بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥، وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨؛

٢١ - يلاحظ مع القلق أن إدارة ومشتريات المشاريع لا تزالان من مجالات المهام التي تحظى بأعلى معدلات التوصيات الصادرة، وتحث المكتب على معالجة ذلك على سبيل الأولوية؛

٢٢ - يلاحظ بقلق أيضا استمرار الأدلة عن المخالفات المالية، ولا سيما في ما يتعلق بالغش في المشتريات ويحث المكتب على مواصلة جهوده لردع وكشف ومنع الاحتيال وتعزيز الجهود الرامية إلى التعافي من جميع الخسائر المالية.

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

١٤/٢٠١٦

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2016/17)، DP/FPA/2016/8 و DP/OPS/2016/4؛

٢ - يرحب أيضا بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لتعزيز ثقافة عدم السكوت عن الخطأ؛

٣ - يلاحظ التقدم الذي أحرزته مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودور التوصيات التي قدمتها تلك المكاتب إلى الإدارة في تعزيز ثقافة الأخلاقيات، بما في ذلك التدريب والأساليب المبتكرة، لزيادة الوعي بالأخلاقيات وتوفير الحماية من الانتقام؛

٤ - يُعرب عن القلق إزاء حالات الانتقام من المبلغين عن المخالفات، ويلاحظ أن كلا من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لديه حالة مؤكدة واحدة تتعلق بالانتقام؛

٥ - يطلب أن تتضمن تقارير مكاتب الأخلاقيات السنوية لجميع المنظمات حالات الانتقام من المبلغين عن المخالفات عند ثبوت وجودها، ومعلومات تتعلق بالخطوات المتخذة لحماية المشتكين من مزيد من الانتقام أثناء التحقيق وسبل الانتصاف المتاحة للضحايا عند ثبوت الانتقام؛

٦ - يشجع الإدارة على إجراء مساءلة لكل من تثبت مسؤوليتهم عن سوء السلوك، كما يشجع الإدارة على إدراج بيانات في التقرير السنوي بشأن الإجراءات التأديبية و/أو الإدارية المتخذة تشمل من يشاركون في الانتقام؛

٧ - يحث الإدارة العليا على التأكد من أن جميع المديرين، سواء منهم في الوقت الحالي أو في المستقبل، يتمتعون بالتدريب اللازم ومهارات حل النزاعات من أجل تعزيز ثقافة الأخلاقيات والتراهة والمهارات الإدارية للاستجابة على نحو استباقي للمنازعات التي تحدث في أماكن العمل؛

٨ - يسلم بأن التدريب الشخصي والمشورة بالغا الأهمية لتمكين المكاتب الأخلاقية من الوفاء بولايتها وتوفير الحماية من الانتقام، ويرحب بالبرامج الابتكارية المتخذة من أجل توفير الخدمات عن بُعد بتكلفة منخفضة؛

٩ - يُقر أيضا بانخفاض الموارد الأساسية، ويحث الإدارة على مواصلة ممارسة المرونة في ما يتعلق بميزانيات مكاتب الأخلاقيات للتأكد من إمكان استمرارها في توفير خدمات شخصية مستقلة وفعالة؛

١٠ - يشجع مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة تزويد الإدارة بالمشورة والتوصيات، ويحث الإدارة على مواصلة العمل مع مكاتب الأخلاقيات من أجل تنفيذ التوصيات وتقديم تقرير إلى المجلس عن تنفيذ هذه التوصيات والتوصيات المتبقية من السنوات السابقة.

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

١٥/٢٠١٦

استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٦

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ٢٠١٦ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال ووافق على خطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٦

؛(DP/2016/L.2)

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦ (DP/2016/7)؛

وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

التقرير السنوي لمديرة البرنامج

اتخذ القرار ٤/٢٠١٦ بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧، والتقرير السنوي لمديرة البرنامج (DP/2016/9) و DP/2016/9، و Add.1 و Add.2).

البند ٣

المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٥/٢٠١٦ بشأن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧ (DP/2016/10)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

البند ٤

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

عرض عليه التقرير السنوي لمديرة البرنامج بشأن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٥ (DP/2016/11).

البند ٥

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالمعلومات المستكملة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

البند ٦

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

أفريقيا: جنوب السودان (DP/DCP/SSD/2) وموريشيوس (DP/DCP/MUS/4)؛

أحاط علما بتمديد البرامج القطرية لكل من بروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الغابون والرأس الأخضر وموريتانيا التي وافقت عليها مديرة البرنامج سلفا (DP/2016/12)؛

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة للبرامج القطرية لكل من بوركينا فاسو واليمن، وعلى تمديد البرنامج القطري للسنغال لمدة سنتين (DP/2016/12).

البند ٧

التقييم

اتخذ القرار ٦/٢٠١٦ المتعلق بالتقرير السنوي بشأن التقييم (DP/2016/13) ورد الإدارة.

البند ٨

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار ٧/٢٠١٦ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: التقرير السنوي المتكامل لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن النتائج التي حققها الصندوق عام ٢٠١٥ واستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2016/14).

البند ٩

متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ القرار ٨/٢٠١٦ بشأن متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مديرة البرنامج (DP/2016/15).

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠

التقرير السنوي للمدير التنفيذي

اتخذ القرار ٩/٢٠١٦ بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والتقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/FPA/2016/2 (Part I)).

واتخذ القرار ١٠/٢٠١٦ بشأن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (P/FPA/2016/3).

البند ١١

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

جنوب السودان (DP/FPA/CPD/SSD/2).

البند ١٢

التقييم

اتخذ القرار ١١/٢٠١٦ بشأن التقرير السنوي لمكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2016/5) والتقييم المواضيعي لدعم الصندوق لبيانات تعداد السكان والمساكن للاستتارة بما عند اتخاذ القرار وصياغة السياسات، للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٣

التقرير السنوي للمدير التنفيذي

اتخذ القرار ١٢/٢٠١٦ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/OPS/2016/2).

الجزء المشترك

البند ١٤

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

اتخذ القرار ١٣/٢٠١٦ بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين، الذي ضم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2016/16)، وتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٥ (DP/FPA/2016/7)، وتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٥ (DP/OPS/2016/3).

البند ١٥

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ١٤/٢٠١٦ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2016/17 و DP/FPA/2016/8 و DP/OPS/2016/4).

وعقد أيضا المناسبات الخاصة وجلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مناسبة خاصة: محاضرة رافاييل م. سلاس التذكارية الثالثة عشرة التي ألقاها السيد
جاكاي كيكويي، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة
لخدمات المشاريع

إحاطة المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

١٦/٢٠١٦

المسائل المتعلقة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالوثائق DP/2016/20 و DP/2016/20/Add.1 و DP/2016/21؛

<http://undocs.org/ar/DP/2016/21>

٢ - يشير إلى أهمية الموارد العادية، التي تبقى حجر الأساس للدعم الذي يقدمه
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المستفيدة، لا سيما منها البلدان الأشد فقراً والأكثر
ضعفاً، ولتماسك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفعاليتها؛

٣ - يلاحظ ببالغ القلق تراجع المساهمات في كل من الموارد العادية والموارد
الأخرى وتنامي الاختلال بينهما؛

٤ - يحيط علماً بمجهودات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تعزيز تنوع
قاعدة المانحين وحشد موارد إضافية؛

٥ - ويكرر تأكيد ضرورة تفادي استخدام الموارد العادية في دعم الأنشطة التي
تمولها الموارد الأخرى، ويؤكد مجدداً أنه ينبغي أن يستند المبدأ التوجيهي الذي يحكم تمويل
جميع التكاليف غير البرنامجية إلى قرار المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٣؛

٦ - يؤكد ما للمساهمات المستقرة والمنتظمة من أهمية في الموارد العادية، ويشير
إلى ضرورة تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وانتظامها واتساقها مع الخطة
الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (بما في ذلك من خلال نوافذ تمويلية جديدة)، ذلك أنهما
تمثلان تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية؛

٧ - يشير إلى أهمية انتظام التمويل ودقة توقيت المبالغ المدفوعة والالتزام
بالتعهدات متعددة السنوات لتجنب القيود على السيولة في الموارد العادية؛

٨ - بحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي بوسعها أن تقدم مساهماتها في الموارد العادية عن عام ٢٠١٦ ولم تقم بذلك بعد على أن تفعل ذلك في أقرب الآجال؛ ويشجع البلدان التي في استطاعتها تقديم تعهدات متعددة السنوات عن الأعوام المقبلة على النظر في القيام بذلك؛

٩ - يرحب باستمرار الحوار بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن قضايا التمويل، بما في ذلك كيفية تسهيل التحول من الموارد المخصصة بدرجة كبيرة إلى الموارد العادية أو الموارد الأقل تقييداً/تخصيصاً؛ ويحث الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية لتوفير موارد عادية وموارد أخرى تتسم بالمرونة والانتظام، وتكون أقل تخصيصاً ومتماشية مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

١٠ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سياق الحوار الهيكلي بشأن التمويل، مواصلة بحث الحوافز والآليات المناسبة لتشجيع البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي بوسعها زيادة مساهماتها في الموارد العادية وإعطائها الأولوية على القيام بذلك بغية تيسير التحول نحو مساهمات أخرى في الموارد تكون أقل تقييداً وتتماشى مع الخطة الاستراتيجية، وتوسيع قاعدة المانحين واجتذاب مصادر جديدة للتمويل، بسبل منها الأخذ بنهج جديدة في تعبئة الموارد وبأشكال جديدة من الدعم المقدم من مصادر متنوعة؛

١١ - يطلب أيضاً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة الحوارات الهيكلية مع الدول الأعضاء بشأن التمويل وتعزيزها على مدار السنة، وفقاً للقرار ١٦/٢٠١٥؛

١٢ - يؤكد أهمية مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آليات الأمم المتحدة للتمويل المجمع في سياق التعاون على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٣ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الصناديق والبرامج الأخرى ذات الصلة، أن يوافي المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠١٧، بجميع المعلومات المتعلقة باسترداد التكاليف في الوقت المناسب لإدراجها في المشاورات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك وفقاً للقرار ٩/٢٠١٣؛

١٤ - يلاحظ أن من شأن تقلبات العملات التأثير على مستويات موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى البرنامج الاستمرار في إبلاغ المجلس التنفيذي بما يقوم به من عمل لمعالجة الآثار الناجمة عن تقلبات العملات، وأن يواصل رصد عمل المنظمات الدولية الأخرى في هذا الصدد لضمان بقاء إدارة العملات في البرنامج في مستوى أمثل؛

١٥ - يسلم بأن تقاسم الحكومات للتكاليف هو آلية تمويل طوعية تعزز الملكية الوطنية وتُسهم في إنجاز البرامج القطرية، ويشدد في هذا الصدد على ضرورة أخذ السمات

الخاصة لتقاسم الحكومات للتكاليف بعين الاعتبار عند النظر في آليات حفز التمويل الأقل تقييدا/تخصيصا من الموارد الأخرى، مع الحرص على موازنة هذه الموارد مع الخطة الاستراتيجية.

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

١٧/٢٠١٦

سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقرير المتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر
إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق بسياسة التقييم المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2016/23)،

١ - يحيط علما بالتنقيحات التي أدخلت على سياسة التقييم، ويعترف بأن هذه السياسة تعتمد على القواعد والمعايير المهنية الطوعية التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وتستجيب لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة، وتعالج أوجه القصور التي حددت في استعراض التقييم (وفقا للقرار ١٦/٢٠١٠)؛

٢ - بصفته القيم على وظيفة التقييم، يعتمد سياسة التقييم المنقحة، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد لوظيفة التقييم، بما في ذلك الوفاء بالأهداف التمويلية المحددة في السياسة المبينة في الوثيقة DP/2016/23، رهنا بتوافر الأموال، لضمان حصول نظام التقييم في البرنامج الإنمائي على ما يكفي من التمويل؛

٣ - يحث البرنامج الإنمائي على التعجيل بتنفيذ التدابير الجديدة التي حُدِّدت، بما في ذلك الإجراءات المزمعة لتعزيز جودة التقييمات اللامركزية وفائدتها، ويشجع البرنامج على التعاون مع الوكالات الأخرى بشأن ضمان جودة التقييمات اللامركزية؛

٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم جلسة غير رسمية، خلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧، لتقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التقييمات اللامركزية وجدواها، بما في ذلك تقديم جدول زمني للعمل؛

٥ - يطلب إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع مكتب التقييم المستقل، أن تدرج معلومات عن التدابير المتخذة لتحسين التقييمات اللامركزية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تجنب تضارب المصالح، ولضمان الحياد في التقييمات اللامركزية في التقارير المنتظمة المقدمة إلى المجلس في دورته السنوية في عام ٢٠١٧؛

٦ - يطلب إلى مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم تقرير سنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن إنجاز الإجراءات المسطرة في سياسة التقييم، وأن ينجز استعراضاً مستقلاً لسياسة التقييم لينظر فيه المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٩؛

وفيما يتعلق بالتقرير المتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر (DP/2016/26)،

٧ - يرحب بالتقرير (DP/2016/26)، وبشكل خاص، المعلومات المتعلقة بكيفية استجابة الخطة الاستراتيجية الحالية للتوصيات الواردة في تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر (DP/2013/3)؛

٨ - يؤكد أهمية المتابعة الفعالة للتوصية المقدمة للبرنامج الإنمائي بتحسين الوسائل والحوافز حتى يتسنى استخدام الدروس المستفادة من التجارب السابقة استخداماً فعالاً؛

٩ - يتوقع أن يعكس تقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج العالمية والإقليمية المزمع تقديمه في الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ التغييرات التي أدخلها البرنامج الإنمائي على برامجه المتعلقة بالفقر وفقاً للخطة الاستراتيجية الحالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقييم (DP/2013/3).

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

١٨/٢٠١٦

المسائل المتصلة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير الصادر بشأن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٦ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2016/10)؛

٢ - يؤكد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يقوم عليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأنها ضرورية للحفاظ على طبيعة ولايته المتعددة الأطراف والمحايدة والعالمية، ولقيامه بعمله، ويشجع الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد موازاة مع عمله على حشد موارد تكميلية لتمويل صناديقه وبرامجه المواضيعية؛

٣ - يلاحظ أن من شأن تقلبات العملات التأثير على مستويات موارد الصندوق، ويطلب إليه الاستمرار في إبلاغ المجلس التنفيذي بما يقوم به من عمل لمعالجة الآثار الناجمة عن هذه التقلبات، وأن يواصل رصد عمل المنظمات الدولية الأخرى في هذا الصدد، وذلك لضمان أن تظل إدارته للعملات في مستوى أمثل؛

٤ - يشير إلى القرار ١٠/٢٠١٦ بشأن أهمية رفع مستوى تمويل الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويتطلع إلى تقرير الصندوق بشأن هذه المسألة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧؛

٥ - يدعو الصندوق إلى تعزيز الحوارات المنظمة بشأن التمويل، وفقا لقراري المجلس التنفيذي ٢٥/٢٠١٤ و ١٨/٢٠١٥ وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٦٧، الفقرة ٤٦، وإدراج تحليل للثغرات التمويلية وآثارها على إطار النتائج المتكامل؛

٦ - يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية، كما يشجع البلدان التي بوسعها تقديم مساهماتها خلال النصف الأول من السنة والإعلان عن تعهداتها المالية لعدة سنوات على القيام بذلك، وذلك لكفالة فعالية البرمجة؛

٧ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة بحث الحوافز والآليات الكفيلة بتشجيع البلدان المانحة والدول الأعضاء التي بوسعها زيادة مساهماتها في الموارد العادية وإعطائها الأولوية على القيام بذلك، وتيسير التحول نحو موارد أخرى تكون أقل تقييدا وتمتاشى مع الخطة الاستراتيجية، وتوسيع قاعدة المانحين واجتذاب مصادر جديدة للتمويل بسبل منها الأخذ بنهج جديدة في تعبئة الموارد وبأشكال جديدة من الدعم متعدد المصادر؛

٨ - يؤكد أن الصندوق يحتاج إلى مؤازرة سياسية قوية وإلى مزيد من الدعم المالي، فضلا عن موارد عادية منتظمة، ليتسنى له تحسين مساعده للبلدان، وإدماج خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة كلية في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وكذا دعم البلدان في الدفع قدما بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٩ - يطلب إلى الصندوق، بالتعاون مع الصناديق والبرامج الأخرى ذات الصلة، أن يوافي المجلس التنفيذي، وفقا للقرار ٩/٢٠١٣، بجميع المعلومات المتعلقة باسترداد التكاليف في الوقت المناسب لإدراجها في المشاورات المتصلة بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في دورتها السنوية لعام ٢٠١٧؛

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

١٩/٢٠١٦

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بإسهامات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في النتائج
العملية للحكومات والأمم المتحدة والشركاء الآخرين، خلال فترة السنتين ٢٠١٤-
٢٠١٥؛

٢ - يعترف بالنتائج الإدارية المحققة، التي تؤكد مقومات نموذج عمله الفريد
القائم على الطلب؛

٣ - يُرحب باعتزام بيان غرض المكتب بصورة أوضح، بما في ذلك المعايير
المقترحة لرؤية المكتب ومهمته وأهداف إسهامه؛

٤ - يعترف بالطلب المتزايد على إسهامات المكتب من أجل:

(أ) تحقيق زيادة كفاءة وفعالية في القدرة على تنفيذ التنمية المستدامة، بما في ذلك
في أشد الأوضاع هشاشة؛

(ب) تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك
من القطاع الخاص؛

٥ - يُشجّع تطلع المكتب إلى تعزيز استخدام البيانات الداخلية والخارجية بغية
زيادة تركيز تنفيذه وبيان ما يقوم به من تنفيذ للاستراتيجية.

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

٢٠/٢٠١٦

التقرير الإحصائي السنوي بشأن أنشطة الشراء في منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها
منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ (DP/OPS/2016/6)؛

٢ - يعرب عن تقديره لمساهمات كيانات الأمم المتحدة التي وفرت المعلومات
اللازمة لتجميع التقرير الإحصائي السنوي، ويشجع جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة على
المشاركة بالمساهمة في هذا التقرير الهام المتعلق بالمشتريات؛

٣ - يعرب عن تقديره أيضا للشفافية التي حولت للمكتب إتاحة التقرير للجمهور ونشره الآن على الإنترنت للمرة الأولى من خلال بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات؛

٤ - يعرب عن تقديره كذلك للتحسينات المتواصلة التي يضيفها المكتب على التقرير كل سنة، مع ضمان كونها وثيقة الصلة بموضوع الاهتمام الحالي، كما هو الحال هذه السنة مع التحليل المنصب على البلدان الأقل نمواً؛

٥ - يرحب بالاتجاه نحو زيادة حجم المشتريات من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ويشجع المكتب وسائر كيانات الأمم المتحدة على مواصلة تحقيق المزيد من القيمة مقابل المال، واتخاذ المزيد من التدابير بغرض زيادة المشتريات من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛

٦ - يشجع المناقشات، قدر الإمكان، بشأن نطاق كيفية إعداد تقارير منتظمة عن أنشطة المشتريات المشتركة والوفورات من أجل المساعدة في إضفاء الطابع الرسمي على التركيز المتنامي على المشتريات التعاونية، وزيادة التعريف بنجاحات الوكالات في هذا الصدد، وضمان احترام الالتزامات بمبادئ الشفافية.

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

٢١/٢٠١٦

استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قد قام خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦ (DP/2016/L.3)؛

وأقر تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٦ (DP/2016/18)؛

ووافق على الجدول الزمني التالي للدورات التي سيعقدها المجلس التنفيذي مستقبلاً في

عام ٢٠١٧:

الدورة العادية الأولى: من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

الدورة السنوية: من ٣٠ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

الدورة العادية الثانية: من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

ووافق على مشروع خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٧
 (DP/2016/CRP.2) <http://undocs.org/ar/DP/2016/CRP.2> وأقر خطة العمل المؤقتة للدورة
 العادية الأولى لعام ٢٠١٧.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

المسائل المتعلقة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ١٦/٢٠١٦ بشأن المسائل المتعلقة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

أحاط علماً بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للسودان
 (DP/2016/22).

ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة للبرنامج القطري للصومال، وتمديد البرنامج
 القطري لملاوي لمدة سنتين والتمديد الثالث استثنائياً للبرنامج القطري لليبيا (DP/2016/22)؛
 واستعرض، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية للبلدان
 التالية ووافق عليها:

أفريقيا

إريتريا (DP/DCP/ERI/3)، وسان تومي وبرينسيبي (DP/DCP/STP/3) وسيشيل
 (DP/DCP/SYC/3)، وغامبيا (DP/DCP/GMB/3)، وكوت ديفوار (DP/DCP/CIV/2)
 وموزامبيق (DP/DCP/MOZ/3)؛

آسيا والمحيط الهادئ

إيران (جمهورية-الإسلامية) (DP/DCP/IRN/3)، وبنغلاديش (DP/DCP/BGD/3)،
 وتايلند (DP/DCP/THA/3)، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية (DP/DCP/LAO/3Rev.1)،
 وفيت نام (DP/DCP/VNM/2)، ومنغوليا (DP/DCP/MNG/3)؛

الدول العربية

البحرين (DP/DCP/BHR/3)، ولبنان (DP/DCP/LBN/2) والمغرب (DP/DCP/MAR/3)
 والمملكة العربية السعودية (DP/DCP/SAU/3) و (Corr.1)؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة

ألبانيا (DP/DCP/ALB/2) والجبل الأسود (DP/DCP/MNE/2)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

بربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي (وثيقة البرنامج دون الإقليمي)
(DP/DSP/CAR/3)، والبرازيل (DP/DCP/BRA/3 و Corr.1)، وبليز (DP/DCP/BLZ/3)، وبيرو
(DP/DCP/PER/3/Rev.1)، وترينيداد وتوباغو (DP/DCP/TTO/3)، وجامايكا
(DP/DCP/JAM/3)، وسورينام (DP/DCP/SUR/3) وغيانا (DP/DCP/GUY/3)، وهندوراس
(DP/DCP/HND/3).

البند ٤

التقييم

اتخذ القرار ١٧/٢٠١٦ بشأن سياسة تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقارير
المتعلق بتنفيذ توصيات تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة للبرامج القطرية لكل من جمهورية أفريقيا
الوسطى، والسودان، وغابون، وكابو فيردي، وموريتانيا؛ ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة
للبرامج القطرية لكل من بوركينا فاسو وبوروندي، وعلى تمديد البرنامج القطري لكل من
السنغال ومالاوي لمدة سنتين (DP/FPA/2016/11).

استعرض، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية للبلدان
التالية ووافق عليها:

أفريقيا

إريتريا (DP/FPA/CPD/ERI/5)، وتشاد (DP/FPA/CPD/TCD/7)، وسان تومي
وبرينسيبي (DP/FPA/CPD/STP/7)، وغامبيا (DP/FPA/CPD/GMB/8)، وكوت ديفوار
(DP/FPA/CPD/CIV/7) وموزامبيق (DP/FPA/CPD/MOZ/9)؛

الدول العربية

الجزائر (DP/FPA/CPD/DZA/6)، ولبنان (DP/FPA/CPD/LBN/4) والمغرب (DP/FPA/CPD/MAR/9)؛

آسيا والمحيط الهادئ

إيران (جمهورية - الإسلامية) (DP/FPA/CPD/IRN/6)، وبنغلاديش (DP/FPA/CPD/BGD/9)، وتايلند (DP/FPA/CPD/THA/11)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/FPA/CPD/PRK/6)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/CPD/LAO/6)، وفيت نام (DP/FPA/CPD/VNM/9)، ومنغوليا (DP/FPA/CPD/MNG/6)؛

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

ألبانيا (DP/FPA/CPD/ALB/4)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البرازيل (DP/FPA/CPD/BRA/6)، والبرنامج دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية (DP/FPA/CPD/CAR/6) وبيرو (DP/FPA/CPD/PER/9)، وهندوراس (DP/FPA/CPD/HND/8).

البند ٦

المسائل المتصلة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار ١٨/٢٠١٦ بشأن المسائل المتعلقة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ٧

التقييم

قرر إرجاء اتخاذ قرار بشأن التقييم المواضيعي لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنظيم الأسرة (٢٠٠٨-٢٠١٣) للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٨

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ١٩/٢٠١٦ بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

واتخذ القرار ٢٠/٢٠١٦ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

الجزء المشترك

البند ٩

المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علمًا بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن أنشطة الشراء المشتركة (الوثيقة DP/FPA/OPS/2016/1).

البند ١١

زيارات ميدانية

أحاط علماً بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي إلى جمهورية غينيا (DP/FPA/OPS/2016/CRP.1).

وأحاط علمًا بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى قيرغيزستان (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2016/CRP.1)؛

البند ١٢

مسائل أخرى

أحاط علمًا بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

عقد جلسات الإحاطة التالية:

جلسة إحاطة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

وجلسة إحاطة بشأن خارطة الطريق المتعلقة بالخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

وجلسة إحاطة بشأن خارطة الطريق المتعلقة بالخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

المرفق الثاني

أعضاء المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: أوغندا (٢٠١٨)، وبنن (٢٠١٨)، وتشاد (٢٠١٨)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠١٦)، وغينيا (٢٠١٧)، والكاميرون (٢٠١٨)، وليبيا (٢٠١٧)، وملاوي (٢٠١٨).

دول آسيا والمحيط الهادئ: جمهورية كوريا (٢٠١٨)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٢٠١٨)، وساموا (٢٠١٨)، والصين (٢٠١٦)، ونيبال (٢٠١٦)، والهند (٢٠١٧)، واليمن (٢٠١٧).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (٢٠١٧)، وأرمينيا (٢٠١٦)، وبيلاروس (٢٠١٨)، والجلبل الأسود (٢٠١٦).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور (٢٠١٦)، وأنتيغوا وبربودا (٢٠١٧)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٠١٧)، وكوبا (٢٠١٦)، وهاييتي (٢٠١٨).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: إسبانيا، وبلجيكا، وتركيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وكندا، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

* لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدول تناوب خاص بها يختلف من سنة إلى أخرى.



210317 210317 17-03205 (A)

